SÜLEYMANİYE
418
Amcaz. Hüseyin Ps.

Süleymaniye [illegible]
Kısmı AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No 418

في نوبة الفقير سعد الله [illegible] عفي عنه

هذا كتاب ضوء

استصحبه العبد الفقير أحمد [illegible]

استصحبه العبد الفقير أبو الفضل محمود الشهير بنقره چلبي زاده غفي عنه

٤١٨

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال الشيخ الامام الفاضل رضي الدين البرهاني رحمه الله تعالى جل وعز
ساء ليتموني ادام الله عزتكم ونار في اكتساب المعالي حرزتكم ان الخص لكم خطبة صنف المصباح واعلق
عقد ما بينان بيان رضا مني سنا الاصباح والمطلعين على ما بكم من الارب الى تحقيق ما ضمنته
من امثال العرب فتلقيت مسالتكم بالقبول والاجابة راجيا ان افرطس فيما امليه عليكم طرف
الاصابة قوله ان احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر احق الشيء اوجبه ويتوشح يتحلى
والصدور جمع صدر وصدر كل شيء اوله والكتب جمع كتاب الدفاتر الكراريس جمع دفتر وهو الكراسة
قوله ويستوي على نشره السنة البادي والحاضر حمد الله تعالى الالسنة جمع لسان والبادي النازل بالبادية
من البداوة بفتح الباء وكسرها وهي الاقامة في البادية والحاضر خلاف البادي من الحضارة وهي
ايضا الاقامة في الحاضرة وهي خلاف البادية قوله على ذواهر ايادية التي اشرقت في ظلم الدياجير
تباشيرها واصباحها الزواهر جمع زاهرة زهرت النار زهورا اضاءت الايادي جمع ايدي جمع ليد
اليد ههنا النعمة وتجمع على يدي ويدي ايضا الظلم جمع ظلمة وهي خلاف النور الدياجير جمع الديجور
وهو الظلام وليلة ديجور مظلمة التباشير اوايل الصبح وكذلك اوايل كل شيء قوله واستنارت
على صفحات الايام غررها واوضاحها حمدا يرتبط اصناف العبيد من سوابقها ويمتري اخلاف
المزيد من لواحقها استنارت استوضحت الصفحات جمع الصفحة الايام جمع يوم واصله الايوام قلبت
الواو ياء وادغمت والغرر جمع غرة بالضم وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والاوضاح جمع
وضح بفتح العناد وهو البياض يقع على الغرة والتحجيل يقال بالفرس وضح اذا كانت له شية ووضح
الصبح بياضه قال الفرزدق ولو لبس النهار بنو كليب لدنس لؤمهم وضح النهار وفي الحديث
صوموا من وضح الى وضح اي من هلال الى هلال وفيه ايضا [illegible] ايام الاوضاح يعني
ايام البيض والوضح ايضا حلي من فضة ومنه الحديث ان يهوديا قتل جارية على اوضاح لها
والمؤلف رحمه الله اراد ههنا بالاوضاح الغرر ايضا حيث جعلها مستنيرة على صفحات الايام ولما
كانت نعم الله تعالى واياديه تزداد يوما فيوما فتتلاحق احداثها ساعة فساعة وتزيد على مر الدهور

والنثرة استعط نجم من المنازل في المغرب وهي نجوم طلوع
من المشرق ينا لها من ساعة في كل ليلة الى ثلثة عشر يوما وهكذا كل
نجم منها الى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فان لها اربعة عشر يوما

ظهورا جعلها بمنزلة الغرر اللايحة على جبهات الايام قوله يرتبط يشد الاصناف جمع صنف وهو النوع
والصنف بالفتح لغة فيه العبيد الحاضر المهيا السوابق جمع سابقة ويمتري اي يستدر الاخلاف
جمع خلف بالكسر وهو راس ثدي الناقة المزيد الزيادة اللواحق جمع لاحقة قوله ثم الصلوة على
المستقل باعباء الرسالة المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من سرة البطحاء المعجز بفصاحة
مصاقع الخطباء الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المومنين الدعاء المستقل المتحمل
الاعباء جمع العبء بالكسر وهو الحمل المتوشح المتلبس يقال توشح الرجل بثوبه اي لبسه السرة وسط الوادي
البطحاء والبطيحة مثل الابطح وهو مسيل واسع ومنه بطحاء مكة المعجز ههنا الموقع في العجز في الكلام
المصاقع جمع مصقع وهو البليغ الخطباء جمع خطيب مثل الرحماء جمع رحيم قوله غبار اثار الغبار الشقاشق
جمع شقشقة بالكسر وهي شيء كالرية يخرجها البعير من فيه اذا هاج يقال شقشق الفحل شقشقة هدر واذا
قالوا للخطيب ذو شقشقة فانما يشبه بالفحل فت اي كسر قوته وغلبه ويقال ايضا فت في عضده
اذا فرق عنه اعوانه الحقايق جمع حقيقة النادرة الخالصة قوله وعلى آله واصحابه مصابيح الظلم
ومجاديح الكرم آل النبي عليه السلام متبعوه الاصحاب جمع صحب والصحب جمع الصاحب من صحبه
صحبة بالضم وصحابة بالفتح والصحب مثل فارة وفلذهم والصحابة بالفتح ايضا الاصحاب وهو في الاصل
مصدر وجمع الاصحاب اصاحب وقولهم في النداء يا صاح معناه يا صاحبي ولا يجوز ترخيم المضاف
الا في هذا وحده سمع من العرب وحكاه المصابيح جمع مصباح وهو السراج الظلم ضد الانوار كارم
المجاديح هو جمع مجدح وهو عند العرب من الانواء التي لا يكاد تخطئ وهو ثلثة كواكب كاثافي المجدح
وهو خشبة في راسها خشبتان معترضتان يجدح بها السويق اي يضرب ويخلط والقياس مجادح
فزيدت الياء لاشباع الكسرة شبههم بالمجاديح لما كانوا يغيثون من سجال فواضلهم على المعتفين
ويصبون من شآبيب نداهم على المستجدين قوله اما بعد فان نوع الادب على كثرة شجونه
وتشعب فنونه نوع تاتي على الطلبة مرامه وتستعصي زمامه يتعاطى بانف شامخ من الاباء ويتبوء
بعطف جامح من الاستعصاء الادب ادب الدرس تقول منه ادب الرجل بالضم فهو اديب الشجون

من قولهم الحديث ذو شجون اى ذو طرق وشعب واحدها شجن بسكون الجيم والشجنة والشجنة
الشجرة الملتفة الاغصان والافنان واصل هذه الكلمة يدل على الاتصال والالتفاف
والاشتباك التشعب التفرق الفنون واحدها الفن والافانين الاساليب وهى اجناس
الكلام وطرقه تابى امتنع استعصى بقى اى تعسر وصعب الشائع من شاع الرجل بانفه تكبر فهو بطلق
جامح من عطف الانسان جانبه من الراس الى الورك او الى القدم والجامح الذى يتغلب راكبه
على راسه ويمضى على وجهه من جمح الفرس جموحا وجماحا وجمحا ومعناه انه لا يكاد يعطى مقادته
لمن يروم تحصيله لما فيه من عويصات المسايل وغوامض الدقايق قوله على انه فى زماننا مطموس
المعالم مخفوض الدعايم عفت رسومه واندرست صواه وانتكث مرايره وانتقضت
قواه وتزعزعت بنيانه وتضعضعت اركانه واشرف على الدروس درسه واشفى ولم يبق
من ذويه الا قوم ببلدح عجفى كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر المعالم جمع
المعلم وهو العلامة كالمحاسن جمع حسن على غير القياس والدعايم جمع الدعامة وهى عماد البيت
الرسوم جمع رسم كالرقوم جمع رقم والرسم الاثر ورسم الدار ما كان من اثارها لاصقا
بالارض الصوى الاعلام من الحجارة تجمع فى موضع فتجعل علامة الواحد صوة وفى الحديث
ان للاسلام صوى ومنارا كمنار الطريق المراير جمع مريرة الجبل والمرير الحبل المبرم المحكم
فتيلة بمعنى مفعول من امر الحبل اذا شد فتله والقوى جمع قوة وهى الطاقة من الحبل وهى عبارة
عن ذهاب رونق هذا العلم واخلاق جدته وزوال بهجته وجلاله ودنوه من الاندراس تزعزع
تحرك اى تهدم البنيان الحايط الاركان جمع ركن وركن الشئ جانبه الاقوى وجبل ركين له
اركان عالية اشرف اى اطلع عليه من فوق اى زال شرفه الدروس مصدر درس الرسم اى
عفا ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى الدرس والدراسة تلاوة الكتاب اشفى اشرف
من اشفى المريض على الموت اى دنا من شفاه وحرفه وطرفه ... وذوب الرجل اصحابه
والذب الطايفة والاحزاب الطوايف التى تحزبوا على محاربة الانبياء بلدح بالحاء المهملة موضع

ومنع الصرف فيه اما للعلمية والتانيث على تاويل البقعة او لانه منقول من الفعل من قولهم بلدح الرجل
اذا لم يعد ولم يخز العجفى تانيث الاعجف وهو المهزول العجف بالتحريك الهزال وجمعها العجاف على غير قياس
لان افعل وفعلاء لا يجمع على فعال ولكن العرب بنت على السمان بناء الضد على الضد كما قالوا عدوة
بناء على صديقة وفعلى اذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء ولفظ المثل هو لكن على بلدح قوم عجفى
يضرب هذا المثل فى التحزن للاقارب اذا كانت هى فى مكان جدب وجديب اى بين الجدوبة والاجداب
فى خصب وخصيب واصله ان بيهسا وهو رجل من بنى فزارة ولقبه نعامة كان سابع سبعة اخوة يرعون
ابلا لهم فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حرب فقتلوا منهم ستة وبقى بيهس وهو اصغرهم سنا
وكان يحمق اى ينسب الى الحماقة فارادوا قتله ثم قالوا وما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ولا
خير فيه فتركوه فقال دعونى اتوصل معكم الى الحى فانكم ان تركتمونى وحدى اكلتنى السباع وقتلنى العطش
ففعلوا فاقبل معهم فلما كان من الغد نزلوا فنحروا جزورا فى يوم شديد الحر دون القر فقالوا ظللوا
لحومكم لا تفسد فقال بيهس لكن بالاثلاث لحم لا يظلل يريد لحوم اخوته القتلى فذهبت مثلا يضرب
فى الشئ يترك ضايعا لا يهتم به احد فظللوا يشتوون من لحم الجزور وياكلون فقال بعضهم ما اطيب يومنا
واخصبه فقال بيهس لكن على بلدح قوم عجفى يريد بهم الاخوة واقاربه فارسلها مثلا ثم انشعب طريقهم
فاتى امه فاخبرها الخبر فقالت فما جاء بك من بين اخوتك فقال بيهس لو خيرتك لاخترت فارسلها مثلا
ثم ان امه عطفت عليه ورقت له فقال الناس لقد احبت ام بيهس فقال بيهس ثكل ارامها ولدا
ايعطفها على ولد فارسلها مثلا والقصة طويلة وهذا مقنع فى هذا المقام والمعنى من التمثيل بقولهم
لكن على بلدح قوم عجفى هو التحزن لانقراض الفضل وذويه وانقطاع الادب وبنيه واقواء
مغانى العلم وخلو ذراه عن كل مدره كان يبعثه ويطور حماه قوله كان لم يكن بين الحجون الى الصفا
هو البيت الحجون بفتح الحاء المهملة جبل بمكة وهى مقبرة وبعد هذا البيت بلى نحن كنا اهلها فابادنا
صروف الليالى والجدود العواثر والمعنى ان اهل الادب انقرضوا باسرهم وتفانوا عن اخرهم
وصاروا بحال كان لم يكن احد منهم على وجه الارض وهذا المعنى مقتبس من قوله تعالى كان لم تغن بالامس

قوله وقد كنت ايام الحداثة وعنفوان الصبى قد التف على سواد من طالبيه واحتف لى جم غفير من منتحليه
مع قلة بضاعتى فى الصناعة وخيبة قدحى فى البراعة يظنون وبعض الظن اثم ان عندى صبابة من اقداح
او وقود سهم من قداحه والمراد بايام الحداثة حداثة سنه وعنفوان الشئ اوله السواد الجماعة وفى الحديث
عليكم بالسواد الاعظم قيل هى جماعة الناس التى تجتمع على طاعة الامام وهو السلطان وتقول كثرت
سواد القوم بسوادى اى جماعتهم بشخصى والسواد الشخص ايضا احتف يقال حفوا به واحتفوا اذا طافوا به
واستداروا وتحلقوا والجم الكثير موصوفه محذوف تقديره عدد جم والغفير ايضا مبالغة فى الكثرة ومبنى
التركيب على الستر والتغطية المنتحلوا نوع الادب بالحاء المهملة من انتحلت الشئ استقصيت افضله
وقيل من انتحل فلان شعر غيره اذا ادعاه لنفسه بالحاء المهملة قال الاعشى فكيف انا وانتحالى القوافى
بعد المشيب كفى ذاك عارا والمراد بقلة البضاعة قلة المادة الخيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلب القدح
بالكسر السهم قبل ان يراش ويركب نصله وقدح الميسر ايضا المراد هنا قدح الميسر والجمع قداح واقدح واقاديح
البراعة من برع الرجل وبرع ايضا بالضم براعة اى فاق اصحابه فى العلم وغيره فهو بارع الصبابة بالضم
بقية الماء فى الاناء يقال تصابب فلان الماء اذا شرب صبابته والصبة ايضا مثل الصبابة والصبابة بالفتح
رقة الشوق وحرارته الاقداح جمع القدح الذى للشرب الوقود من وقد الشئ بنفسه وقودا اى تحلل بالحركات
اللث السهم هنا النصيب واحد السهام القداح جمع قدح الميسر وقيد السهم ان يكون له المعلى منها قوله
يتبادرون على الاخلاف الى ويتنافسون للاقتباس بين يدى ويواظبون على الاعتكاف حوالى ابدا وتكل
اراهما ولادا يتبادرون يواظبون من ثابر على الامر يتنافسون يجالسون تقول نافثته اى جالسته وهو من
ثفنات البعير وهى مواضع بروكه الثكل فقدان المراة ولدها وكذلك الثكل بالتحريك وامراة ثاكل وثكلى
وثكلته امه ثكلا واثكلها الله والثكول التى ثكلت ولدها ارام من الرئمان وهو المحبة يقال رئمت
الناقة ولدها اذا احبته معناه الثكلى صبر الام وود الولد والمراد ههنا انهم لما فقدوا ارباب الفضل
واعلام العلم ولم يظفروا ببدل لمن يغترفون من بحر بحره ويقتبسون من نار علمه الجاتهم الضرورة الى ان
حاموا حولى واخذوا يستفيدون منى على انى لم اكن اهلا للافادة ولم انتظم فى سلك من يصفون بالاجادة

قوله يركبون كل صعب وذلول فى تحصيل مرامهم اى ركوب ونشر ما يجيئهم الى مخة عرقوب بما يركبون يبذلون فيه
طاقتهم ذكره فى اساس البلاغة الصعب والذلول ضدان المرام المطلوب النشر نقيض اخرجهم من اجاءه
الى كذا اذا الجاه واضطره ومنه قوله تعالى فاجاءها المخاض الى جذع النخلة المخة اخص من المخ الذى فى العظم
العرقوب العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان ولفظ المثل ما يجئك الى مخة عرقوب والمعنى
ما الجاك اليها الا شر اى فقر وفاقة وذلك ان العرقوب لا مخ له وانما يحوج اليه العاجز الذى لا يقدر على شئ يضرب
للمضطر جدا يريد انه لم يحوجهم اليه مع ما فيه من قلة البضاعة فى الصناعة الا اعوازهم وجدان من هو اعلا فضلا منه
قوله وقد الحوا على بشوافع الاقتراح واسفوا الى بالابرام والالحاح ان اجمع لهم مجلة فى صنف الاعراب مشتملة
على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فكنت اعتذر اليهم بانواع العلة واعتل عليهم بالاوتاد والاجلة الحوا
من الالحاح مثل الالحاف تقول الح عليه بالمسألة والح السحاب اى دام مطره الشوافع جمع شافعة من الشفع وهو
خلاف الوتر تقول كان وترا فشفعته شفعا والاقتراح من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
واقترح الكلام ارتجاله اسفوا تقربوا الى من قولهم اسف للامر والى الامر اذا قرب منه ودنا اليه واصله
من اسف الطائر اذا طار على الارض اى قريبا منها حتى كادت رجلاه تصيبانها الابرام الاملال والاضجار
المجلة الصحيفة وهى مفعلة ثم اما ان يكون مصدرا كالمذلة فسمى بها كما سمى بالكتاب الذى هو مصدر كتب
واما ان يكون بمعنى مكان الجلال ولا يقال مجلة الا لكتاب له جلالة وتعلق بالديانات والحكم يقال قرأ
فلان مجلة لقمان اى الصحيفة التى فيها حكمه وكان ابن عباس رضى الله عنه اذا انشد شعر امية يقول مجلة
ابن ابى الصلت وعن ابن الاعرابى قلت لاعرابى ما المجلة وكان فى يدى كراسة فقال التى فى يدك
قال ابو عبيدة كل كتاب عند العرب مجلة قال النابغة مجلتهم ذات الاله ودينهم قويم فما يرجون
غير العواقب يقال اعتل عليهم بعلة اذا اعتاقه من امر الاوتاد جمع وتد بالكسر الاجلة جمع جليل كالاذلة جمع ذليل
والاجلة ايضا جمع جلال الدواب والجلال جمع جل بالضم وهو للبعير والمراد توغل المؤلف فى الاعتلال والاعتذار
قوله واخادعهم عما لووا اليه اخادع الالتباس واعدهم من يوم الى يوم ضرب اخماس لاسداس علما
منى بان دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق القربة منه بالمرصاد اخادعهم من المخادعة وهى المخاتلة

عالوا اى عاملوا الاخادع جمع الاخدع وهو الرجل كثير الخداع الالتماس الطلب والتلمس التطلب مرة بعد
اخرى واوعدهم من الوعد والعدة الوعد يستعمل فى الخير والشر قال الفراء يقال وعدته خيرا ووعدته شرا
فاذا اسقطوا الخير والشر قالوا فى الخير الوعد والعدة وفى الشر الايعاد والوعيد قال الشاعر وانى ان اوعدته
او وعدته لمخلف ايعادى ومنجز موعدى المثل يضرب لمن يخدع فيظهر شيئا ويريد غيره ولفظ المثل
يضرب اخماسا لاسداس والخمس والسدس من اظماء الابل والخمس ان ترد الابل اربعة ايام وترد اليوم
الخامس والسدس ان تنقطع خمسة وترد اليوم السادس والاصل فيه ان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا
عود ابله ان تشرب خمسا ثم سدسا الى العشرة حتى اذا اخذت فى السير صبرت عن الماء وضرب بمعنى
بين واظهر كقوله تعالى ضرب الله مثلا والمعنى اظهر الاخماس لاجل الاسداس اى رقى ابله من الخمس الى السدس
انشد ثعلب الله يعلم لولا اننى فرق من الامير لعاتبت ابن نبراس فى موعد قاله لى ثم اخلفنى غدا
غدا ضرب اخماس لاسداس وقال الكميت الستم ايقظ الاقوام افئدة واضرب الناس اخماسا لاعشار
الخرط قشر الورق عن الشجر اجتذابا بكفك والقتاد شجر له شوك كالابر يضرب هذا المثل للامر الذى
دونه مانع المتجشم من جشمت الامر بالكسر جشما وتجشمته اذا تكلفته على كلفة ومشقة والمثل اى تجشم عرق القربة يضرب
لمن يلقى شدة من الامر الذى يزاوله لان القرب انما يحملها الاماء الذوافر ومن لا معين له وربما افتقر الرجل
الكريم واحتاج الى حملها بنفسه فيعرق لما يلحقه من المشقة والحياء من الناس المرصاد الطريق **قوله** فلما لم
يرتدعوا عن سوالهم ولم اجد بدا من تحقيق آمالهم وجهت ركائبى شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء مدين مآربهم
وكتبت فى شرح المصباح كتابا جمعت فيه من القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يسيغ الشرق
الا ان العوائق عاقتنى عن ترقيحه وتشذيبه والربائث ثبطتنى عن تنقيحه وتهذيبه فلم انقل السواد
ولم اثقف منه ما ناد كلم يرتدعوا اى لم يمتنعوا لم اجد من وجد يجد وجودا البد الفراق وقولهم لا بد من
كذا كانه قال لا فراق منه والبد ايضا الصنم فارسى معرب الامال جمع الامل وهو الرجاء الركاب ركاب
السرج والركاب ايضا الابل التى يسار عليها الشطر النحو والطرف المطالب جمع مطلوب التلقاء النجاه والوجاه
مدين قرية شعيب مقتبس من قوله تعالى ولما توجه تلقاء مدين الغلق بفتح الغين واللام ما يغلق به الباب

ويفتح بالمفتاح وكذلك الغلاق والمغلاق واما الغلق بضمتين فهو المغلق يقال باب غلق وفتح ضبطت حفظت
الشوارد جمع شاردة او شارد والشارد النافر يسيغ يسهل ويزيل الشرق الشجا والغصة العوائق عاقتنى
اى الشواغل والحوابس منعتنى الترقيح الاصلاح التشذيب تقشير الشجر اى تنقيح الربائث ثبطتنى اى الموانع شغلتنى
لم اثقف لم اسو ما اناد اى ما اعوج **قوله** وقد سلوا الانتساخ صوارم وسلوا واستعجلوا قديرهم فامتلوا
وطارت الاجزاء فيما بينهم بقوادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها يحرفون الكلم
عن مواضعه ويتصحفون فى مباديه ومقاطعه سلوا احدوا السن التحديد يقال سن السكين والسيف
اذا حدهما واصله السن بالمسن الانتساخ والنسخ والاستنساخ كله بمعنى والنسخ المنسخ منه الصوارم
القواطع والمراد بها السكاكين الاقلام جمع القلم وهو ما يكتب به سلوا من سلت السيف استعجلوا قديرهم
فامتلوا مثل واصل المثل استعجلت قديرها فامتلت القدير اللحم المطبوخ فى القدر والاستعجال المبادرة والمسارعة
والامتلاء المل وهو القاء اللحم فى الملة وهى الرماد الحار يقال مل الخبز فى الملة وامتله هذا المثل يضرب لمن
يعجل فيصيب بعض مراده ويفوته ولقد طبق رحمه الله فى مضرب هذا المثل مفصل الصواب واصاب شاكلة
الغرض حيث جعل اقدامهم على انتساخه قبل تثقيفا وده ومبادرتهم الى تحريره قبل شعب صدعه بمنزلة
من استعجل القدير فامتل حيث لم يستأنوا حتى يظفروا بنسخة اخرى مهذبة منقحة مشذبة مرقحة الاجزاء
جمع جزء القوادم مقاديم ريش الطائر وهى عشر فى كل جناح الواحدة قادمة الخوافى ما دون الريشات
العشر من مقدم الجناح شاعت اى ذاعت وسهم مشاع وشائع اى غير مقسوم العوارض جمع العارضة
وهى الحادثة والعارضة ايضا الحاجة السقم والسقم مثل حزن وحزن والسقام المرض الاعتلال العلة يحرفون
يغيرون الكلم جمع كلمة المواضع جمع موضع يتصحفون اى يتظرون فى صحائفه المبادى جمع مبدا والمقاطع جمع
مقطع **قوله** فمن متصرف فيه بالزيادة والنقصان نقصا وبرما ومن مفوق نحوه اسهم القدح والطعن
الكلا وذما جزاء سنمار حسن بنى الخورنق للنعمان وتلك لعمرى من خطيئات لقمان فاحطيت بغير الابؤس من
هذا الغوير ولا خطيت لا ابتز بى الاديم من كل كبير وعوير المفوق الجاعل الفوق المعنى رام طرفه جزاء
منصوب على المصدر باضمار فعله تقديره يجزون جزاء سنمار وهو من باب اضافة المصدر الى المفعول

يضرب هذا المثل لمن يجزي بالاحسان الاساءة وسنمار هذا كان رجلا روميا بنا لبني الخورنق الذي بظهر
الكوفة للنعمان الاكبر الذي يقال له الاعور والخورنق اسم قصر بالعراق فارسي معرب فلما فرغ منه القاه من
اعلاه فخر ميتا وانما فعل ذلك لئلا يبني مثله لغيره فضربت العرب به المثل والشارح رحمه الله شبه ما صنعوا
بتاليفه من التحريف والتصرف بالزيادة والنقصان الذي هو بمنزلة النقض والهدم ومن تفويق اسهام
القدح والطعن نحوه بعد ان كابد في جمعه انواع الكلف بجزاء سنمار وتلك اي وتلك الاسهم لعمري واللام
لتوكيد الابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمري قسمي والعمر والعمر كانا مصدرين الا انه استعمل في القسم
احدهما وهو المفتوح الفاء ومعنى لعمر الله وعمر الله احلف ببقاء الله ودوامه الحظيات جمع حظية
وهي تصغير الحظوة والحظوة بالفتح سهم صغير قدر ذراع واذا لم يكن فيه نصل فهو حظية بالتصغير ولقمان
هذا لقمان بن عاد ولفظ المثل احدى حظيات لقمان وحظياته سهامه ورميه وهذا يضرب لمن عرف
بالشرارة ثم جاءت منه هنة ربما حظيت اي ما كنت ذا حظوة ومنزلة الابؤس جمع بأس وهو الشدة
والغوير تصغير غار والغار كالكهف في الجبل والجمع الغيران والمغار والمغارة مثل الغار ولفظ المثل
عسى الغوير ابؤسا قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم فيه عدو فقتلوهم
فصار مثلا لكل شيء يخاف ان يأتي منه شر وهذا المثل تكلمت الزباء لما تنكب وتجنب قصير اللخمي بالاجمال
عليها الرجال في الصناديق الطريق وكان الغوير ابؤسا العوبها اي لعل الشر يأتيكم ما حلبت يعني
ما طلبت التزبيق التحريق الادم جمع الاديم وهو الصرم وربما سمي وجه الارض اديما الغوير تصغير اعور
ولفظ المثل كسير وعوير وكل غير خير قال المفضل اول من قال ذلك امامة بنت نشبة بن مرة كان
تزوجها رجل من غطفان اعور يقال له خلف بن رواحة فمكثت عنده زمانا حتى ولدت له خمسة
ثم نشزت عليه لم تصبر معه فطلقها ثم ان اباها واخاها خرجا في سفر لهما فلقيهما رجل من بني سليم
يقال له حارثة بن مرة فخطب امامة واحسن العطية فزوجاها وكان اعرج مكسور الفخذ فلما دخلت عليه
رأته محطوم الفخذ فقالت كسير وعوير وكل غير خير فارسلها مثلا يضرب في الشيء يكره ويذم من وجهين
لا خير فيه البتة قال الشاعر ايدخل من بنا بغير اذن وكلهم كسير او عوير وابقى من وراء الباب

حتى

حتى كأني خشبة وهو اي ابن فلان كسير تصغير كبير بمعنى مكسور وحقه كسير بتشديد الياء الا انه خفف لازدواج
عوير وامامة ارادت ان احد زوجيها مكسور الفخذ كحارثة والآخر اعور كخلف وكسير مرفوع على انه
خبر المبتدا محذوف تقديره زوجاي كسير وعوير **قوله** ولم ازل احدث نفسي بان اراب ما انشعب
من صدوعه وانقطع واقوم ما انعوج من كعوبه وانا طوه هيهات قد اتسع الفتق واتسع على الراقع الخرق
لم ازل اي ما زلت احدث اكلم اراب اي اصلح ومنه قولهم اللهم اراب بينهم اي اصلح ما انشعب اي ما تفرق
الصدوع جمع الصدع وهو الشق انقطع انشق اقوم اسوي ما انعوج اي ما انعطف ومنعرج الوادي منعطفه
يمنة ويسرة الكعوب جمع كعب وهو العظم الناشز عند ملتقى الساق والقدم انا طوه اي انحني واثني
من اطرت القوس اطرا وانا طوه اي حنيتها فانحنى وهيهات اي بعد الامر اتسع الفتق اتسع اتسع
الراقع الحائط الرقعة بالرقاع والرقعة الخرقة والرقعة ايضا واحدة الرقاع التي تكتب والرقيع
سماء الدنيا وكذلك سائر السموات وفي الحديث من فوق سبعة ارقعة فجاء به على لفظ التذكير
كانه ذهب به الى السقف الخرق الثقب بالفتح واحد الثقوب يقال في ثوبه خرق وهو في
الاصل مصدر والمثل يعني اتسع على الراقع الخرق يضرب للفاسد اذا زاد فسادا قال الشاعر
لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع **قوله** ومن لي بسكر هذا الجرف الهار وتظليل لحم
بالاثلات في الهواجر وقد ضيعت اللبن في الصيف وشحذت قوارع العذل مضارب السيف
فتركته بره وطويته على غره من لي اي من يضمن لي بسكر هذا الجرف الهار اي باصلاح هذا الفاسد
من سكر النهر اذا سده والجرف بالضم والسكون والتحريك مثل عسر وعسر ما تجرفته السيول واكلته
من الارض ومنه قوله تعالى على شفا جرف هار والجمع على جرفة مثل جحر وجحرة الهار المنهدم من هار الجرف
يهور هورا وهؤورا اي خرب تظليل لحم تجعل اللحم في الظل الاثلات جمع اثلة واحدة اثل والاثل شجر
وهو نوع من الطرفاء وكانه اطلق النابت واريد المنبت يعني من باب اطلاق الحال وارادة
المحل مثل حلقت راسي اي شعري من راسي الهواجر جمع الهاجرة والهجر والهاجرة نصف النهار عند
اشتداد الحر ولفظ المثل لكن بالاثلات لحم لا يظلل قال بيهس في اخوته المقتولين لما قالوا ظللوا لحم جزوركم

وقد ضيعت المثل ولفظ المثل الصيف ضيعت اللبن ويروى في الصيف يضرب لمن يطلب شيئا قد فوّته
على نفسه والتاء في ضيعت مكسورة لان المخاطب بها امراة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت
تحت عمرو بن عدس وكان شيخا كبيرا فتركته فطلقها ثم تزوجها فتى جميل الوجه واجدبت السنة
فبعثت الى عمرو تطلب منه حلوبة فقال عمرو في الصيف ضيعت اللبن فلما رجع الرسول اليها واخبرها
بما قال عمرو وضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير تعني ان هذا الزوج مع عدم اللبن
خير من عمرو فذهبت كلمتاها مثلا الاول منهما تضرب لمن يقنع باليسير اذا لم يجد الخطير وانما خص الصيف
لان سوالها كان في الصيف وسبق السيف يضرب هذا المثل للتقدم في غير اوانه واوانه حين لا ينفعه
الندم ولفظ المثل سبق السيف العذل واول من قال هذا ضبة بن اد وكان له ابنان يقال لاحدهما
سعد وللآخر سعيد فنفرت ابل لضبة تحت الليل فوجه ابنيه في طلبها فتفرقا فوجدها سعد فردها
ومضى سعيد في طلبها فلقيه الحارث بن كعب وكان على الغلام بردان فساله الحارث
اياهما فابى عليه فقتله واخذ برديه فكان ضبة اذا امسى فراى تحت الليل سوادا قال اسعد ام سعيد
فذهب قوله مثلا يضرب في النجاح والخيبة فمكث ضبة بذلك ما شاء الله ان يمكث ثم انه حج فوافى
عكاظا فلقي بها الحارث بن كعب وراى عليه بردي ابنه سعيد فعرفهما فقال له هل انت مخبري ما هذان
البردان عليك قال بلى لقيت غلاما وهما عليه فسالته اياهما فابى علي فقتلته واخذت برديه هذين
فقال ضبة بسيفك قال نعم قال فاعطنيه انظر اليه فاني اظنه صارما فاعطاه الحارث سيفه فلما اخذه
من يده هزه وقال ان الحديث ذو شجون فذهب قوله مثلا يضرب في الحديث يستذكر به غيره ثم
ضربه حتى قتله فقيل له يا ضبة افي الشهر الحرام فقال سبق السيف العذل فهو اول من سار عنه
هذه الامثال الثلثة العر بفتح العين الجرب والفساد والعر بالضم الجرب فاستعير للفساد يقال عرت
الابل تعر فهي عارة العر بالفتح من قولهم طوبت الثوب على غره اي على كسره الاول والغروج مكاسر الجلد
قال الاصمعي حدثني رجل عن رؤبة انه عرض عليه ثوب فنظر اليه وقلبه ثم قال اطوه على غره ولفظ المثل تركته
على غره يضرب لمن يوكل على رايه اي تركته على ما انطوى عليه وركن اليه **قوله** وهلم جرا فعل كان ذلك عام كذا

وهلم

وهلم جرا الى اليوم قال المفضل معناه تعالوا على هينتكم كما يسهل عليكم واصل ذلك من الجر في السوق
وهو ان تترك الابل والغنم ترعى في مسيرها تقول جررت الابل اجرها جرا قال الراجز لطالما جررتكن
تكن جرا حتى نوى الاعجف واستمر نوى سمن ومنه النبي للشيخ **قوله** الى الان وردت ما ء مدين الفضائل
ووفدت على محط الرجال الافاضل وردت اي حضرت الفضائل جمع فضيلة كالقبائل جمع قبيلة يقال
وفد فلان على الامير اي ورد رسولا المحط بالفتح المحل والمنزل الرجال واحد الرجل وهو ما جاوز حد البلوغ
الافاضل واحدها الافضل وهو من له زيادة فضل على غيره **قوله** حضرة مولانا اي لا زالت غنى عن
الشرح **قوله** لا زالت رباع العلوم بلطائف نكته ماهولة وارحام الحكم بعواطف فكره مبلولة غنية
زمرة مناقبه عن رسم التعريف وكبر عمره ما ثره عن طوق التلقيب والتوصيف بل الاوصاف تتضال
دون جنابه والالقاب تتزين وتتحلى به شعر ما ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد
لا زالت اي ثبتت ودامت لان النفي اذا دخل على النفي يكون مثبتا الرباع واحد الربع والربع الدار
بعينها حيث كانت اللطائف جمع لطيفة النكت جمع نكتة وهي اللطيفة من الكلام الموثرة في القلب من نكت
في الارض بقضيب اي بعض ضربه واثرت فيها الماء هولة بمعنى المعمورة الارحام جمع رحم الحكم جمع حكمة
العواطف جمع عاطفة العاطف المايل الفكر جمع فكرة المبلولة الموصولة من قولهم بل رحمه اذا وصلها الزمرة
كانه جمع زهرة النبت المناقب جمع المنقبة وهي ضد المثلبة الرسم الاثر التعريف التوضيح كبر بالضم يكبر
اي عظيم فهو كبير وكبار فاذا افرط قيل كبار وبالتشقيل العمر الدوام الماثر واحده الموثرة والماثرة
وهي المكرمة لانها توثر اي تذكر ويا ثرها قرن عن قرن ومنه حديث ماثور اي ينقله خلف عن سلف
الطوق واحد الاطواق التلقيب وضع اللقب التوصيف الوصف الاوصاف جمع وصف كالاوقاف
جمع وقف تتضاءل اي تتجافى وتتناعد من الضالة وهي الحقارة والصغر دون نقيض فوق وهو تقصير
عن الغاية ويكون ظرفا والدون الحقير الخسيس قال الشاعر اذا ما علا المرء رام العلاء ويقنع بالدون
من كان دونا ويقال هذا دون ذاك اي اقرب منه والجناب ما حوله الالقاب جمع اللقب تتحلى اي تتزين
ما ان مدحت البيت ان زائدة في ما ان وما نافية وبمقالتي متعلق بمدحت المقالة من قال يقول قولا

وقولة ومقالا ومقالة ويقال كثر القيل والقال وفي الحديث نهى عن قيل وقال وهما اسمان وفي حرف
عبد الله ذلك عيسى بن مريم قال الحق الذي فيه يمترون وكذلك القالة يقال كثرت قالة الناس والمقول
اللسان **قوله** فلحظ الي بعين الاعظام والاجلال ورفرف علي جناح الاكرام والاشبال وتواترت الي شوارد
فوايده وتناثرت علي فرايد قلايده لحظه ولحظا اي نظر اليه بموخر عينه واللحاظ بالفتح موخر العين وبالكسر
مصدر لاحظه اذا راعيته العين الطرف الاعظام التعظيم والاجلال التبجيل رفرف اي عطف علي من قولهم
رفرف الطاير اذا حرك جناحيه حول الشيء يريد ان يقع عليه الجناح واحد الاجنحة والاشبال الاشفاق
تواترت اي تتابعت الشوارد جمع شاردة يقال قصيدة شاردة وشرود اي ساير في البلاد
من شرد البعير يشرد شرودا الفوايد جمع الفايدة وهي التي استفدت من علم او مال تقول منه
فادت له فايدة تناثرت من نثرت الشيء انثره نثرا فانتثر والاسم النثار والنثار بالضم ما تناثر
من الشيء الفرايد جمع الفريد وهو الدر اذا نظم وفصل بغيره ويقال فرايد الدر كبارها القلايد جمع
القلادة التي في العنق **قوله** فكنت اهتدي بانواره واغترف من تيار بحاره واستشرف الى روايع
فقره واستطلع طلع لوامع فكره وانشد مفقودي من بدايع حكمه واظفر بمنشودي من جوامع كلمه
اهتدي اي اهدي الانوار جمع نور اغترف من غرفت الماء بيدي غرفا واغترفت منه والغرفة
بالضم اسم للمفعول منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف التيار الموج
البحار جمع بحر استشرف من استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت كفك فوق حاجبك
كانك تستظل من الشمس ومنه قول ابن مطير فيا عجبا للناس يستشرفونني كان لم يروا بعدي محبا
الروايع جمع رايعة من راعه اذا اعجبه الفقر جمع فقرة وهي كل كلام حسن ويقال لاجود بيت في القصيدة
فقرة ويقول الخوارزمي كلامه اي نكته وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقر الظهر قال جار الله العلامة استطلع
اي اطلب الاطلاع والطلع الاسم منه تقول اطلعتك طلع هذا الامر اي اعلمتك حقيقته انشد اطلب
من نشدت الضالة طلبتها المفقود ضد الموجود اظفر اجد منشودي اي مطلوبي جوامع الكلم هي الكلمات
الجامعة لمعان كثيرة واحكام مختلفة مع الفاظ قليلة قال صاحب الوحي عليه السلام فضلت بست اعطيت

٥٨

جوامع الكلم ونصرت بالرعب واحلت لي الغنايم وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وارسلت الى الخلق
كافة وختم بي النبيون **قوله** اوابد الا انهن اوانس فلابد الا انهن فرايد ولم ازل انلقف من لفظه
ما هو المنضود والادب المنثور والسحر الحلال والماء الزلال الى ان اشار الي بان اجيل قداح نظري
في ذلك الكتاب اوابد الكلام غرايبه واوابد الشعر جيده واحدها آبدة وهي اما من ابد بالمكان
يابد بالكسر ابودا اذا قام فيه طويلا اي ينبغي ذكرها على الابد اي على الدهر او من ابدت البهيمة تابد
وتابد اي توحشت وشردت كانها لجودتها وحسنها تشرد في الافاق وتنتشر والا والانس ضد الاوابد
على المعنى الثاني يقال استانس الوحشي واستوحش الانسي والاوانس جمع آنسة والآنسة من الجواري
هي الطيبة النفس المحبوب قربها وحديثها والقلايد جمع القلادة التي في العنق الفرايد جمع فريدة وهي
الدرة التي تفصل بين الذهب في القلادة فالدرة فيها فريدة والذهب مفرد ويقال لها ايضا
الواسطة يريد ان عباراته في الحسن قلايد كلها فرايد لم ازل اي دمت انلقف اي اتناول بسرعة
الاري العسل المنثور يعني الجاري والمنثور ايضا من كتب السلطان ما كان غير مختوم اجيل
ادير القداح سهام الميسر **قوله** وانتخل ما فيه وامتخض زبدة معانيه والتقط روايع نكته وعيونه
واقتلذ الاناسي من عيونه مستراعا وتيرة الايجاز والاختصار وصادفا بوجهي عن الاطالة والاكثار
معرضا عن محض اللباب معرضا عن التعرض لما ليس من مسايل الكتاب انتخل الشيء وتنخله اختار ماخوذ
من نخل الدقيق بالمنخل امتخض بمعنى اخذ زبدة اللبن الصواب والمحض بالحركة الان امتخض مطاوع مخض
يقال مخض اللبن في المخضة فهو امتخض اي تحرك هكذا ذكره في الصحاح واما امتخض بمعنى مخض فلم
اظفر به فيما عندي من قوانين اللغة التقط اي اخذ الروايع المعجبات النكت جمع نكتة العيون جمع عين
يقال عين الشيء اي خياره ذكره في الصحاح اقتلذ اي اقتطع خيارها وانتزع لبابها من قولك فلذت
منه حقي اي انتزعته والاناسي جمع انسان العين وهو وسطها المستمر المستقر الوتيرة الطريقة
صفحا اي موضحا المحض الخالص وعربي محض اي خالص النسب الذكر والانثى والجمع فيه سواء وان شئت
انثت وثنيت وجمعت مثل قلب وعرب اللباب الخالص قال الجوهري اللب اللباب الخالص معرضا

عن التوحن اى ميئا غلا عنه المسائل جمع مسئلة والكتاب كتاب سيبويه **قوله** فتلقيت اشارته بالامتثال وتغيا
واستدرفت فى مطاوعته علالة الجذ والاجتهاد وتصديت لتسويد من الاجزاء قصيرة عن طويلة
تلبية لدعوته واوفد تهالى حضرته لتكتسى من ميامن قبوله يمنة الاقبال وترتدى من ملابح نظره
برداء العزو الجاه وللدتعالى ولى التوفيق وبتحقيق الامنية حقيق تلقيت اى استقبلت وفى الحد
نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن تلقى الركبان وهو ان يستقبلها ليبتاع منه قبل ان يعرفوا الاسعار
استدرفت من ترفت البير ترفا اذا نزحت ماء البير كله وترفت وهى يتعدى ولا يتعدى المطاوعة
الاقامة فى الطاعة علالة كل شى بقيته يقال ما بقى من اللبن الا علالة ويقال للفرس بداية وعلالة
وهما اول جريه وآخره تصديت اى تعرضت قصيرة منصوب على الحال تلبية على انه مفعول له معناه
اقامة بعد اقامة على طاعة الدعوة الى الطعام بالفتح يقال كنا فى دعوة فلان ومدعاة فلان وهو
مصدر يريدون الدعاء الى الطعام وفى النسب هذا اكثر كلام العرب الا عدى الرباب فانهم يفتحون
الدال فى النسب ويكسرونها فى الطعام والادعى ايضا من تبنيته قال الله تعالى وما جعل ادعياءكم ابناءكم
واوفدتها اى ارسلتها الميامن جمع ميمون والميمون من يمن فلان على قومه اى صار مباركا واليمن
البركة واليمنة البردة من برود اليمن واليمنة بالفتح خلاف اليسرة ترتدى اى يكتسى الملابح جمع ملمح من
لمحة ببصره اختلست النظر اليه الرداء اللباس التوفيق الاقدار على تحصيل اسباب توصل الى المطلوب
الامنية واحدة الاماني تفعل منه تمنيت

الحمد لله وحده

وحسبنا الله ونعم

الوكيل

٢

النحو في النحو لانه يستوي به الكلام بعد الاعوجاج

النحو في اللغة القصد وفي عرف النحاة علم باصول تعرف بها احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء والغرض منه معرفة الاعراب والاعراب لا يوجد الا فيما يتعرض التركيب الاسنادة الذي لا يوجد الا في الكلام والكلام انما يتركب من الكلمة فلذلك جرت عادتهم في ترتيب الكتب النحوية بتقديم الكلمة والكلام ... الكلمة على الكلام لانها جزؤه كما عرفت والكل انما يعرف بعد معرفة اسماء اجزائه ... من ...

الخنس
الفرق بين الاسم والجنس

الفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بخلاف العكس

اسماء الملائكة والانبياء كلها لا ينصرف الا ستة اسماء نحو نوح وهود وصالح ولوط وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم

اعلم ان علامة الاسم عشرة ثلثة في اوله الالف واللام وحرف النداء وحرف الجر والتي في وسطه الف التكسير وياء التصغير والتي في اخره الف والنون في التثنية والواو والنون في الجمع وياء النسبة وياء الاضافة والتنوين وكان من خواص الاسم فرق بين احدهما لفظي والاخر معنوي فاللفظي ثلثة دخول لام التعريف والجر والتنوين والمعنوي اثنان الاسناد والاضافة

فان قلت الكلمة اما معلومة او لا ... الاول لا ... الثاني ايضا لانه مجهول والمجهول لا يعرف ... من وجه والمجهول من وجه ...

اعلم ان الالف واللام في الكلمة لا يخلو من احد الاقسام ... يكون للاستغراق او للعهد الخارجي ... فاعل ولا مفعول ولا يكون زائدا لانه محدود ... للمنطابق لانه ليس بصفة فتعين ان الالف واللام فيها للحقيقة او للعهد الذهني

فان قيل ان المطابقة شرط بين المبتدا والخبر فلم يجوز ان يقال الكلمة لفظ قلنا ان المطابقة بينهما لا يكون الا بعد ان يكون الخبر من المشتقات وهذا ليس كذلك على مذهب الاصح فان قلت ان اللفظ بمعنى الملفوظ فيجوز ان يدخل التاء ... ويكون الخبر من المشتقات قلنا نعم الا ان الجنس يكون لفظ فقط وهو ليس من المشتقات

فان قلت ...

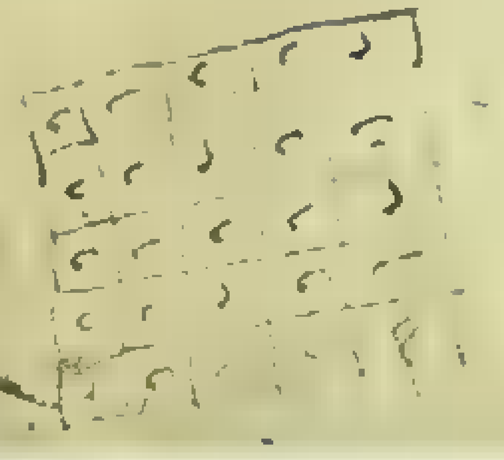

المصدر
... مصدر ...

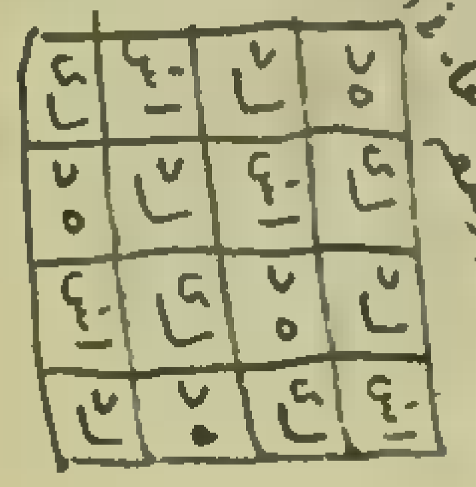

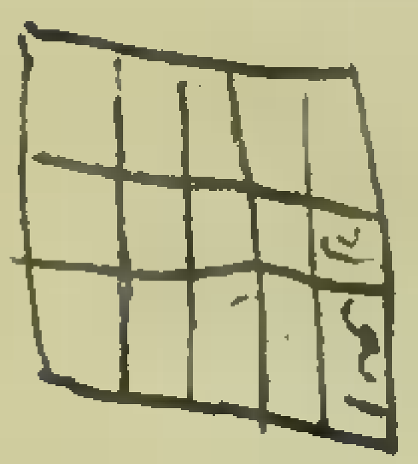

القادر
... اسم ...
ومن دام عليه ...
...

قوله كل لفظ دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة

قوله كل لفظ دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة

قوله كلمة يخرج به المركب والدال

وكلمة كل

تركت النوم دهري في الليالي لاجل رضاك يا مولى الموالي
فوفقني الى تحصيل علم وبلغني الى اقصى المعالي

قال الامام جار الله العلامة في ندامة على الزوج

تزوجت لم اعلم واخطأت لم اصب فياليتني مت قبل التزوج
فوالله ما ابكي على ساكن الثرى ولكنني ابكي على المتزوج

[illegible]

احب امر من حب يحب
من امر من مات يموت
امر من دان يدين
جواب امر

[illegible]

الحمد لله مشهد من الصحيح امثلة مختلفة من الاخوات الواو

[illegible]

9

عبد الله خذ منه جوابا ولى الشيخ الكبير تجد ثوابا

سكن حول البيت من محتاج شئ وفى الأخلاف ان عهدوا الاصوابا

خصوا من وفى العهد بنفيه وفيا اى احفظ

من جارا على الوحش آمنا الى المسكين ان جرت النصابا

وهو الوحش من وعل الجنا

يا خليلي البال قد بلبلت بلبال بال

بالنوى زلزلتني والعقل في الزلزال زال

استصحبه العبد الفقير ابو الفضل محمود
الشهير بقره چلبي زاده
عفي عنه

بوزك اوستنده النوكى كورنلر دوبلرانه نور على نور

صاحبه وى ماكله احمد
الحاج خليفه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

إن أحق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر ويتوفر على نشره
ألسنة البادي والحاضر حمد الله تعالى على ذوارف أياديه التي أشرقت
في ظلم الدياجير بتاشير أصباحها واستنارت على صفحات الأيام
غررها وأوضاحها حمدا يرتبط أصناف العتيد من سوابغها ويمتري
أخلاف المزيد من لواقحها ثم الصلوة على المستقل بأعباء الرسالة
المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من سرة البطحاء المعجز
بفصاحته مصاقع الخطباء عبر في وجه كل بليغ شقاشقه الهادرة وفت
في عضد كل منطيق حقايقه النادرة وعلى آله وأصحابه مصابيح الظلم
ومدارج الكرم أما بعد فإن نوع الأدب على كثرة شجونه وتشعب
فنونه نوع عز على الطلبة مرامه واستعصى زمامه يعطس بأنف
شامخ من الإباء وينبو بعطف جامح من الاستعصاء على أنه في زماننا
مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه واندرست صواه
وانتكثت مرائره وانتقضت قواه تزعزعت بنيانه وتضعضعت
أركانه وأشرف على الدروس دريسه وإنسيه ولم يبق من حوبه
الأقوام ببلدة مجيبي شعر كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس
ولم يسمر بمكة سامر وقد كنت أيام الحداثة وعنفوان الصبى قد
التف على سواد من طالبيه واحتف بي جم غفير من منتحليه مع قلة
بضاعتي في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون بي بعض الظن

ثم إن عندي صبابة من أفداحها ووفود بهم من فداحها يتبادرون
على الاختلاف إلي ويتنافسون للاقتباس بين يدي ويواظبون على
الاعتكاف حولي يبني أبدا ويكل أرامها ولدا يركبون كل صعب وذلول
في تحصيل مرامهم إلى ركوب وشرة ما يجنبهم إلى مخة عرقوب هذا الفن
وقد ألحوا علي بشوافع الاقتراح واستغاثوا إلي بالإبرام والإلحاح
على أن أجمع لهم مجلة في صنف الأعراب مشتملة على ما يفتقر إليه من
الفصول والأبواب فكنت أعتذر إليهم بأنواع العلة واعتل عليهم
بالأوتاد والأجلة وأخادعهم عما لووا إليه أخادع الالتماس وأولا
عذهم من يوم إلى يوم ضرب أخماس لأسداس علما مني بأن
دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق القربة منه بالمرصاد وعلما
لم يرتدعوا عن سؤالهم ولم أجد بدا من تحقيق آمالهم توجهت
ركاب نشط مطالبهم وتوجهت تلقاء مدين مآربهم وكنت في
شرح المصباح كتابا جمعت فيه من الفوائد الغوامض ما يفتح الغلق
وضبطت من الشوارد ما يسيغ الشرق الآن العوايق عاقتني عن
ترفيعه وتشذيبه والنوائب ثبطتني عن تنقيحه وتهذيبه فلم
أنقل لسواده ولم أنفق منه ما أناء ده وقد سبق إلا انتساخه صوارم
أقلامهم وسبقوا واستعجلوا قدرهم فاستملوا وطاردت الأجزاء
فيما بينهم بعوادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعتلال
فيها يحرفون الكلم عن مواضعه ويتصحفون في مباديه ومقاطعه

فمن متصرف فيه بالزيادة وللنقصان نقصًا وهدمًا، ومن مفوّق نحو اسهم
القدح والطعن اكلًا وذمًّا، عجزًا استارحين بني الخوارزني للنعمان،
وتلك لعمري من خطيئات لقمان، فما حطبت بعد الابوس من هذا
الغويد، ولا حلبت الأبيض من الأديم من كل كبير وعويد، ولم ازل
أحدث نفسي بان ازايل ما انشق من صدوعه، وانقطو اقوم
ما انعوج من كعوبه، وانا ظن، ومنهات فدأنهزا لعنق، وانبع على
الراقع الخرق، ومن لي بسكهذا الجوف الهائرا وتظليل الحرمضعفا
بالاثلاث في الهواجر، وقد ضيعت اللبن في الصيف، وسبقت
قوارع العذل مضارب السيف، فتركته بعره، وطويته على غره،
وهلم جرًّا الى ان وردت ماء مدين الفضائل، ووفدت على
محط رجال الافاضل حضرة مولانا الشيخ الامام ملجاء الانام كاشف
اسرار الحقايق منشي اللطايف والدقايق ناشر ازدية المعقول
والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول ممهد القواعد العقلية مبين
الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين
وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى
استاذ الدنيا لا زالت رباع العلوم بلطايف نكته ماهولة، وارقام
الحكم بعواطف فكره مبلولة، غنيت زهرة منا قبه عن وسم التعريف
وكبر عمرو ماثره عن طوق التلقيب والتوصيف بل الاوصاف
تتضاءل دون جنابه، والالقاب تتزين وتتحلى به، شعر

قال الامام ناصر الدين ابو المكارم
المطرزي الخوارزمي رحمه الله
مذكور في بعض النسخ

ما ان مدحت محمدا بمقالتي، لكن مدحت مقالتي بمحمد،
فلحظ الي بعين الاعظام والاجلال، ورفرف علي جناح الاكرام
والاشبال، وتواترت الي شوارد فوايده، وتناثرت علي فرايد
قلايده، وكنت اهتدي بانواره، واغترف من تيار بحاره، واستشف
الى روايع فقره، واستطلع طلع لوامع فكره، وانشد مفقودي من
بدايع حكمه، واظفر بمنشودي من جوامع كلمه، وابدًا لاانهن واني
قلايد الاذهن فرايد، ولم ازل التقف من لفظه ما هو الدر
المنثور، والاري المشور، والسحر الحلال، والماء الزلال، الى ان
اشار الي بان اجيل قدح نظري في ذلك الكتاب، وانتحل
ما فيه وامتحن زبدة معانيه، والتقط روايع نكته وعيونه،
وافلذ الاناسي من عيونه، منبهًا على ندرة الايجاز والاختصار
صادفا بوجهي عن الاطالة والاكثار، مصرحًا عن محض اللباب، معرضًا
عن التعرض لما ليس من مسايل الكتاب، فلقيت اشارته بالامتثال
والانقياد، واستنزفت في مطاوعته علالة الجد والاجتهاد،
وتصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة، ملبية لدعوته،
واوفدتها الى حضرته لتكتسي من ميامن قبوله بمنة الاقبال، وبرد
من ملاحظ نظره برد الرونق والجمال، والله تعالى ولي التوفيق، وبتحقيق
الامنية حقيق، وهو حسبنا ونعم المعين، قوله اما بعد حمد الله
اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة لها

سيبويه فوطهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
وانما زحلقت الفاء الى الخبر كراهة ان يوالي بين حرفي الشرط
والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فكان يليها الا
الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم
لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما
زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بكر فقد اعرضت عنه والثاني
ان يستعملها آخذا في كلام مستأنف من غير ان يتقدمها كلام
ومنه ما يأتي في اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا
ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية ومنهم
لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل
فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل
في الظروف خاصة ولا يجوز ان تعمل فيه اردت على معنى اردت
بعد الفراغ من حمد الله ولا ان المنطلقة على معنى اردت
ان انطلق بعد الفراغ من حمد الله لان ان يقطع ما بعدها عن
العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم
فاني خارج ان تعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم
اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها
عليها امنع فاما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان
شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع واذا

قلنا اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل
في المفعول به فاذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند
جميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيدا بضارب
وجعل لاما خاصية تصحح التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض
المتأخرين عن سيبويه ايضا ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه
اما بادي بدء فاني احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان
بادي منصوب على الحال من المستكن في احمد والعامل متوقد
عمله مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل
في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف وفاقا ولا اعمال المنطلق مانع
آخر وهو وقوعه في صلة ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها بوليه
جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين الملح والنحو
هو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل
في الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان استعمل في الكلام نحو عرف
زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به
في تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول
فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل مجرور على انه بدل من الله
ولا يجوز ان يكون وصفا لله لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله على معنى يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف

البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
شديد العقاب بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه البدل من الله
دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا تعال اضافة
اسم الفاعل انما تكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال فتكون
في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبده امس
او زمان مستمر نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى ههنا
على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد
قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة لله تعالى
لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا
لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد عمل
فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فتكون اضافته في حكم الانفصال
وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير
وهو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحده في قوله
كالملح ان جعلناه اسما او الجار مع المجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناه حرف جر بشهادة نحوي الكلام واذا عمل في الثاني
عمل في الاول والا لزم الاقتصار وهو ممتنع ان يكون عاملا
في الاول وان تكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل

يعني الخلق مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف
منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني فتبقى لك جعل
اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا ولكن
التزامه يكاد يعد تعسفا من جهة المعنى لا انتصاب جاعل على الحال
او على المدح وكان تعالى عبر على انه خبر مبتدا محذوف وجه قوله
مؤيدي الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل ههنا
قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي قوله لا زال كاسمه مسعودا معنى
هذه الجملة مع سابقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل
لها من الاعراب والاوجه ان تجعل كاسمه خبر لا زال ومسعودا
بدلا منه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه مسعودا قوله لما
استظهر اي حفظ وقرا عن ظهر القلب ولما ههنا ظرف بمعنى حين
وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت تلميظه
وقت استظهاده والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة
المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاعز هو ادمني تلميظه او
مريدا نا تلميظه واضافة المختصر الى الاقناع يشبه ان تكون من
قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في
قولهم شهر ناذات مرة اي مدة مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور
المتصل بحفظه جاز ان يعود الى الولد فتكون من باب اضافة المصدر
الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي يحفظه اياه ويحتمل ان يعود

الى المجنس فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل
متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا انتصاب حفظا على انه
تمييز اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي نعين
معنى ما فيه ولفظه فهو كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا قوله
وان عن ما فيه وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني فيه صلة لسين
مستحصل او كان ومن النحو بيان له وانه اغنى من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه والعامل
الظرف المستقر اعني فيه كان المعنى اغنى الذي حصل فيه
وهو من النحو وانه اغنى من النحو وان كان حالا الا انه يغني عن
التمييز في رفع الابهام لان من فيه للبيان فان قلت اي فرق
بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز بعده اعني معنى ولفظا
قلت الابهام الواقع اياه من هو الابهام الكائن في الاسم الموصول
والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة لعني
وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشئ قد يكون باتقان
لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا الى غير
ذلك من الحامل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين
المراد قوله ان المتطعم اي اطعمه واذيقه والتلميظ تتبع
اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من
روادفه وتواليه قوله والخبر المدقق الخبر في الاصل واحد

الاخبار ويقال للرجل العالم بتخبير الكلام خبر والنحو والكرفيه
لغتان كذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله حتى يتعلق بطعمه
من لفظه اكلو من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل
يتعلق وهو الاسم الموصول اعني ما ينتج ولا يجوز ههنا ان يكون
حالا من الضمير المتصل بمن لان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم على
الموصول قوله فوجدت اكثرها تقاورا التقاور والتداول
يقال اعتوروا الشئ وتقاوروه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه
على التمييز قوله كرامة ما فيها من الاشياء المعادة انتصاب
كرامة على انها المفعول له وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر
الفاعل متروك اي كرامتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منها
ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه
كما في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما وما في ما تكرر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة
لان المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد استثقا
استثقالا واستملالا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما على الحال بمعنى
مستثقلا ومستملا ايضا وجه واراد بالمعاد التكرر وهو بمعنى
المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم والمعاد اسم مفعول والمراد به
الشيء المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه
واللام للجنس قوله غير عدو انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم

المتصل باستثنيت وجاز مذفر بالذال والذال والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله اذكر واذكر وقد حكى البيان ايضا نحو اذذكر قوله الا ما ندر محل الموصول هنا اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء اي لم اطوه الا ذكر ما ندر بحذف المضاف واما مجرور على البدلية من شيء او من مسائلها ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذا محل ما في نحو قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من شيء قوله ويسعى اي يغتنم والمغانم بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم فضة اي مغانم من آثاره لان المغانم هي الاثار اي الثمرات الحاصلة منه قوله وكسرته اي طويته وجعلته مشتملا عليها مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمها اليه للوقوع وانقض الكتاب الاول في الاصطلاحات النحويه قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة كلمة هنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لا فادة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصبة والخط وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به واجيب

بان اللفظة تتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو مجب ومهب وجسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني اللفظة والدلالة يصلح ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يساركها فيه وفصلا ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدال هو عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين التعريف والذكورة مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري في حواشيه فان قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في اللفظة قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاوزة العامل اياه اليه قد نزلا منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت اليس التعرض

لذكر المفرد يغني عن التاء اي اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا
الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع
ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انقسام
الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله
والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان
علما كان معناه متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ
ممكن فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد
اللفظ فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في اللفظة احترازا
عن مثل عبد الله وقوله من قال ان الحد منقوض لانه ما من
اسم الا وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة
والثاني التعريف او التنكير الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته
على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد
منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه
واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ
عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان قلت اليست الغنية تحصل
عن ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي
الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا
واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا يدل
جزء اللفظ على جزئه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ

على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك
المعنى مركب غير مفرد احترازا عنه وعن مثله لاسيما وقد ذكرنا انه
لم يخرج بقوله لفظة والقيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه
احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم مستوم للمشؤوم وغير ذلك
مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن اخ فانه يدل
بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل
ان يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة
على معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت
على معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل
الى الثاني لان قولنا مستوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين
الاول فيكون كلمة فلا يفيد ذكر الوضع احترازا عنه وعلى الثاني
عنه ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه المعنى
وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء فيه ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة
حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله
دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبرا
لمبتدا متضمن لمعنى الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز

دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل
او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فلهم اجرهم عند ربهم وقوله وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة
باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة
دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل لفظة نكرة وصفت
بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظة
كل مذكرا اعتبارا للمعناة لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء
في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظة لتسميتها كلمة انما هو بسبب
دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم
انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما يتحقق استحقاقه قطعا
ولو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى
السببية قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول
ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة فما دونها
الى الثلثة قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف
وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران
الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم تكن والاول هو الفعل
والثاني اما ان تكون بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن
والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان
تكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني هو الحرف والاول

اما ان يقترن باحد الازمنة او لم يقترن والاول هو الفعل
والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم الجواب به يلزمهم
ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم
بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز
الحديث عنه كالاسماء الملازمة للظرفية اردف بقوله او كان
في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء الملازمة
للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا
انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك متى طلع الشمس
كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت
اجلس حيث زيد جالس في مكان جلوس زيد والوقت والمكان
مما يحدث عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي ايراده
اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية نص
على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا
مبتداء وخبرا وانشد غيره وبعد غد يا لهف نفسي من غد
اذا راح اصحابي ولست براح قالوا اذا ههنا مجرور المحل
على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب
المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص وهو اذكر

مضمرا وظاهرا نحو واذ قال ربك واذ قال الله وغير ذلك وقد
اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال
هو عليه فان صه يدل على اسكت ولن يتاتى الاخبار عن
اسكت كما لا يتاتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال
والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة
مواضع مصادر ما سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه
سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه
فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل
قصدا للمسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهو الذي يعني اسميته
وقد ربما كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص
عن قبل انه اتحاف الزجاج فانه ذكر في آمين انه حرف
موضوع موضع الاجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت
والسكوت مما تحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذن لا فرق
بينه وبين مه في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه
واعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك
عن ضعف ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث ليست
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من

انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث
عنه او كونه في معنى ما تحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه
بدون احدهما قلنا التوقف باحد الشيئين ايضا غير مناسب
لما فيه من النكارة المنافية للتوقيف على ان لقائل ان يقول
الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
اطلاقا مما يستشفه الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء
اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا
بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان
اذا قيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء
مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا
معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت
اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور
فقد شملت معناهما على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح
ان يقال انها في معناهما فعلى هذا يلزم ان تكون
عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر
مما تحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل ايراد هذه
الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال
على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم
بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل

قوله ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام وانما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما يجي والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف . واما قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه . ومن جحره بالشيحة اليتقصع . مما لا يعتد به لقلته وندوره والذي شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملها على هذا المعنى

قوله انما اختص دخول حرف الجر بالاسماء لان حروف الجر انما تدخل الكلام لتجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا يكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لو وقع مضافا اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر وان اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخله نحو لم يكن الذين كفروا الا نا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلث اما ان يظهر صورة نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب منه نحو مررت بالقاضي وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول

الجر المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث والعبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث الا يرى انهم حكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص تحوق التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد وزحل وذلك لا يتصور الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ وكلا حال الاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية التنوين عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن . فقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل فيهما بالحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم ارادوا الثلثة الاول دون الاخيرين قوله والفعل ما دخله قد والسين وسوف

اعلم ان للفعل حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره وهو
ما دل على اقتران حدث بزمان معين ، واما العلامات فمنها دخول قد
وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع لتقريب الماضي من الحال نحو قد
قامت الصلوة او لتقليل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع
دخوله اذا الا على الماضي او المضارع ومنها دخول السين وسوف
وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع
الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير
ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل
لاختصاص الجزم بالفعل اختصاص الجر بالاسم على ما يحكى من بعد ومنها اتصال الضمائر
البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة
فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب
هو كما تقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض
لذكر المبارزة لعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع
الوصل اللغوي دون النحوي وح لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا
ترى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء
بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به
شيء الا بالاصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء ، واما المرفوعة
فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا
وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك ، واما المنصوب فقد يتصل

بالحروف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر
فانك اذا قلت الضاربك والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما يجيء
بعده لا افعال ان اسماء الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو
هاتوا او نحوها مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست
بافعال حقيقة لانا نقول لا نم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة
اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وهاك
وارايتك والياء في ابني وانما اسندها الى الضمائر المستكنة فيها
ابدا لانها لو كانت ضمير الفاعل لوجب ان يكون اسنادها اليها كما في
الافعال فاذا كانوا يقولون يا صولاء هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا
شك ان اسنادهما الى ما استكن فيهما كذلك ما نحن اسند الى الضمير المستكن
وانما الى الواو وايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو نحو الواو
في اكلوني البراغيث وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد التاويلات
الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة
عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة واما الساكنة فلا تكون الا
في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما في ... وله
ثلثة امثلة المفتوح الاخر ويسمى الماضي وبنوا الدال على اقتران حدث
بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وتلو انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب

اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فما يمرى ان نفى ولا
يعرب وامّا سبب بنائه على الحركة والاصل فى البناء السكون فهو انه
ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه فى مررت برجل قام كما تقول
مررت برجل قائم ففضّل بالحركة على فعل الامر الذى لا يشابه الاسم بوجه
من الوجوه والاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من خبر
وجه اعرب والماضى لما كانت له مضارعة غير تامة لم يعرب ولكن عُدل عن اصل
البناء الذى هو السكون الى الحركة والامر لما لم يضارع بوجه ما ترك على البناء
وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان
يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو دعى ورمى والاصل
دعو ورمى وقد ثبت فى اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح
ما قبلهما انقلب الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق
بعض الضمائر نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه الضمائر
فرارا من توالى اربع حركات فيما هو فى حكم واحد اعنى الفعل والفاعل
اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما يجىء واما الضم ففى واو الضمير نحو ضربوا
لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والثانى ما يعاقب
على اوله الزوائد الاربع وانما اعقبت هذه الزوائد على اول المضارع لانه
لما وجب المخالفة بين الماضى والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم
وحده او عنه مع غيره او عن الغائب او عن الحاضر طلبوا حروفا تدل
على المضارعة وعلى هذه المعانى جريا على سننهم فى طلب الايجاز فوجدوا اولى

الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها فى الكلام اذ المتكلم
لا يخلو عنها او عن بعضها اعنى الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها
لبنا فى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا او لانها فى
الاصل اخف فاستأثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا ان
زيادتها اولا يفضى الى الاستثقال لان الواو ربما تقع اولا فلو زيدت
عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع الامثال
وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو
تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها للخطاب والتاء
لكونها علما للمخاطب والتانيث فى الماضى ولم يمكن الفرق فيهما
باسكانها فى احد الموضعين لوقوعها اولا ولاختلاف الماضى ولم يمكن
ضمها ايضا لالتباس الفعل المبنى للفاعل بالفعل المبنى للمفعول ولا
كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حروف المضارعة فيقول
تعلم ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها
وتعينت للغائب اعنى غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم
مع غيره حرفا يزاد فى اول الفعل فوجدوا الين الحروف بذلك الموضع
النون لانها علم للمتكلمين فى الماضى ولانها اقرب الحروف شبها
بحروف المد واللين لكونها غنة فى الخيشوم كما انها مدة فى الحلق فان قلت
فلم اختصوا المضارع بالحاق الزيادة دون الماضى قلنا لان الصيغة
المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعل الصيغة

اعلم ان اللام في ليفعل مخلصة للحال عند جار الله وتمسكوا انه لام الابتداء في الحقيقة واصلها
ان يدخل الاسم وانما يدخل الفعل المشابه للاسم والاسم لا يكون مستقبلا ولا ماضيا فدخل الحال
لانه موجود كالاسم وقال المالكي اللام جاز ان يدخل المستقبل كقوله تعالى انك ليحكم بينهم يوم القيمة
وكقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به فاعل يحزن ومعنا الارتاب ولم يوجد عند يعقوب عليه ليحزن
مستقبلا اذ لا يسبق وجود الفعل فاعله قلت فهذه اختصاص المضارع بالحال عند جار الله لم يكن
في الآيتين وفي قوله تعالى لسوف اخرج حيا وغيرها وجد قرينة الاستقبال من اقوى فلا يوثر

السابقة للزمان السابق واللاحقة للاحق قوله وسمي المضارع انما يسمى
المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ
والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته
نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه
شايع فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول
اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد
بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العامل وثالثها
انه بالشيوع قد شابه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم
في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل والمضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه
نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان
زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه
الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان
الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى قوله تخلص للحال يعني اللام في
قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال كيف
جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا وفي قوله تعالى ولسوف
يعطيك قلنا ان اللام تفيد التوكيد والحال وفي الآيتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة

الاله ثم تجرد في النداء للتعويض منسلخا عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه
مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف الندا ممتنع ولذا قطع همزته نحو يا الله
قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر
الحاضر توخذ من المستقبل لا تخالفه من صيغتيهما الا تنزع الزايد ثم بعد ذلك
ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركت على حالها فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد
ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على
طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم
من تكرم اكرم بقطع الهمزة وفتحها فان الاصل في يكرم يأكرم بالهمزة لكون
ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين
الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة
من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد
حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم
ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في
الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء
السكون وانما اعرب ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا
مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري
ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم
لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك

قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريًا
على سنتهم في طلب التخفيف فما كثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة
تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا
فاجتلبت همزة الوصل وابتدا بها واصحابنا ذكروا بان علة وجود
الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة
ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا
كان قوله فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف
المضارعة محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية
فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى
فيه ليس معنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان
الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية
ولا عبرة لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل
على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال
ان في تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه
كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف
قد تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند احتياجها الى الاسماء
والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع
كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى
قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حدثا ولا محدثا عنه قوله

قوله ان الفعل ان كان هو العدم
عدم العلة فهو موجه ذهني فالنقض تصرف
في الفعل والمنفرج على الوجه والنقض انما هو بعد
المعدوم وان كان هو المعدوم وكل معدوم لا محالة يكون
بعد وما يتعلق او او كان لبعض المعدوم ما معتبرا الكان متعينا

واذ قد عرفت ان كلا من هذه الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اثنان
او فعل واسم وافاد اسنادا سمي كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على
ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد والاسناد في
عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة
اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع
قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف وفعل
لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بطريق الاستقلال وانما هي عند انضمامه
الى الاسم او الفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم
هو الدال على الذات والشخص والفعل هو الدال على المعنى النسبي فالاسناد
ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل
لان الاسناد لا يتصور بدون النسبي ولهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد ان
يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيد اخوك في تأويل مؤاخيك
وعمرو غلامك مؤول بمملوكك فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرائط
احدها التأليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم وقم والثانية كون
التأليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التأليف على وجه
الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد اعني التوصيف نحو غلام
زيد وغلام زيد او الرجل الخطيب فقوله اذا ائتلف اشارة الى الشريطة
الاولى وقد احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى
الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة المذكورة اليها وقوله افاد اشارة

اي وهو المركب من فعلين ومن حرفين والمركب من فعل وحرف والمركب من اسم وحرف

اي اراد بها المركب من فعلين ومن حرفين والمركب من فعل وحرف والمركب من اسم وحرف

الى الرابطة الثالثة وقد احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها
ثم اعلم ان الجملة يطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين و
والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول
ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت
عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية
نحو ان ياتني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة
الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسند مسد المسند
ظرف او ما جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم
الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار
زيد وامامك بكر فان قلت هو هم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع
مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها
ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر السادّ
مسدّ الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدأ والموصول
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني
يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف ههنا
لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاشتباه وقد علم تقوّي بالاعتماد وذلك
نحو قولك زيد في داره عمرو وجاء في الذي في الدار اخوه ومررت برجل
في يده كتاب ولقيت زيدا عليه جبة وما في الدار اخوك وافي الدار ابوك

واما الاول وهو الظرف الذي لا يعتمد على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو
من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل في الظاهر عند اصحابنا
بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضمير وهو مع ما تضمنه
من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم
وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم
بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمل الاعمال كما لا يشترطونه
لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش من ثاني المسلمين اعني
في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد وهذا اذا كان الاسم
الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند
سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج وامامك قوله
ومنه قوله ومن آياته انك ترى الارض لان التقدير ومن آياته رؤيتك
وقوله ومن آياته ان تقوم السماء التقدير قيام السماء وعند الخليل
لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده
بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا تحقق هذا فنقول قولهم
عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين
جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدأ جملة
عندهم لكونه متعلقا بالفعل نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل
بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا
جملة على كلا المذهبين فالاستشهاد به لجملة الظرفية صحيح لان المجموع او اجزاءه

جملة ظرفية بلا شبهة فوقه وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه

اعلم ان الجمل كثيرا ما تقع مقام المفرد فيقدّر في محلها اعراب المفرد
القائمة هي مقامه وهو المعنيّ من قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم
الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ وذلك زيد ذهب اخوه
وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار فقولنا
في الدار جملة عند اصحابنا لتقديره مستقر على ما ذكرناه آنفا وعند
الكوفيين مفرد لان التقدير فيه مستقر عندهم وامره مع الضمير ليس بجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو ان زيدا
ذهب ابوه وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد
وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا ان تأته يكرمك ولعل زيدا
في الدار وثالثها الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم
او ان تعطه يشكرك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول في باب حسب نحو حسبت زيدا قام اخوه على قياس ما تقدم وحكم
هذه الثلثة حكم خبر المبتدأ وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل يعجبني
كرمه او ابوه كريم او ان تره يعجبك حسنه او في حسبه شرف والجملة
لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا
وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شبيها كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لا تستغني صاحبها عنها وثبوتها
له في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لا يخلو بصاحبها ذلك الاتحاد

فانتصب الحال لذلك ان تؤكد وثيقة الاشتباك بينهما بما يدل على ربط وذلك
عند كونها جملة واما عند كونها مفردا فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة وتعلق
هناك معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا واسلوبا
في الاستعمال مطّردا اما الاصل فهو ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث
والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تعرف بها من
ذلك لانها ثابتة واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل منتصبا لفظا بدون
نفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العامية
وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى بينتها
مباينة هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع
بينها وبين ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حتى واذا تمهد هذا
فنقول الجملة الاسمية فحقها ان تصدّر بما يدل على الربط وهو الواو والموقع
لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال
لكون الجملة الاسمية في الكلام العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاء
زيد وغلامه راجل وقد يحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر
الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا وما
له بل ألوا وههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال
جميعا اوجب القصر الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة
فيه وقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فهاهنا لا يسوغ

الواو لكون الحال تامة التعلق بما جاءها بل جرت مجراه في المعنى فتخلل الفاصل
الفاصل ههنا كتخلله بين البعضا ولهذا وأما الفعلية فلا يخ فعلها من ان يكون مضارعا
او ماضيا اذ الامر لا ينافي وقوعه هذا الموضع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فحق
ان يكون ثابتا لغيره فان كان مضارعا فلا يخ من ان يكون مثبتا فهو وارد
على اصل الحال ونحوه فلا يجوز الواو نحو جاء الامير تقاد الجنائب بين يديه وان
كان منفيا فقد جاء فيه الامران لوروده على اصل الحال دون نحوه في الاستعمال
نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فلذلك يسوغ الامران
لانحطاطها عن نحوها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا كان او حرف
النفي منفيا نحو جاءني زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وعلى هذا قوله فكنت اسعى في امر كذا ما كان ينبغي
السعي او وما كان وأما الظرف فيه فالظرف فيها لا يخ من ان يكون عاملا في ضمير
ذي الحال المستكن فيه او في استظهر بعض اما الاول فبغير واو البتة
لانخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه الاشارة
وذلك نحو جاءني زيد على فرس وأما الثاني فشائع فيه الواو وتركه نحو جاءني
زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف وذلك لما يتجاذبها من شبهي الجملتين
الاسمية والفعلية لفظا ومعنى وأما الشرطية فلا تقع بتمامها موقع الحال
فلا يقال جاءني زيد ان تسأل يعطك على الحال بل لو اريد ذلك يجعل الجملة
الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعطك
فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه

ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط
بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة وزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يجر الى نفسه ما وقع بعده مما فيه
ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من الاشتباك
والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير موضع بخلاف
الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموه فضلة فلم يسوغوا وقوعها
حالا الا بعد ان يبرزوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم
قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن
حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف
والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان
النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان
الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله تعالى أأنذرتهم أم لم
تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والثاني فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك
وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة
وقد ذكر الجزري في مسائل العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال
والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني وان لم تهني
وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه
ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعدما انسلخ عنها معنى الشرط
واذا كان كذلك لم يستقم ان دلالة ان على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين

المثال فضمين حالا لتضمنها معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان قوله ان المستقبل لا يقع
موقع الحال ممنوع اذ يقع وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التأويل بل منه
مسئلة الكتاب ومن مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا به الصيد غدا كما في قوله تعالى
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق
والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة
التي ذكرها المص ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وورائها اشياء اخر مما يشبه
عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف
ابوه او ابوه شريف او انه يكرمك او عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو
لا رجل شرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه قائم على قياس
ما تقدم ويجمع هذه المواضع الستة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت
خبرا للمبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان
منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة
عبد الملك وليس بصواب لان الجملة في مثل هذا المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون
في المعنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان او المكان جمل
في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا يقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف
اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله وفيها ضمير عائد
الى الاسم الاول والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر
لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او صفة
او حالا له فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش

قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلت كلامنا
في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرت من الجملتين غير واقع موقع المفرد فلا يرد
علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة
لا تجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية عن
الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد
البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون واقعة موقع المفرد فان حاصل ما قد عكنا
ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواقع ولا يلزم من
هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء
الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا
يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما قبله فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن
ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها تبين ما كنى عنه بالضمير ببيان
له فهي هو في المعنى فجرى مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى
ما يصل بينهما قوله وستري وعد بيان هذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع
الجمل هناك اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي يبسط من عذري في
بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت ههنا على وجوه خلا عنها الاصل المنتخب
منه قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب
اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها
الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف امتعجب انت من حسن

ام نافٍ للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف او الاعضاء
فاذا نصبتَ زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعتَ ظهر ان المراد نفي الاحسان
عنه واذا جررتَ مع رفع احسن علم ان المراد الاستفهام وقيل انه ماخوذ
من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس
والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها واوسطها
لان الاعراب علم احوال الكلم ولا يحسن المصير الى الحال الا بعد الفراغ من
الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد اختلاف آخر الكلمة
باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من ونحوه في قولك
اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون
اعرابا لان الحرف لاحظ لها في الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل التقاء
الساكنين **قوله** وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم
المعرب غير المثنى والجمع على حده لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر او معتله فالاول
يختلف لفظا حركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان
الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا
ورأيت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري
من حيث ان الحركة متعذرة في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء
الفا في عصا ورحى واعراب المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق
الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان كان ياء تطرفت تحرك ما قبلها

كالقاضي والعمي فان تقاعه تقديري وكذلك انجراره لاستثقالهم الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة
فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها و
اما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي
ومررت بالقاضي ورأيت القاضيَ وان كان ما قبلها ساكنا فهو جارٍ
مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورأيت ظبيا ومررت
وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح
نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو
ونحوه في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه **قوله** واصل الاعراب
بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك العرب
لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء
الستة مضافة وانما علم ولانها اسماء محذوفات الاعجاز كالاب الاخ فاصل
اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوها حذفا غير قياس وقال الزجاج حذفوه فرقا
بين المتشبث وغير المتشبث والحذف بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور لزوما فاذا
اضيفت الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ
المتضمن هو المضاف اليه قد صرح به فردّ ما حذف منها لاجل الثقل واذا
ردوا المحذوف فلم يبق ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لانتفائها

عليها ولم يجعلوا الواو الفاً في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها
بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها
بالحروف على ما يجي فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ايناساً للانس بها
واستئناساً للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا
كالمستوحشين بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة
والاضافة فرع الافراد فناسبت التثنية في كونها فرع الواحد فيقال جاني
ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ولهم في ذلك طريقان احدهما انهم حذفوا حركة
ما قبل الواو في الاحوال الثلث فاتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ
ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب
في الجر ومثلها في الميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال
النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في
حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم
ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع
والقلب والنقل حال الجر وذكر جدي رحمه الله تعالى في تعليل اعراب هذه
الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف
من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة
ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد
والمفرد بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر بالحروف
الزوائد على الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون سائر المضافات

للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطردت ردها الى الاصول في التثنية اعني
ابوان واخوان ولا تقال يدان لانهم يقولون في الواحد يدي ومن العرب من
يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ذهابا بالمضاف
مذهب المفرد فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنوه وهنه لغتان
مشهورتان وكذلك حموه وحمه وفوه وفمه وفي الحديث فاعضوه بهن
ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم يتبذل [illegible]
وقولهم فاي فيها وجاربها وفي الحديث الا حموها الموت ويصح ظها وفي البحرية حم
وفي فمها وصل يتعلق من في فيه ماء واصل فم فوه فحذفوا الهاء حذفا
غير قياسي كما حذفت حروف العلة لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن
في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب
مخرجيهما فلما اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم
من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما قال
[illegible] قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقول ابي حنيفة لا ولو رماه بابا قبيس وارد على هذا ثم اعلم ان هذه
الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حروف العلة اذ لو ردت
لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له
جمع سلامة رد فقيل فيّ وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس على ما عشي بجي ونحوها ذوي اذو منها ذو وما انشا ذو

والثاني المثنى والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على
الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما
جعل الاصل للاصل وانما اختص المثنى بالالف والجمع بالواو وهو ان المثنى
اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف المثنى
والالف اخف من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل
بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة
فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت
بمنزلتها في المثنى حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في المثنى
علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك
من وقوع الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة انما هي
بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلوا الالف
والواو علامتي الرفع في المثنى والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت
الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في المثنى فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالمثنى
لما مر ولم يبق للنصب علامة فيهما فحملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه احدها
ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل بخلاف الرفع فالحمل عليه
اولى لا سيما في المثنى والجمع المخصوصين بالاسماء وثانيها ان الجر اخف
من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة وثالثها ان بين النصب والجر
من التناسب ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت بزيد

وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك ورابعها ان النصب الى الجر اقرب منه
الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر
من اوسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها
حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه
سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة المرفوع من زيد
اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين
بمنزلة الدال المنصوب والمجرور من زيد واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة
والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة
الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحركة
بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي
هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة الى
زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب
وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون المثنى للفرق بينهما فان قلت اليست
الفرقة قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا ان الصيغتين قد تتحدان
في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما
نحو المرامين والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون المثنى
والفتحة بنون الجمع هو ان الاصل في النون ان يكون ساكنة لانها حرف
مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر لان

وحركة الساكن لا يكون الا حركة بناء فاوثر لها ما هو ابعد الحركات من المعربات
وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين من المعربات وهما غير المنصرف
والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه اخر وهو ان نون
التثنية انما وقعت بعد الف وياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة
واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت
الكسرة فيها اما للتوالي لا جناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث
كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين
وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على اختلاف
فيه فكان القياس ان يثبت في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه
يشبه بالي وعلى لكن وصح الاضافة لزومها بما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه
ياء مع المضمر دون المظهر فيقال كلاهما في الاحوال الثلث وكلا هما في الرفع اذ
لا حظ لالي وعليه في الرفع فيجعل كلا عليهما وتقول في النصب والجر كليهما كاليهما
وعليهما وراء الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ربما يمكن ان يكون مهدوا به فلما
دخلت الى وعلى على الضمير المجرور وكان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني
في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد في ان احد
الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون
المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا ان ينصبوا علامة
يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا توجد

اصلا في اواخر الكلم وانما توجد كثيرا في اوساطها كسيد وميت وذيل
وغيب ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر لم يقلب فان قلت ان
هذا الا تكاد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلت نعم لكن قد امكن
ههنا نصب العلامة ففعلوا لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه
الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل
حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور
توفيرا على الاعتبارين حظهما وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو
الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا
معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما ان لفظ العصا
لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن
الخط فان حكمه ليس حكم العصا خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها
منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف
ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع تكتب
بالالف وفي حال النصب والجر بالياء لغيرها يعرف الى الياء في كالتين قوله
ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء
لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع المونث بالالف والتاء فانما
استويا فيه اطرادا للفرع وهو المونث على قضية الاصل وهو المذكر وان لم يقم فيه
العلة التي اوجبت الحكم هناك ولهذا نظائر لا تخفى واما ما لا ينصرف فانما استويا
فيه لانه لما منع الجر لتشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان يقوم مقام

الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التسوية في الضم بينها فيجيء من بعد
ان شاء الله تعالى قوله ومن ثم قام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم
ان النون في الافعال الخمسة عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما
وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان تجعل اللام معتقب الاعراب لان
هذه الضمائر بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان تجعل الضمائر
حرف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب
مناب الحركة فوجد والاولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في
كلامهم فلم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا شبيها بها وهو
النون فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستوفيتها ثم حذفوها في حال
الجزم حذف الحركة وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل
هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف اللين في الفعل
المعتل الآخر مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة
لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة
منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم
بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش
وابقيت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وابقوا الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة
وهذا الحكم اعني حكم حروف اللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور
فلذا قد شرحناه قوله والاسماء على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف

آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف
آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فتكون حركة آخره او سكونه لا بعامل
اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل
التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين
ولم يمكن زيادتها في الواحد لالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا
ما ناسبها وهو التنوين قوله وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم
ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن
ولم يكن في الفعل قصدوا ان منعوه اياها لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع
الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بمنع
التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان
من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين وهذا اتوا واضح
على الواجب فقالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على
حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب في هذا اثروا الواو على مع فقالوا
منع الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف
ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح
هنا تحقيق لان النصب ليس يدل على الحركة فقط بل عليها مقترنا بالدلالة على

المفعولة فاذا افعل الاسم منسوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص
من شانها ان تدل بذاتها على ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا ملت
ورأيت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رأيت احمد وضربت زيدا فيها الملاق النصب
عليه بل هي وان قامت مقام الفتحة ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيه
دالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا فتحة وكان في موضع الجر مفتوحا لو قيل
منصوب بالم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال كان في موضع الجر مفتوحا قوله
والاسباب المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه
قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما سياتي
من بعد ان شاء الله تعالى وكل احد من هذه التسعة ثان لاول وفرع على اصل
اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لجنسيته في الامر العام مجردا عن
الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل
لان امثلة الاسماء كالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك
فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل
لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم وكذا الجمع
والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التا
نيث على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب
ان شاء الله تعالى قوله وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما خمسة حالة التنكير انما
منع هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر ولها التعريف سببين
اما افعل صفة فالوصفية ووزن الفعل الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم

واما فعلان فعلى فالوصفية والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث في حمراء ووجه
المضارعة ان الالف والنون متنازيادتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثم وان مونث
ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث
مخالف لمونثه نحو احمر حمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف والنون هنا كما لا تجتمع مع الالفين
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة فاذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة
فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة
الالفين من الوجهين الاخرين حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فان سمي به مذكر
لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية
تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع الى عشار عند بعضهم فالوصف والعدل قال الله تعالى اولي
اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة
اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت
بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فيا حرى ان لا يؤثر فيها لعدم افتراق
الحال بين المعدولة والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول
عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التاويل لا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولة
فلا تستعمل الا اوصافا فكانت الوصفية لازمة لها فيؤثر الا ترى انك لا تقول
ثلث رجال وانما تقول رجال ثلث فان قلت ما عدل عنه ثلث لا تستعمل الا
وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة

ومع هذا لا يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع غير منصرف
للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرر فلا يلزم في كل واحد
منهما وحده فيجري ان ينصرف واما الجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل
الصرف ومنعه هو الاسم المفرد او ما هو في حكمه كالاسمان وابابيل فانه اسم
مفرد قد لزمه الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر
فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون
انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلثة بلفظه في المعنى
واما الفا التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او
صفة لان الفا التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث
كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الالف
بل الكلمة موضوعة عليه فجرى مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف
للتانيث ولزومه فان قلت ليست التاء في طلحة ايضا لازمة فلم لم
تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية
واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة و
علامة التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى
وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زائدة وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع
صحراء صحارى فجعلوا الهمزة ياء حيث قلبت الالف الاولى لانكسار ما قبلها ياء ثم
جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان

ياء خطيئة لوجب ان تظهر الهمزة في شيء من هذا النحو كصحارى على مثال
مفاعل كما ان اظهار الهمزة في نحو خطايئة شايع كثير فان قلت اذا كانت علامة
التانيث هي الثانية والاولى ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى
قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبروا عن هذين
اللفظين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر
وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما يمنع الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان
الجمع سبب واحد كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب آخر كالف التانيث
له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له وتكوره على الجمعية
لانه جمع ليس على زنة واحد آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور
واناعيم وسائر الجموع التي ليس على زنة واحد مبني عليهما والى هذا جنح صاحب المفصل
حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما
جمعا جمعين فصل بسوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فحصل
فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة
الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى اي جمع التكسير قوله فان
كان الاوسط منه كما كان الاسم منصرفا كصياقلة انما صرف هذا الجمع لانه خرج من
مثال اقصى الجموع واشبه الاحاد نحو كراهية ورفاهية قوله فان كان
ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر وانما نون نحو جوار في الرفع
والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا
الياء من المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان

ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيّد وميّت يجوز فيه التخفيف والتثقيل
فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا لازما
خرج الاسم عن مثال منتهى الجموع وصار على مثال سحاب فصرف واما في المنصوب
فلم يحذف لانك تقول سألت الواو ومررت بالواد ولا تقول قطعت الواد بل تقول
قطعت الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب فتجري مجرى الباء في ضارب
فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل قوله وشرط العجمة التعريف
انما تعرف الاسم الاعجمي حال التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية
لم تبق العجمة مؤثرة لكونها مشروطة بالعلمية في التأثير في منع الصرف فبقي بلا سبب
وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا لحقه التعريب في حال العلمية كان ذلك
نوعية تحريف لم يكن الاسم متمحضا لهم واما العجمة التنكيرية فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو
لجام وفرند وان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام
عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون
المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا
نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد
لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء
وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالبا
على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بيضرب في ان
وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين

عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمر
واما زفر في قوله يا بني الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كما ترى وليس بمعدول
فلو سميت بزفر بهذا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام فاذا لم يستعمل
في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو
طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التأنيث انما يؤثر في منع الصرف اذا
كان لازما ولن يكون لازما بالتاء الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف فتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات المؤنثة نحو ضاربة
وكريمة واما التأنيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليه
وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ وقد وجدت في بعض النسخ نعمة
مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما
واحدا اذا لم يتضمن ثانيهما معنى الحرف نحو معديكرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية
والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان
مبنيان نحو خمسة عشر وستجيء بعده ويجوز في معديكرب وبعلبك ان يضاف الاول
الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذذاك الصرف وتركه على ان تجعل كرب اسم قبيلة
مثلا فتقول معديكرب او كرب في الاحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر اما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن
الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة
الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد
واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به

زال الوصف فلما نكر اعيدا الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زايلة لتجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان
الاخفش في المسئلة فسأله عن سبب صرف ذنبٍ في مررت بنسوة اربعٍ مع الوصفية
والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض
فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه
الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فان سمي به كان ابعد من الصرف واذا نكر
بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المكرر واما فعلان فعلى فكما مر حذو النعل بالنعل
والجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير
ثم لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة
بالاعجمي بمنزلة السببين واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه
ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف
سببا يجب ان يصرف على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر
واما عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه
الصرف وتركه نحو هند ودعد فقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع
فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت احد السببين
فصرف لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة
الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح وقال ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم تجئ فيه الا منع الصرف
لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور في اسمي بلدين

فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة واما المونث الثلاثي المتحرك الاوسط
فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع
ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى جمزى جمزي وجمزوي
بالحذف في القلب لم يجيزوا في حباري الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا حباروي
لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف
وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة
فكذلك هاهنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه اذا كان علما وان سميت به رجلا
صرفت لان الحركة وان نزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع
الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف في عناق فانه نزل منزلة تاء التانيث
ولهذا لم ترد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انه ترد
في التصغير كقديمة وعنيق والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء لانه
يمنع الصرف سميت به رجلا او امراة نحو طلحة وغيره والثانية ما زاد على ثلثة
احرف لان الحرف الرابع يمنع الصرف في المذكر الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه
التانيث قبل تسمية المذكر به الا ترى ان كلابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن
اسم مونث قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان
اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله ونحو حذام فيه مذهبان اعلم
ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فمنها ما هو امر في معنى افعل نحو نزال وتراك وهو
قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند
اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون

فرارا من اجتماع الساكنين وفعال بمعنى مونثه بدليل قولهم لابنة الضبع من سانة
عيث نزال ولجت في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزلي وانث
الفاعل لقصد تانيث الفعل كانت الفعل لتانيث الفاعل في ضربت وفائدة
تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل نزلت مرات فجعل التاء التي
هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير الفعل وجمعه
مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله رب ارجعون ان المعنى
ارجعني ارجعني ونظيره قفا نبك الى ان قال فلما عدل عن انزلي
استعمل في الكلام مونثا والثالثة ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام ونظائرها قد عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا
عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمدة وهي ايضا علم الا انه علم من اعلام الاجناس
دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة
لغتان احدهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها بالتي في معنى الامر
لمشاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والثانية
وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان
نكر صرف بزوال العلمية والتانيث المونث لما ثبت انه لا يوثر الا في العلمية واللغة
التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت
حذام البيت فهو للجيم بن صعب في امراته حذام وقيل انها لامراة من العرب
والرابعة فعال التي تختص بنداء المونث نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية
على الكسر لمشاكلتها فعال التي في معنى الامر ولم يستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا

ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في
السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع علما للمراة ثم يعدل عنه قال عبد القاهر
وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة
ليس بعلم وانما تعرف بالنداء اشباه هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة قوله
واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم ان الجر انما لا ينصرف عند الاضافة
ودخول اللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر بتبعية التنوين انما هو بخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق
التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه
تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم
يتصور العلاوة بعد حمل واما على قول من يقول الجر معدود بالمنع فانجراره ههنا
لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض ما يكون في الفعل لا كله فمنع الجر
في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في نوع من
الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته
وهو الجر اما التنوين فلم يعد لامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل
فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لانا نقول ان اللام والاضافة اشد
تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها
لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف
الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء نحو قولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا

فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فصيرّ كأنه لم يتصل بالاسم واما اللام
فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد وفيه قوله والمبني نوعان لازم
وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة
للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة ما بينه وبين ما لا تمكن له فيه اعني الحرف
والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك والاول
هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتوتعرف المصنف اللازم بانه الذي يتضمن
معنى الحرف وما اشبهه ليس على وجه لفساده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي
لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب
يشبه الحرف والكل يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما
واسماء الافعال نحو صهيات وشتان لا يشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهي من
المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه اما معنى حرف
الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت أفي الدار ام في السوق
ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها
وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى
أ اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج
اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف وانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
لان معنى قولك كيف زيد أصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة قوله او ما اشبهه
كالذي والتي شبه الموصولات بالحروف من حيث انها يفتقر الى جملة توصل بها ولا يستقل
بالفائدة وانما بني ان وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتح لخفتها

قوله والعارض خمسة اشياء اما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان
الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب
والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء
على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني لما وقع موقعه الا يرى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب
اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا
وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف
الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى
النكرة لانها لم تقع موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة
التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة
مع لا النفي الجنس نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وعلى الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عمل لا
وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله من الكلمة منزلة
الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا
على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص فيها واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر
حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك
من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوى فيه كان معنى

الاضافة معدلة فيه والاضافة معنى من معانى الحروف واذا ظهرت المضاف اليه
فلا يتضمن المضاف معناها وانما بنى على الضمة جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات
وقيل بنى على الضم لان النصب والجر قد يدخلانه حالة الاضافة نحو قبلَ هذا ومن
قبلِه فلم يبن على الفتح والكسر دفعا للمخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله
والمبنى اللازم من الافعال الماضى والامر بغير اللام فقد سبق فى صدر الكتاب ان
الماضى والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع
فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بنى منها مبنى بناء عارضا وذلك ما لحقه
نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بنى تشبيها بالماضى نحو فعلن عند سيبويه وقال
غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل فى الفعل البناء كما صححوا القود تنبيها
على ان اصل باب بوب وانما بنى عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على
الفتح لانه لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك فبنى على الفتح كما بنى هو قوله
اعلم ان الكلمات الثلث ينقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام
لانها اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة
وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف
غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا ما يتضمن منها حرف الجزاء واما ان تكون عاملة
ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضى والامر بغير اللام والاسماء
غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولا فيها
وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول
الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة فى ان كل مضارع

والاول نحو المضمرات واسماء الاشارة والاسماء الجازمة نحو متى وحيثما واذما ومن اخواتها لا يقع معمولا لعامل
لانها مبنية وتعمل فى المضارع الجزم لتضمنها معنى ان واما الى فانها وان تضمنت معنى الحرف الا انها ما بنيت
لوجهين احدهما انهم حملوها على نظيرها وهو جزء ونقيضها وهو كل وثانيهما ان الثانى انهم تركوها على اصلها
ايذانا بان الاصل فى الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل المضارع اذا اتصل به نون الجمع كما سبق الاشارة اليه

عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع
من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا
نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال
العلم لا يصح اضافته ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل
للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذى ذكره المصنف من اهمال
هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو ظلما
وقاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم
ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة معنى ان غير الاسماء المتضمنة
معنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو من يضرب اضرب
وكذا اعراب الاسماء فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا ان الاصل
فى الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل فى الافعال البناء والثانى
انهم حملوه على ما هو نظيره فى المعنى وهو جزء وبعض وعلى ما هو نقيضه وهو كل وهم يحملونه على نظيره
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرف
ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرف ايضا ان الاسم هو الاصل
فى الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق
الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن تحدث لنعوت
وصفة فيه كالفاعلية او ما اشبهها والمفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة ونحوها
وهذه معان معقولة تستدعى نصب علامة يستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب
الذى هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها وسموا تلك المعانى مقتضيات للاعراب

فاعلى الرفع الذي هو اقوى حركات الاسم ليدل على قوة المشابهة واذا وقع موقع الاسم لكن لا بنفسه بل بواسطة حرف المشابهة ضعيفة اعطي اضعف الحركات وهو النصب ليدل على ضعف المشابهة واذا لم يقع موقع الاسم لا بنفسه ولا بواسطة حرف فبسبب من المشابهات المتعددة واحدة وكانه لا مشابهة فيه فاعطي الجزم الذي لم يكن في الاسم

والاشياء التي تعلقها به سبب لحدوث هذه المعاني العوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه اوفر حظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في تقديره او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعة للاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به اوفر حظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه على تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل النصب والحرف الذي جره عن تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل سبب لحدوث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل ضربان هذا غني عن الشرح قوله لما رايت اثر الاول في الثاني فعرف علته اي عرفت علة تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت عليته اي علية الاول اي عرفت ان الاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب. الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية قوله قدمنا القياسية لانا آدما الاخفاء ان المطرد يستحق التقديم

على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر من القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمنزلة الكلي وغيره بمنزلة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان الفعل منها هو الاصل في العمل وانما كان اصلا في العمل لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويهما به قوله اما الفعل فيعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يشابههما ولا يستغني بشيء سوى ذلك فينبغي ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مشتركة الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه على طريقة مقدما عليه وقد مر تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى يتصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان الانتقال اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان حق الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث الرجلان والرجال ليس بثنا فيتبين ان المعنى به انه يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله واذا لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب

الا هو لا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن وأما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في أضرب ونضرب او لازم كالمنوي في زيد ضرب
قوله ثم ان الفعل على ضربين المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير وساطة
الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا
ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من أن يصح حمله على الاول او
لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت
زيدا درهما ويجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان
يعطي وانما يفعل ذلك ليفيد نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق
واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا
لان وضعها على أن تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما عقدت
عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب
متعد الى ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت
واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز الاخفش ظننت واحسبت
واخلت وازعمت وقد يضمن اخبرت وخبرت وحدثت ونبأت وانبأت
معنى اعلمت فيتعدى تعديتها قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل
اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل
ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي
ان تضم اول متحركاته وتكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة وكالمزيد فيه واللام

الاولى في الرباعي والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان اول المتحركات
هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع
فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج
ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم يعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل
مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب الخبر قوله ويجوز الاسناد
الى المفعول الثاني اي لا الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ
واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز
ان تقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن
جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن الالتباس فاجاز
ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك
زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين احدهما ان
المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا
وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا
التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه دفع الابهام فلا يجيء الا لما وجد فيه الابهام
نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والراحة والعيش وغيرها وكذا نصب الرأس
في والتمييز باب قد ازيل عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا نصب
في فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وعلى هذا قوله واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي وقد فهم من الجملة انها

من الاستعارة التي هي ابلغ لكن الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع
شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول اشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسي واشتعل
الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر ولما فيها من
سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه
من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من
معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلت انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب
على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فلزم ما ذكرتم قوله والعام في
خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا
مبهما او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا
وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه فيا حرى ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد
يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من التشديد وغيره وكذلك
يتناول المرة والمرتين والمرار وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون
نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب المصدر
فاما ان ينصب مصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني
فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر فالاول اما ان يلاقيه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض
نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا لانبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه
نحو قعد جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة
الضرب سد به مسده وليس بمصدر ساطه يسوطه بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا
ولو كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لانه ضرب

مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف
العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا
لضرب لعدم دلالته عليه فاولى ان لا ينصب به اسما معين ما ذكرتم وايضا ما ذكره
منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضرب لا يدل على الضربة والضربتين وانما
هو الدال على الضرب مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان
انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء وقد سماه
الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم ظرف الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم ظرف
المكان المبهم كالجهات الست ونحوها واخواتها وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور سواء
كان لازما او متعديا نحو ضربت حينا ويوم الجمعة واما المحدود من المكان كالسوق
والدار فلا بد له من في وذكر كما عسل الطريق الثعلب معدود من الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل
اللازم الى جميع ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته
على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع
ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد
وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين
احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك
الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق الله
العالم الى وقت حدثتك وكذلك اذا قلت يقوم كان ذلك مشتملا على كل زمان مستقبل والثاني
ان هذه الظروف لا تبقى على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان
المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به

مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان
نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات عِنْدَ لا يستعمل قط الا ظرفا فلا يقال عندك واسع
وقد يدخل عليها من من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا كذلك امام
وخلف لانك تقول امامك خير من وراءك الحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون
منصوبا ابدا نحو عند وسوى من ظروف المكان وذات مرة من ظروف الزمان وبعضها
مستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان
قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله الفرق بين وسط بالسكون ووسط
بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما لو قلت ضربته وسط
راسه اي وجدت الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه اي ضربت
جرم راسه لان الوسط الجرم والوسط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط
القوم بالسكون وفي وسط الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح
فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار
فتوسع وذلك لان الدار محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف
الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل
متعد نصب الدار نحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره يجيء على فعول وهو من
مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت
قوله والمفعول له ما هو علة الاقدام على الفعل وانما عده من المنصوبات العامة
لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فباللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك

الزائر ووقت اليوم لما سمنك زيدا امس لان المفعول له انما انتصب لانه في ضمن الفعل الذي
قبله المعنى على وجه من الوجوه ولن يتصف بهذه الصفة الا بعد منع التراباط وهي فقد فقد خرج
من هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيقصد دخوله فيه واذا كان فعلا
لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود
لان الفعل الواقع امس لم يقصد دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب
لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله ووقت مخافة الشر الخ هذا المثال يؤذن بفوائد
وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب
ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب بعضهم بل يلفى لو بني عليه الرسوء كان
غرضا او غير غرض والا لما جاز قعدت مخافة الشر لان المخافة لا تكون غرضا وان المفعول له
كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج قوله المفعول معه هو المنصوب بعد
الواو الكائنة بمعنى مع وتعديده من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب
الاخفش لان الباب قياس عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه
غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما عدي بالهمزة وغيرها من حروف الجر
الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف انها لا تعمل والاخفش قاس
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب
على الظرفية والخشبة في نحو استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم
اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيها الاعراب اعربوا ما بعده اعراب
مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعدها اعرابه قوله واما من
المنصوب العام الحال فحقيقة الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة

الفعل له سواء فقامه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء
منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن
هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا
وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة عملا او معنى و
ذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شأنك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا
الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا
مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد او اشير اليه لما في ها من معنى التنبيه
وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال
عن الحال فلا بد ان يكون الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون
نكرة كان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما اذا
تطابقا تعريفا وتنكيرا التبس ان لا يتطابقا اعرابا بالنزاع الى غيرهما الى الوصفية ووجه
اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه
نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف
للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره قوله فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها
عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت النكرة
موصوفة او مغنية عن المعرفة او مقيدة بالاستفهام او منفيا بينها وبين ذي
الحال بالا نفيا للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا تركنن الى
احد الى الاحجام يتحوفا يوم الوغى لحمامه وكذا هل اتاك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وقوله

جاءني راكبا رجل وعليه كان في رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من التقوية بنا في وتمثيلا
واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستثناء وبعضهم لعزة موحشا طلل قديم انما يصح على مذهب
الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف العامل
في الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي
الحال وتقديمها عليه في شيء اذ الحال منقولة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش
فلما كان ارتفاع طلل بالفاعلية للظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم
الحال عليه وكونه موصوفا بقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما
كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا
وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان
لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور
لا يتقدم على الجار فكيف يتقدمه ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج
ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف
الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة
على المصدر اي وما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله
اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل اي اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث
هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند
اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع

عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة
لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم لا تقال الصفة المشبهة من افعال
الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا لا نعني بقولنا فعل احدث بل
المراد انه بحيث يصح ان تسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسرنا الجريان
بالموازاة ليتفعل في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقع
بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل
انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل
كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل دخل الاسم على الفعل
في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال
يضرب والذي بمعنى الماضي هو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب
زيد امس ولا تقول ضارب عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في
الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم
لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد جاء ذلك الكسائي مستشهدا بقوله
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان ماضيا
في الظاهر الا ان المعنى على انه الحال بدليل انك لو وقعت المضارع موقعه
نحو يبسط لصح وذلك لان الحال الماضية تحكي على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب
عمرا امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا للظرف
الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش
والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات

من وقع منه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا
لذات من وقع عليها الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما
ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه
مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله
مضرب فاشبع ضمة الراء فنشا منها الواو وفعل ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا نادرا
واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما
كما تقول يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي لا تجري على يفعل اعلم ان نحو
كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وصعب وما اشبه
ذلك ورتبة هذه الصفات بعد رتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها فقيل مررت برجل حسن وجهه
وكريم اباؤه وشريف حسبه فرفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم
اباؤه بالجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدا لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدا
على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي
نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني
اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك
اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل
موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونها للحال كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا
من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو قائم غلامه يريد الحال والقيام
كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك اذا قلت زيد حسن ابوه

امس فسح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل
واسم الفاعل نحو كان زيد سيقوم امس او قائما غدا ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست دالة
بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن وجها ابتسمتهن وحسنا قد انقطع قوله المصدر
هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في
الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر هو اصل والفعل
مشتق منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد
وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد
والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل
على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل وزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما
وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل
فانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر
فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فكل
فعل له رفع ونصب كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول من ان ضرب زيد عمرا لان
الفعل المصدر بان ينزل منزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ
نحو اعجبني ان يخرج زيد وادعو ان تخرج وبلغني خبر ان تخرج خبر له فلما كان بمنزلته في الاعراب
وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه
فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل

اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف
او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق
والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو
عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب وعلى هذا مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم
ببعض فالمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف
الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه
الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما
في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت هل يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك
الفاعل مرفوعا او على العكس اي يترك ذكر الفاعل قلت لا يجوز الا فيما الظرف
الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام
فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكر المعرف لقلته وندرته قوله ويترك
ذكر احدهما كما في قوله او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الطعام مصدر منون ويتيما
منصوب به والفاعل محذوف حذف للعلم به ولم يظهر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من
اسماء الاجناس يتحمل الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهور

كما تقول ان ظني كله وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر
او على وصف جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد
اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان يكون مسندة الى شيء وأما
قوله تعالى ومن بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى
المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا ما روي ان بعض القراء قرأ غلبت
الروم بالبناء للفاعل وقد قيل [illegible] ويحمل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس لا الروم
ومجال الكلام في الآية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله والمضاف
كل اسم اضيف الى اسم فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما
العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي
بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان
معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام
كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه
ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ان المضاف
اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا يمتنع الانفصال بذلك يجب ان
يمتزج معنى الثاني بالاول لكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان
نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان
شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة
وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي

المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما
قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتلى الطف وقد قيل ان هذه الاضافة
بمعنى في نحو ثبت في الغدر وقتلى في الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع
فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى
اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر وانما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد بيانا للمعنى الجر لا ان
اللام مقدرة كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين ويقع موقعه فكما لا يجوز ان يفصل
بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه
وايضا فلو كانت اللام مقدرة مبنيا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف
اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى الجر
ولفظها محذوف حذفا [illegible] ان يكون في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك
فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم تضمن فيه معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء
الاسم لتضمن الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه حرف الجزاء وذكر
عبد القاهر في بناء الاسم معنى نفيا الغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم [illegible] عامل
وعمل الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نفسه حرفا عاملا
في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده
وارى ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بقوته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي المضاف

على العمل ولأن تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا للعلة ولأن المعنى من المتضمن أن يكون معنى الاسم
مشتملا على معنى ذلك الحرف كأن أين وأخواته لما كان معناها يشتمل على معنى حرف الشرط
بنيت وتضمنها إياه علة الجزم والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف
إليه لأن العمل للمضاف فوجب أن يكون المتضمن لمعنى الحرف لوجب أن يكون عاملا في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولم يتم لنا هذا المتضمن لأنا نعطي الاسم كلمة
ونجعل مثله في كونه علة تحدث بها هذا الحكم ومعلوم أن الاسم الذي أعطيناه حكمه في كونه علة
تحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف إليه فالمتضمن للحرف هو ليس إلا المضاف وإذا كان
المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف إليه لازما على ما ذكروا فإن قيل
فعلى ما ذكرتم فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب أن الإضافة تمنع البناء
في الاسم الأغلب إذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والإضافة مما تعارض تلك
المناسبة لأنها من خصائص الاسم ولا يكون في الحرف والفعل ألا ترى أنهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع أن العلة التي أوجبت البناء في مفردهما قائمة أو نقول إن المضاف
إليه ومعاقبة التنوين تنزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين
فكذا مع ما قام مقامه قوله ولفظية اعلم أن الإضافة اللفظية هي التي لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا وإنما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة ومنها ما أضيف
اسم الفاعل إلى مفعوله والصفة المشبهة إلى فاعلها أما الأول فنحو مررت برجل ضارب
زيد الآن أو غدا ويدل على أن هذه الإضافة غير حقيقية وأنها في تقدير الانفصال أنك تصف
النكرة بالمضاف وهو معرفة فلا نحو مررت برجل ضارب عمرو والحال لا يكون إلا نكرة وأما الثاني
فنحو مررت برجل حسن الوجه أن التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه إلا أنك نقلت

ضمير صاحب الوجه إلى حسن حتى كان الحسن مشتملا على جميع أجزاء الموصوف به فإذا ارتفع به الضمير
لم يمكن أن يرتفع به الوجه ولما احتيج إلى تبيين موضع الحسن أضيف الصفة إليه ويدلك على نقل
الضمير إلى الصفة تذكيرها في هند جاءت وتأنيثها في هند جاءتك الوشاح قوله
والإضافة تعاقب التنوين أو نوني التثنية والجمع وإنما لم يجمعوا بين التنوين والإضافة
لما ذكرنا أن المضاف إليه تنزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزائدين
في آخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف وإنما اشترط ذلك
لأنه لو لم يجرد منه لكان معرفة وإذا كان معرفة استغنى عن الإضافة المعنوية التي وضعها للتعريف
والتخصيص لأن تعريف المعرف محال قوله ونقول في اللفظية الحسن الوجه واعلم أنك تقول
مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لأن الإضافة ليست بمحضة فإن أردت وصف
المعرفة به أدخلت عليه حرف التعريف نحو زيد الحسن الوجه فيتعرف ولا نفتقر هذا إلى تعريف
المعرف لأنا نقول إن الخفة المطلوبة من الإضافة اللفظية مفقودة هنا لأن التخفيف في الواحد
إنما هو سقوط التنوين والتنوين لا يجتمع مع اللام فيعد سقوطه بالإضافة لأنا نقول
إن التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وإن كان مفقودا إلا أنه قد حصل فيه من جهة أخرى ألا ترى
أنك إذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما أضيف فادت التخفيف من
وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف إليه وانتقال الضمير إلى الصفة فلما حذف منها الأعمال
إن الكناية وإن سقطت فقد عوض عنها اللام لأن اللام لا يعد إذ الكناية لثقلها وخفة هذه
والضارب زيد إنما جاز هذا لأن هناك نونا تسقط وتعاقبه المضاف إليه فيكون في الإضافة
فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع أنك لا تفيد
فيه خفة لفظية لأنه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر إذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس

محلّى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب
الرجل ولا يجوز الضارب زيدٍ اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والمجموع والمضاف
اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه فسائغ
لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي
واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا واما الجر ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب
كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير
المتصل نحو ضاربنك والضاربانك والضاربونك كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة
جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربي
مثلا فالياء لا تكون الا ضميرا مجرورا وهذا ما اختاره الزمخشري وميل العبد الفقير الى انه
ضمير المنصوب بمنزلة في يضربني قوله الاسم التام انما ينصب الاسم التام التمييز
لانه لابهامه يقتضي ما يبينه وينتزع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه
النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى
ان راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين وهو
مبهم محتمل لاجناس المكيلات فينصب خلا مثلا اقتضائه اياه وشابهه ضارب
بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان
وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس
الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذا
عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون
وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه

ما دام التنوين فيه قال في المفتاح معنى تمام الاسم انه لو نون
فلم يمكن اضافته الى ما بعده لان التنوين والاضافة لا يجتمعان
فنصب تشبيها باسم الفاعل في قولك انا ضارب زيدا لانك اذا
نونت لم تجز الا النصب

انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير تمنع من وجود درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام
قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في
راقود خلا راقود خلٍّ وفي منوان سمنا منوا سمنٍ واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة
وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على تسعة لان ثلث ثلث وان
كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اتفق على ان ثلثين بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع
الواو والنون لهذا العدد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد
بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ
عسلٍ لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله
التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين
هنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته انها تمنع من ان يرد نحو
النصب كما تمنع اضافة المثل في قولك مثله عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى
الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا
لذلك المثل لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء والى ما هو مكيال
معروف كالرقود وغيره فاذا ايراده في تمثيل الاضافة اولى بهذه في تمثيل التنوين اذ العامل
في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضائه
التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام
فيها بدليل على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما الفلان

كف مثال لم يتعين التمييز البتة وايضا انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب
ان يكون العامل المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا
هذا انتصب هاهنا من وجهين احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا
عجب منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز هاهنا هو الاسم التام بالاضافة ايضا فهذا
يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع منهم
على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول واحد فالعمل باتفاق
منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون هاهنا لا يصلح
عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه فقد افتقد الشرط
هاهنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المص من جعل العامل هاهنا الاسم المنون لان الشيخ
لما جوز هاهنا النصب بوجهين جعل المص الاقرب عاملا على ما هو المذهب
الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لاقربهما وجدنا الا ان ذلك
خبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت
كيف قال ويقال للثلثة وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت
انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون
التثنية ونون الجمع والمضاف ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين
ونون التثنية ونون الجمع والاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي
مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بهذا الاناء
وكذلك مثله بخلاف لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقس
بشيء قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به
ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفارد وقد يذكر ويراد به ما يقابل

ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه هاهنا الاول لكونه
مذكورا في مقابلة الجملة اذا عرفت هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان
يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام
نحو طاب زيد نفسا فالابهام هاهنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا
في زيد على الانفراد والمميز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويجيء بعد تمام الاسم كعندي
راقود خلا فالابهام هاهنا في الراقود لا غير فلا يقع بعده كذا

الباب الثالث

في العوامل اللفظية السماعية قوله وهي على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على
الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما
بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهته
للافعال او الحروف وهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او
غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة
هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل
عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هل هو
هذا الحرف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة نحو زيد ويسهل والمراد انه عامل في كل واحد من
جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة لا يستطيع ان يكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث
هي الجملة ليست باسم ولا فعل ليعمل فيها العامل قوله واما الجارة فسبعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في فائدة هذا المعنى
الا ان وجوهه مختلفة بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة زيدا ان مبدأ الخروج
الغاية في الزمان

كان من البصرة ويكون للتبعيض في اخذت من المال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى
الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدا موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن
بان البصرة منشاء خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا
ولم يفد في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان يكون
خارجا وغير خارج ويكون للتبيين في عشرة من الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم وغيرها
فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبدا اجتناب الرجس هو الاوثان ويكون
زائدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة
على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث
توصل الافعال الى الاسماء فتكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن مع انها زائدة
لم تخرج عن شوب معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه
من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال ان من في ما
جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد
وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف النفي وهو
منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا
فليست بزائدة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك لو قلته بغيرها لم يفد الاستغراق
قطعا بل محتملا ويجيء قولهم ما جاءني رجل بل رجلان يشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق
وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا
بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا استشهد المص في الزيادة بما جاءني من احد دون

ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة ولا يزاد في الاثبات
عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والى لانتهاء الغاية
نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى
الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه ومنها ان مجرورها حتى اما ان
يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس به ينتهي السمكة او عنده
نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليل ومنها قولهم ان مجرور
حتى اما ان يكون آخر جزء منه وذلك لان الفعل المعدى بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق
به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجوز ان يكون مجرورها كذلك ومن ثم
جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم نحو مسالة السمكة
وقد اكل الراس ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها
على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه ولم يجز علي ما مر وان الى تدخل على المظهر
والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه وان حتى
لا يلزم الجر فتكون عاطفة ومبتدا ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم
حتى زيد وكذلك النصب والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة
ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون
طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما يذكر للتعظيم وللتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف واذا اخذ من
اعلاه فادناه طرف له وغاية واما الابتدائية فنحو خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى

ووجب تنبيه وقد جاءت في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها
عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف أي حتى رأسها مأكول وأما في فهي للظرف
ويكون للوعاء وقد يجيء للاستعمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني
من المعاني وأما الباء فهي للالصاق نحو به داء أي التصق به وخالطه ومنه مررت بزيد وهو وارد
على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنها أقسمت بالله فالباء للقسم
وحقيقتها الالصاق معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة
الاستعمال ووروده للاختصاص ورفع الالتباس إذ لو قلت أقسمت بالله لجاز أن يكون مخبرا
لا مقسما وقد أوقعوا الواو موقع الباء بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لأفعلن ولا يجوز أقسمت
والله وإنما أبدلت عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى إذ معنى الجمع والالصاق متقارب ثم يبدل
التاء عن الواو نحو تالله لأكيدن وإبدال التاء من الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث وتخمة
ثم إن الباء لأصالتها في إفادة معنى القسم تستبد عن أختيها بجواز إظهار الفعل معها وبدخولها
على المظهر والمضمر نحو به لأعبدنه وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحبوبك أخبرني فهو
استعطاف للمخاطب ليس بقسم على الحقيقة والتاء لكونها فرعا على الواو لم يدخل على المظهر إلا
على أحد وهو الله وقد يكون للتعدية نحو ذهبت به أي المعنى أذهبته فإن قلت أليست
للتعدية في أوجهها الإلصاق قلنا نعم إلا أنها في سائر الأوجه قد أفادت مع التعدية معنى آخر
وهنا لم يفد شيئا سواها فلهذا أعد المص كونها للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة في نحو
كتبت بالقلم ويسمى أيضا أداة وصلة للفعل ومثلة آلة وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب
السفر أي متلبسا بها قالوا والفرق بين الباء ومع أن مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها
وقد تزاد في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم على أحد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله

وزيادتها في المنصوب أقيس منها في المرفوع لما سبق في من وأما اللام فهي للاختصاص قال
عبد القاهر أصل اللام أن يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل
للفرس فإنه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك وإن كان الفرس مما لا يملك وعلى
هذا جاء أخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم وأما رب فهي للتقليل قال سيبويه إن كم في الخبر
نقيض رب والمقصود أن رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل لقيتهم وأنت تريد أن تقلل
ذلك هذا أصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل أنهم يستعملونها في مواضع المدح
وعند الأكثر نحو ألا رب يوم لك منهن صالح وإنها تنفرد عن سائر حروف الجر بأشياء منها أنها
يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لأنها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد
والنفي له صدر الكلام إلا ترى أنهم يقولون قل رجل يقول ذلك إلا زيد بمعنى ما رجل وإنما اختص
النفي والاستفهام والشرط لأنها معان دخلت الجمل لتغيير معناها فوجب أن يعرف العناية إلى
ذكرها أولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لأنها لما كانت موضوعة
للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة أوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها
ولهذا حكم بأن الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لأنه لا يراد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل أريد
شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما في مثله رجلا لجاز أن يقول ربك رجلا
كما جاز لي مثلك رجلا ومنها أن فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا في الأكثر ولا يكاد
يظهر إلا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لأنك إذا قلت رب رجل لقيتهم كان
المعنى رب رجل لقيتهم أدركت أو لقيت والحال يدل عليه فيحذف كما حذف مع الباء في بسم الله
ولا يظنن أن لقيتهم هو الفعل المسلط معدى إياه على الاسم لأنه مسند إلى ضمير الرجل فلو
جعلنا رب مسلطة عليه لزم كون الاسم فاعلا ومفعولا معا ومنها أن مجرورها الصفة

إنما يجيء إذا كان مظهرًا كما مرّ وأما نحو قولهم رُبّ رجلٍ جوادٍ فقالوا إنما لزم الوصف ليكون عوضًا
عن الفعل وقيل إنما يلزم الوصف لأن مذهب رُبّ في باب التقليل لأن رجلًا فاتيًا مثلًا
أقل من رجل وحده ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضيًا لأنك إذا قلت رُبّ رجلٍ لقيته
كنت مخبرًا بأن الذي لقيته قليل ولا يتعلم أن الذي ستلقاه فيما بعد قليل وأما قوله تعالى
رُبما يود الذين كفروا فراجع إلى معنى المضي لأن ما أخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد
وتحقيقه بمنزلة الوجود الحاصل فهذه أحكام رُبّ وقد بقي هنا سؤال وجواب لا بُدّ
من ذكرهما وذلك أن لقائل أن يقول إنك إذا قلت رُبّ رجلٍ لقيتهم أدركتُ مثلًا
كان رُبّ موصلة أدركتُ إلى الرجل ولو أدركتُ فعل متعد بنفسه فكيف يقال إنه يتعدى
برُبّ ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي إلا وقد حُكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء
زيادة رُبّ إذ لم يقل بذلك أحد والجواب أنها وقعت في الكلام على حد من إذا
كانت لاستغراق الجنس نحو ما رأيتُ من رجل في أنها مفيدة للاستغراق وإن لم يكن
هذا وصلتُ فعلًا إلى اسم ألا ترى أن الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك
أردتَ بها إفادة معنى آخر غير التعدي وهو استغراق الجنس كذلك يدخل رُبّ في
الكلام وإن كان الفعل الذي قبلها متعديًا لقصدك معنى آخر غير التعدي وهو التقليل
وهذا شبيه واضح وأما على فهي للاستعلاء ويكون تارة حرفًا وتارة اسمًا فأما
الأول فنحو جلستُ على السرير فهي هنا حرف جر لإيصالها معنى الفعل إلى الاسم وعلى
هذا زيد على السطح لإيصالها معنى الاستقرار المقدر إلى الاسم وقولهم عليه دَين لا يخرج عن
معنى الاستعلاء أيضًا بدليل قولهم ركبه دَين وأما الثاني فنحو قوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها أي من أعلاه إذ لو كانت حرفًا لما دخلها الجار وأما عن

فهي للبعد والمجاوزة ويكون أيضًا حرفًا واسمًا أما الأول فنحو رميتُ عن القوس على معنى أن السهم
قد بعد عنها وجاوزها إلى غيرها ونحوه أخذتُ عنه العلم لأن العلم قد تعدى إليك فيها معنى
من وزيادة معنى المجاوزة ألا ترى أنما تدل في رميتُ عن القوس على أن مبدأ الرمي
منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح إلا لمعنى التعدية كان مخصوصًا بعن فلا يجوز أن تقول
أديتُ الدَّين من زيد لأن هذا موضع التعدي فقط وإذا كان موضع لا يجب أن يكون
متمحضًا للتعدي جاز أن يقع فيه أيهما شئتَ نحو قولهم سقاه عن العيمة أي بعّده عنها
وجاوز به حكمها إلى الري وإن شئتَ قلتَ من على معنى سقاه من جهة العيمة وهذا من
عمل من وإن كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز أن يقع فيه عن فلا تقول زيد أفضل
عن عمرو لأنك لا تقصد أن أحدهما قد انفصل عن صاحبه إليه وتعداه وإنما تريد أن فضل زيد
بدأ من هذا الموضع وأما كونها اسمًا فنحو جلستُ من عن يمينه أي من جانبه وأما الكاف
فهي للتشبيه ويكون حرفًا في نحو قولك الذي كزيد أخوك ويدل على كونها حرفًا وصلهم الذي بها
ولو كان اسمًا لما جاز ذلك إذ لا يقال الذي مثلُ زيد أخوك لأن الصلة لا تكون إلا جملة فإذا
جئتَ بالحرف كان متعلقًا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذي
حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا تكون الكاف إذًا
حرفًا بل اسمًا جاريًا مجرى مثل لأن ذلك قليل غير مستمر فلا يجوز أن تقول جاءني الذي قائم
اللهم إلا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جاريًا مستمرًا في حال السعة علمنا أنه
حرف جر وقد يكون اسمًا في نحو قوله يضحكن عن كالبَرَد المنهم أي عن مثل البرد وأما مذ
ومنذ فإنهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة تريد أن مبدأ انتفاء
الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف أوصلت الفعل إلى الاسم بعدها وكذلك تقول أنت عندنا

مذ الليلة لما استغرقت عندنا مذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما وقد تكونان
على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول الوقت
الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان المرفوع الدالة على ابتداء الغاية
وعلى هذا لا تحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما افدت
بكلامك هذا الا ما كنت افدته لومه اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما
والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رأيته مذ يومان كانك قلت امد ذلك يومان واول
وقته وآخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت مذ يوم
الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على تاويل ما رأيته مذ اثنتا عشرة ساعة او
عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون آخره
ان الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس بيوم الجمعة بوجه ما ولم يحصل في جزء منه وهي منتفية
في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت
الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدلك على انك رأيته فيه ثم فارقك كما في المجرور
والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على
جملتين احدهما رأيته والاخرى مذ يومان لان مذ يومان خبره كان المعنى ما رأيته وامد
ذلك يومان كما تقول ما رأيته وايام البين طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين
نحو ما رأيته ومذ يومان كما ساغ ذلك مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها
جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت
ما رأيته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان
فيدت العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة

واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المص يجوز مذ يومين
لانه قد تقرر ان الجر بمذ بمعنى اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم
امتناع الجر في قولهم ما رأيته مذ يومان فازال المص هذا التوهم وذكر ان الجر فيه
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن
لهذه المدة مبدأه من اوله ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان مبتداه
اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تعتد الفعل بالمدة ولا تستوعبها
لانك تريد انه كان بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رأيته مذ يومين تريد ان
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم تثبت بعد
بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قولك
حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض
بمعنى جانب نحو جاء في القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا
فهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول
منصوب في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا
اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاء في القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم
زيدا وانما لا يتصرف من الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو
حرف غير متصرف واذا دخلت ما على عدا وخلا ينتصبان البتة لتمحضهما فعلين
اذ ذاك وذلك لان التامل الصادق في موارد هما ومواقع استعمالها تشهد لما الذي يصدر لن
بهما انها لا يخلو من ان تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القابل بغيرهما فان كانت مصدرية
فلا بد من ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاء في القوم

ماعدا زيداً كان التقدير عدو زيد بمعنى عدا القوم زيداً عدوا وان كانت مزيدة في تدخل الفعل بمعناه ولا يتصل باول الحرف وانما يتصل باخره نحو انا وزيداً واذا دخلت على الفعل دخلت اولاً نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما ما ينتصب المفرد فسبقه على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع وقد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجئ منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا انتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجوده قلنا ان الاصل في الواو ان لا يعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على ان المعنى جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عند الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر في المائة لدفع هذا التنافي قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد وما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد تستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة قوله تنصب المنادى اذا كان معناه انك تقصد مناديا توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المقصود بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت ازيدا واعني عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما سلكا ذا بيان مع افادته معنى التنبيه مسده وتفاديا بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا

قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه ههنا يتنزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذا الفعل المضمر فذهب الاكثرون ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحرف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد القاهر الى هذا المذهب قوله ومعناه عالما نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من جهة او جهين هي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا بد من ان يجعل متصلة بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان الظهر لان الثاني قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا ويا حسنا وجهه الاخ والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من ياخذ بيده فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة فمضموم قد سبقت الاشارة الى الموجب لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لان ذكر تاليه المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته

ابا ء والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يجتمع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يتبين
لافتقار علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل
اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تعرف الرجل
بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على
علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين
كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين
وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية
بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بالعلامة اللفظية كحرف النداء واللام
ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم
الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب
لانه لو لم يمنع حرف ناصبه وقد عرف علة البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب
لفظا ولكن حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل
على كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قولك يا عمر الجواد فلولا ان محل
الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره مذهب امس الدابر فالوصف مرفوع
لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ وعلى هذا سائر المبنيات
فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة
المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز في امس الا الحذف بالجر وهو لآء الظرفين لان الضم

لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو احمد فاجيز الحمل على لفظه
كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه
البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المعرفة مع حكمهم بانه جار
مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في المضمر لما انها لا توصف بحال
قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك
انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى
مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل
كانت واياك والحاصل ان الشيء اذا اشبه بالشيء لم يجر على سننه في كل حال
ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التاكيد
وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون
واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف
ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزلت
منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع
معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو
قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد
يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة فان كانت
مضافة فالنصب لا غير لان التابع بمنزلة الجزء من المتبوع فكما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا

الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو يا زيدا فاعرو ويا خالد نفسه

ويا تميم كلهم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو قوله

ويا ايها الرجل ويا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان ايا وان كان منادى

صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء باى ليكون وصلة الى نداء

ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى

هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه

الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اى ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير

فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة

اعراب لان حركة الاعراب هي التى يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى

مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كما في يا زيد كنا قد

سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعنى المنادى المضموم فانهم يسمونه المبنى

المشبه بالمعرب ومن حقها ان تنتقل على من الحكم فاذن ينبغي ان يقال انها حركة لها

منزلة بين منزلتى الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها

جاءت لتدل على ان موصوفها المبنى قد اعطى شبها بالمعرب وان عملنا بمذهب

الاخفش في جعل العامل في الصفة لكونها صفة كان اقرب لكون الحركة حركة اعراب مطلقا

ذكره عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين اى وبين صفته تعويضا لاى عما يستحقه

من الاضافة قوله ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام قد سبق الاشارة

الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله

لان الالف واللام لا تفارقانه كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض عن همزة اله

فصار كانهما قد نزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في

غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع

معنى التعريف راسا فوصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض منخلعا

عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية

فقطعت قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف

به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح

لانهما بمنزلة شىء واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من

كونه ابا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شىء واحد فاذا

تنزلا منزلة شىء واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم تنعكس لان الحركة التى استحقها

الابن حالة الافراد كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضمة

وهى بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره

الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو

حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبه هذا بامرئ

وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة في امرئ حركة اعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا

واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا اريد

الثاني عن مقارنة الحرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح يكون تحمله

على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح ويكون تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادى

دون الابن اى بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن

بين علمين نحو يا زيد بن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين

وانما هو في كلمة واحدة نحو متدحرج الجبل الا انهم اجازوا الاتباع مع هذا لتنزل الابن
منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان حسن
الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء الموصوف والابن اذا اضيف الى
العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون له اذا لم يكن بين علمين
لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون من النسبة ان يذكر كل واحد منهما
باسمه العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ
لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين
من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك التنوين والجزء ولا كذلك اذا لم
يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين علمين كان كسائر
الاسماء اي كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن موصوفها
على الفتح قوله ويلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام
الجارة تقع مع المنادى ويكون للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول
عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين انما فتح مع المدعو وكسر مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتح بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة
كاف الخطاب واللام الجارة تقع مع لان الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد
ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت
اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء فلو فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف
ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص

ثم ان هذا الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في
قولك انه لزيد ولك وان زيدا لانت عدت اللام الى الحركة التي استحقها في الاصل وعلى
هذا لام التعجب تقع مع المنادى الحاقا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك
فتناديه وتقول تعال انت عجب الشان لا يدرك كل احد قوله وقولهم
يا للبهيتة بالكسر جواب عن سؤال مقدر يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو
مفتوحة والموجب تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك كما في قولهم
يا بؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة اي احضروا وشاهدوا والبهيتة البهتان
وهذا من امثالهم وفي معناه قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله ترخيم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان يموت البعير
وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف في آخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او جوار
ساكنين او غير ذلك وهو مشتق من قولهم امراة رخيم وهي التي تكون كلامها رخيما محذوف الفضول
فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت
ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه يخفف اللفظ
وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب تغيير والتغيير يونس بالتغيير ولان النداء
انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يحتمل التوقف وللترخيم
في الكلم وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته تركيبا بالمتبس والثانية ان يكون
زائدا على ثلاثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا ترخيم
ما كان على ثلاثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء
ما بني على حرفين نحو دم ويد قال اصحابنا ان من الاسماء قليلة الاستعمال وبعيدة عن القياس فلا يحسن

لان الاصل دمو ويدي بدليل دموان ويديان
والقياس في الواو والياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها ان تقلبا الفا
كما فعل في عصا ورحى فلما كان في الاسماء على خلاف القياس وجب
ان لا يقاس عليها

ان يلتبس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك اذا حذفت من المضاف لوقع الترخيم في
وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت
في غير النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما تكون بعد عدّ المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث لا يأمن نوع
تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل بعد
الحذف والترخيم ولم يتعرض المص لذكر الشرائط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب
في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان تحذف آخر الاسم وتترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف
من الحركة او السكون والثاني ان تجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه ولم يحذف منه شيء
فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا هرق في حارث وهرقل وان شئت يا حار
ويا هرق بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضموما لكن
التقدير مختلف وذلك يا برث في المسمى ببرثن ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في آخره زيادتان في
حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة
زائدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حار في حارث بالكسر والضم على اللغتين
وان كان فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا
الا الاخير نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من
يقول يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص
بالضم في منصور على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا
نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله الا ما في آخره تاء تانيث فانه لا يشترط فيه
الزيادة على الثلث والعلمية انما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لانه لما

[...]ا في الحذف واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يحتج الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة
تحذف فيه ما ثون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم
اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة قوله يا ثب اقبل
او اقبلي على اختلاف المعنيين فانه اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واحد
الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي ويكون
كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم قوله والا في الاستثناء الاستثناء مشتق
من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن حكم المستثنى
او من ثني الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمي استثناء لانه ضوعف
به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما يجيء وهو
اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا
من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع
من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم
عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان
المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام
بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية كما يزاد في النفي والنهي يزاد فيه ايضا نحو قوله تع
هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى
منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد

تمام الكلام ولشبهه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمعنى جعل الحرف
ههنا عاملا كما جعل الواو ثمة عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور
من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام
ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل فيه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن
مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب
ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من
جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل
نحو ما جاءني احد الا زيدا والا زيد وما مررت باحد الا زيدا والا زيد وما رأيت احدا الا زيدا
وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام
ههنا لو حمل على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع
قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان قولك ما جاءني احد الا زيد
بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف
النصب اذ هو فضلة وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل
يقوم مقام المبدل منه فاذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد وفيه
جاءني وكيف رفعته به وقد نفيت عنه ومدبح لان القصد ان تجعل زيدا خارجا
من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد سقطت القوم واثبته
وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لفائدة الا من حيث العمل لا من جهة المعنى

نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل
الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة ساير الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ
نحو مثل وغيره ولا يجوز ههنا الا في المنفي لا يقال في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو صحت
بفعله لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد
جعلت الا زائدة بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني
كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا
زيد جعلته بمنزلة ما جاء ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما
فهذا تحكم على الاوضاع وخروج بها عن طرقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما
وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير
حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفة ولانها صفة للنكرة وان
اضيفت الى المعرفة لانه موضوع على ما بينا في التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا
المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ضد
واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بغير السكون ونحوه فيوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل
غيرك تريد ان مرورك قد وقع على المخاطب وعلى آخر او انك لم تمر بالمخاطب او انك مررت
برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف مثل لمخالفته في الوجهين
الاولين اذ المراد بها فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير
وما له في الاصل ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد منهما على
ما جاء اعني انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا
حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفة واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث

كان وفاقا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار
وما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل
غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير اليق عمله
في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات وما يجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها
واما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصف فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فللمشرك ان يقول نعم لو ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله
فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم ان سوى
في معنى غير في انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي
العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة
فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى
مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون
اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت بسواك وجاءني سواك قوله
والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس
والستة تسمى مشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلاثة احرف فصاعدا كما يكون
الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب
وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا
ان تقديم المنصوب ههنا لازم وثمة جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف تصرف

في العمل

في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم طريقة
واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا
وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى لتكون ابعد من مشابهة
الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع حصل مخالفة من
الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فان الخبر اذا كان ظرفا
فما الذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك
لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فجاز وا
فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه
في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له اذا خاف يوما نبوة فدعاهما غير مسلم
ولا يجوز ان يتقدم على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف
ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف
مقدما عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في
الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف
الطرفين على السوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا
وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل
له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند
البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويصير
الى خبر وذاهبان خبر له ولان ح يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما
لفظي والآخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز
ابتداء

لانه لا عمل للحرف عندهم فى الخبر فلا يفضى الى اعمال عاملين فيه قوله
ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت
قدمها فى الصدق وكذلك اذا قلت بلغنى ان زيدا قائم بالفتح الا انها
تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما سنراه وان مكسورة لا تفيد شيئا
سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام الابتداء نحو ان
زيدا لقائم وان فى الدار لزيدا وان زيدا لفى الدار جالس كان القياس
ان تدخل عليها نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالى حرفين لمعنى واحد فادخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا مع التوكيد
اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا قائم لفى الدار لان اللام لا تتاخر عن الاسم
والخبر الا لما وقع فى صلة ان ولكونها مع ما عملت فيه موضوع المحل بالابتداء
جاز فى المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل
على المحل بعد مضى الجملة وان لم يمض فالنصب ليس الا على ما انفا واما قوله
ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فقد ذكر
سيبويه ان فى الآية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد
ما مضى الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق
كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم فى الآية هى الايذان بان الصابئين
الذين كانوا ابعد منزعا فى الشرك واثبت قدما فى الكفر وما سموا صابئين
الا انهم صبوا عن الاديان كلها لو آمنوا لصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم
فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما فى البيت فهى لاشعار بان المخاطبين
او غلو فى البغى فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين
بالنصب واياكم لما كان من التقديم والتاخير فى شىء لان التقديم والتاخير
فى الجمل دون المفرد هكذا ذكره فى الكشاف قوله وكان للتشبيه
كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل فى قولك كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان لتكون داخلا على المفرد لفظا
والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام عن سمته الاول ليكون
الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا
الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه
انما هو بعد مضى صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك
ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفى
بالاثبات والاثبات بالنفى وذلك قولك ما جاءنى زيد لكن عمرا جاءنى وجاءنى
زيد لكن عمرا لم يجئ وقد تنزل التغاير المعنوى منزلة اللفظى فيقال فارقنى
زيد لكن عمرا حاضر وجاءنى زيد لكن عمرا غائب وهى تشارك ان فى جواز دخول
العطف عليها مع ما عملت فيه محلا الا ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفى
جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا قوله
وليت للتمنى ولعل للترجى وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله لعل
الساعة قريب ترجح للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما
يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال لا يرجى وقوعه قوله

والفرق بين إن وأن أن إن المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا
أن المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وإفادة معنى التوكيد ومخالفة لها
في أنها تقلب الجملة إلى حكم المفرد فتكون معها في تأويل المصدر فلا تفيد
حتى يضم إليها اسم أو فعل ألا ترى أن التقدير في بلغني أن زيدا منطلق
بلغني انطلاقه وأما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول
إن زيدا منطلق وتسكت كأنك على زيد منطلق والحاصل أن ما
كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول
وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفاريد فالواقع فيه المفتوحة
نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف إليه والمبتدأ نحو بلغني أن زيدا منطلق
وسمعت أن عمرا خارج وعجبت من طول أن بكرا واقف وحق أن زيدا منطلق
إلا أنها لا يقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول أن زيدا منطلق حق بل التزموا
تقديم الخبر وذلك لأنهم لو ابتدأوا الكلام بأن لكان عرضة لدخول إن
عليه نحو إن أن زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وأخواته أما فتحها بعد
لو نحو لو أنك جئتني لأكرمتك لأن ما بعد لو إذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون إلا مفردا فالتقدير لو وقع أنك جئتني
أي مجيئك إلا أن هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بأن وصلته ولطلبها
الفعل وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلا فلا يجوز
الاسم نحو لو أن زيدا أحول مثلا وقد جاز الله العلامة وقد اعترض
عليه بقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وقد أجاب عنه في المناهج
بأنه إنما جاز من حيث أن قوله تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله أن
ما في الأرض من شجرة أقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كأنه
خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف
قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا وأخاه فإن زيدا إنما يصح نصبه
بالفعل مشغول لا بعمرو وهو أجنبي عنه من أجل أن عمرا وأخا زيد لما التبسا
عطفا صار عمرو لاتصاله بمن سبب زيد فكأن المضمر المتصل بأخي زيد
متصل بعمرو وأما فتحها بعد لولا لأن ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر
والمبتدأ لا يكون إلا مفردا فإذا قلت لولا أن زيدا منطلق لكان كذا
فكأنك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق
والجملة لا تكون مبتدأ كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الإخبار
عنها وأما فتحها بعد علمت لأنك إذا قلت علمت أنك ذاهب فكأنك
قلت علمت ذهابك حاصلا إلا أنه ترك ثاني المفعولين مع أن لطول
الكلام بأن وصلته ولا يحذف مع المصدر لأنه مختصر اللفظ وقد ذكر
أصحابنا أنه إذا قيل علمت أن زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث
والمحدث عنه فيصير كأنه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط
فيه من ينظر إلى ظاهره فيتوهم أنهم جعلوا أن في حكم اللغو وليس كذلك
بل غرضهم أن الحديث والمحدث عنه إذا جرى ذكرهما في صلتها دل
ذلك على أن المقصود الإخبار بعلم زيد منطلقا وإذا كان كذلك

علم ان المراد علمت انطلاقه واما فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت
انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه حدث و محدث عنه هكذا
ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت
يعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم على ما سيأتي بيانه فاذا
دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجمل فتكسر قوله
وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه
الاحرف الستة فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعليتين نحو انما
زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم
المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء ولقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد
قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام
مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله انما الهكم الله واستقصاء
الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان من الحروف ما يبطل
عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما جلاليت ولعل
بالتخفيف وتهيئا للدخول على الفعليتين الا ان المكسورة اذا خففت
لزمها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل
فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسبت
واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند
دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف
النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها

للاستقبال ومن الاحرف ايضا انما للاستقبال او للحال وذلك نحو ان زيدا
لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لقائما وعلمت ان زيدا منطلق وعلمت
ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد لكن
عمرو جاءني وبخز مشرق اللون وكان ثدياه حقان قوله والاثنان
اللذان رفعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتين بليس ما ولا يجعلان على
ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين
احدهما النفي والدخول على المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك
لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت
عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم
تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها
في الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة
لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فروعي هنا
ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على
الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم
ويبطل عملها عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتهما بليس في ذلك لان وجه
الشبه هو النفي وقد بطل الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا
والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما
وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا [illegible] منحرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم
يقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا

تقديم المنصوب في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك
فلما ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احتجوا
ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يتشبهن به بخلاف ما ولا فانهما
لم يشبهاه تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه بالاصل قوله
ولا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس مشتمل على الجنس على طريق
البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي
على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له
نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع تجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس
الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار
لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي
بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا
للتناسب واتساق الكلام تحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له
انتصب انتصابا صحيحا ثم ذكروا اذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول في المضاف والمضارع له لان المتوقع
لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا
يفيد بناء والذي يفصل لك النصب لفتح من البناء في هذا الباب انك
تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب
فلحقها اختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات صدق لك ولا اخوات

تسبب لك فتنكيره لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم
مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة
المضاف فتح ولا مساغ لدخول لا على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة
لفظية لا ضارب زيدا الآن او غدا في الدار واما خبرها فمرفوع نحو لا غلام
رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم
على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها
فوجه الاول ان لا تختص بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا معنى
النفي فيها بمقتضى الجملة فوجب ان تكون عاملة في طرفيها ووجه الثاني ان لا فرع
على ان فوجب ان لا يساويه في العمل انحطاطا لمرتبة الفرع عن الاصل وايضا
ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدا ولا تعمل
فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه عاملان لفظي وجواز لا رجل وامراة كائنان عندنا
بالرفع عطفا على المحل قبل معنى الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم
اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان اعلم ان اثبات الخبر في
هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل
يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويحذفه ايضا عنيزة
الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله
فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما
جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه مبني على السؤال
نحو ان يقال ارجل في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة

ولا لا تعمل ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها
ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس
والثاني في لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاولى لنفي
الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا
على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول
ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع الاسمين
كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني
والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما
لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع
الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها وللزيادة عليها مجال قوله
واما المعرفة فلا يقع بعدها اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشايع
وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك
كما قالوا لا رجل عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام
التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال
ازيد عندك ام عمرو فيقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم
فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول
بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة
قوله والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب
المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا وانما عملت لمشابهتها ان الناصبة

المشددة لفظا ولان الجملة بعدهما في تأويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك
كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تأويل بلغني قيامه واذا اخذنا فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال ويحكى عن الخليل ان الحرف
الناصب هي ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون
على خلافه قوله ولن لتأكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت
قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت
الهمزة وسقطت الالف لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله
حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصله
لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا لا يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها
عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث
معنى التحضيض نحو لولا الغني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا
فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التأبيد ليس بثبت
لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء زيد بلن فلن
ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد
يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها
باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف
جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون كي داخلا
على ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع ساير حروف الجر نحو لم
وفيم وان كان الثاني كان نصب الفعل بها بنفسها من غير اضمار ان وانما

كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله كيلا تأسوا ولو كان حرف جر لما
دخله الجار قوله والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك
اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء
لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها معتمدا على غير معتمد
على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على
المبتدا الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان
خبر المبتدا اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد
وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤه البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع حيث
لا يكون له عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كان مما يلغى ووقع قبله المبتدا
كان المبتدا اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن
اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم لان الشرط قبله بمعنى الجواب ولو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يجوز
معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا قلت
والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذا اذا اريد به
الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب لانك في حال
الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب
مبني على الاستقبال الا ترى ان ان وكي ولن لا تخلص الا للاستقبال والاصل
ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال

في موضع الالغاء جارية في باب ظننت حيث لا تفسد بالاعمال معنى ولا يجوز
في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر فوقه وان من بينها تدخل
على الماضي وتضمر بعد خمسة احرف اعلم ان تشرف ان اكثرية الكلام من تعرف
اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع
وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف عد الدخول على الماضي من
خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل الماضي كما في قوله
اذن لقام بنصري معشر خشن قلت لا نسلم ان اذن في البيت داخل على
الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه لانه لا تعلق
لها وقع بعده والاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا
ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى فلانه
لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن
لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من
خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم
ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه
قوله ونحو حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل
بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها
كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر مجرور المحل
بحتى ومما يدل على ان العمل منا لان المضمرة دون حتى قول الشاعر
داويت عين ابي الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف

مجرور بحتی ویفعلو معطوف علیه ومعلوم ان النصب فیه لا یحتمل الا باضمار ان
لانه بمنزلة حتی المصبف فی علا القعدان ولو کان حتی فی قولک سرت حتی ادخلها
هی الناصبة بنفسها لوجب ان لا یجی منصوبا بعد الجر لانه لا یکون فی موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف یجب ان یکون علی اعراب المعطوف علیه فاذا لم یکن
قبل یفعلو فعل منصوب وکان قبله اسم مجرور علمت ان حتی فیما نحن فیه حرف
جر باق علی اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان فی الکلام ههنا
مضافا محذوفا فکانه قیل سرت حتی وقت ان ادخلها کقولک آتیک خفوق
النجم فی ان المصدر قد اضیف الیه الزمان ثم حذف المضاف وناب المصدر
منابه ثم ان الفعل بعد حتی انما ینتصب اذا کان مستقبلا نحو سرت حتی ادخلها
ای سرت کی ادخلها فالسبب اعنی السیر قد انقضی والمسبب اعنی الدخول
لم یمض وهو مترقب بعد او فی حکم المستقبل نحو سرت امس حتی ادخلها یعنی
لان ادخلها فالمسبب والسبب قد مضیا جمیعا الا ان المسبب فی حکم المستقبل
لانه وقت وجود السبب کان مترقبا وانت تحکیه الآن بلفظه واما اذا کان حالا
او فی حکم الحال نحو سرت حتی ادخلها الآن او سرت امس حتی ادخلها علی حکایة
الحال الماضیة فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال قوله
وبلام کی اذا قلت جئتک لتکرمنی فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام
الجارة لا تدخل الا علی الاسم ولا تعمل فی الفعل لما ذکرنا فی حتی ولا یمتنع اظهار ان
معها نحو جئتک لان تعطینی بخلاف اخواتها لانها فی الاصل للعطف اعنی حتی
والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم علی الفعل وذلک

فاسد بخلاف اللام فانها لیست من حروف العطف بل هی من حروف الجر
فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت علی الفعل الداخلة علیه لا وجب اظهار
ان نحو لئلا تعطینی کیلا یتوالی اللامان فان اللفظ به یستهجن جدا قوله
الجحود هی اللام المزیدة لتاکید النفی نحو لم اکن لافعل وانما لم تکن عاملة بنفسها
لانها فی الاصل من حروف الجر وقد زیدت ههنا لتاکید النفی فبالحری ان لا تعمل
النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها لانها جعلت فی النفی بازاء السین
فی الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السین فالتزم معها ایضا ولم یظهر ان والا لظهر
لفظ الاسم وفیه بحث یطلب من المفتاح قوله واو بمعنی الی او الا اذا قلت
لالزمنک او تعطینی حقی کان المعنی لالزمنک الی ان تعطینی حقی والاکثرون
قالوا او بمعنی الی ان وتلک العبارة معترض علیها لان او المضمرة بعدها
ان لو کانت بمعنی الی ان لکان التقدیر فی قولنا او تعطینی الی ان ان
تعطینی وهذا خلف من القول والمص ترک تلک العبارة دفعا لهذا الاعتراض
وانما کان النصب بان ههنا ولم یکن بها بنفسها لانها فی الاصل من حروف
العطف فلا تکون عاملة فی الفعل فان قلت انها لیست ههنا للعطف
لانهم فسروها بالی او حتی او الا قلنا وشیء من هذه الحروف المفسرة هی بها
لیس بعامل ایضا فی الفعل فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو الصرف
هی الواو فی نحو قولک لا تاکل السمک وتشرب اللبن وتسمی واو الجمع وانما
اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لکانت لا تخ من ان تعمل
اعتبارا لاصلها او لمعناها الذی عرض لها فی هذا الموضع وکلا الاعتبارین

لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف
والاشتراك وشيء من حروف العطف لا تعمل النصب واما الثاني فلان معناها
العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا
انه بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل السمك
مع شربك اللبن فله ان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة وليس له ان
يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه على كل واحد منهما فقل لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة
منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك قوله
والفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب
باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه اذ كان يجب دخول ما دخل فيه الاول نحو زرني فلاكرمك مثلا قصدوا
الى صنيع يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني
بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان
بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة
فاكرام مني ففي اضمار ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذا النهي كما في قوله
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال
غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا
فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا

لان الكلام مصنوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني
وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث
بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى
ايكون منك تعريف بيت فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفق
اي ليت لي مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته للتمني
هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ولن تحثه الا على ما توده
وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل الاستفهام
عن ترك النزول وانما القصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب
بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع
ان المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلاثة اقسام قسم جائز
فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على
ما مر وقسم يجوز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثا
وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان
يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث

اى اتيتنا تحدثنا وهذا معنا قولك ان فعلت فعلت الا ان يكون ذلك باضمار شرط
قوله والجازمة لم ولما لنفى الماضى انما عملت لم لاختصاصها بالفعل
وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل
المضارع فتنقله الى معنى الماضى كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل
سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم فى هذا
النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضى لانها
لما كانت عاملة والعمل يظهر فى المضارع دون الماضى الزموها فى المضارع
ولم يجيزوا دخولها على الماضى كما اجازوا ذلك فى الشرطية لان الاصل فى حروف
الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضى فعدل
عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضى وقد وجب
سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضى الذى هو الاصل لما جاز
دخولها على المضارع الذى هو الاثقل قوله وفى لما توقع قيل
ان لم نفى فعل ولما نفى قد فعل فلما فى النفى بمنزلة قد فى الاثبات وفى قد
معنى التوقع فكذلك فى لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذا لما
يركب وقيل فى لم ضمت اليها ما فازدادت فى معناها ان تضمنت
معنى التوقع والاستطالة زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم ولم ينفعه
الندم اى عقيب ندمه ولو قلت بلما كان على ان لم ينفعه الى وقته هو قوله
ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لشبهها ان فى لزومها المضارع ونقل
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه محزوما به الى كونه

مشكوكا فيه وانما كسرت وهو من حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح على
ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد الذى يدخل على المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة
التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف
وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لانهم شبهوا فلى من فليستجيبوا
بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسور فسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين
ثم نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد
حيث قالوا عضد قوله ولا للنهى انما عملت لا فى الجزم لما ذكرنا فى
لام الامر ثم النهى قد يكون للفاعل والمفعول غايبين او حاضرين او متكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا اضرب
ولا نضرب معا قوله وان فى الشرط والجزاء اى وضعت للشرط وهى
تقتضى جملتين تجعل احدهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل
الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان تكون عاملة فاختير لها
عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف وهى اعنى ان للمستقبل
كما ان لو للماضى وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها كانت للماضى
والماضى لا يستحق الاعراب فيحرى ان لا يعمل الحرف الذى وضع
له وجملة ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت
ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فانى اعطيك
قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى

ان تكن خرجت امس على معنى ان يقع خروجك امس لانك تقول ذلك محوزا ان لايكون قد خرج وذا كلام على وجهه قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين

اعلم ان فعلى الشرط والجزاء لم يخلوا من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان

مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضى الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني

فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انها في محل الجزم على

معنى انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما

واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرناه واما

القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك

وآتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول حاله وهو الرفع فهو مرفوع

لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا

مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط نزل الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشد

وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز الرفع

والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة ويروى حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لما لي منع عنك

وقال ابو عبيد يقال لمال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله ويجيء الجزاء

بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا يقدر فيه على الجزم

تدخله الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا

قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله

فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون الجزاء ممتنعا عن تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم والحاصل ان الفاء تدخل حيث لا يقدر

فيه على الجزم فلما كان ما بعدها اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن لا يقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك

النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا في تاويل المستقبل نحو ان خرجت وأما اذا قلت ان خرجت فقد

خرجت امس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع

الفعل المجزوم لرجاء من نحو قولك ان تأتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه

وبين الذي فيه الفاء ان الجزم ههنا كما عنى في الماضي المجرد من الفاء مقدر

في الفعل وجه لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة المجموعة لان
تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى انك اذا
قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك
تقدر الجزم في المجموع فيتأول الكلام على معنى فعل خبري ظهر فيه نحو ان تلقه
يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل
يكن ذلك لوجوب اذ يقع ضحكا او ما اشبه ذلك واما في قولك ان وجبت
وجبت فلا حاجة لك ان تتأول الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان جعل
الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وجب ان يستعمل بغير
الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل
مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على
معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة
الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها
قلنا ان الجزم فيما ابانه ما اريد بالحرف من المعنى وحفظ عن الالتباس
نحو ان يلتبس اذ المراد بها الجزاء بالتي هي للنافية وليس اعراب الاسم لهذا
الغرض لانه يدل على معنى مقرر ليس في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق
بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب عمرا زيد ليعلم به معنى
ضرب او معنى زيد وعمرو وكما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه
المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه كان الفعل له طرفان في اقتضائه
فاحب ان ينفصل احدهما عن الآخر فوسم وجزم بان مضمره اذا قلت

ايتني

ايتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط وقد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ايتني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اثبت بعده باكرمك
مجزوما علم انه لاتيانه ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى
ان اعرف بيتك او ان تعرفني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده
بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا
النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واثبت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد
يأكلك كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل الا عليه لانه نفي
فلا يدل على الاثبات فالواو لهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت
ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتأتى
ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان
يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل
يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا والاولى ان يصرف عن
هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي ما هي ان النفي
اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر
ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها
غير ثابت الوجود وعلى هذا التمني ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت
بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على

ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام
نفيا والوصف لا يكون نفيا من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع
انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبق نحو
قوله فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه نحو فذرهم يخوضوا في خوضهم
يلعبون اي لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت
تغلب عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي
تسعة اعلم ان من الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار
بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب
زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا او ان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن
حصره ولا يقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال
ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا الحكم باسمية وبني
لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت
على تاويل اي انسان تضرب اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا
بالابتداء على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية
وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا تجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم
على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني
من يختص باولي العلم وعلى هذا نحوها تصنع اصنع اذا المعنى شيئا ما ان تصنع
اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياع اتي به وجعل نائبا مناب
حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن افرح كان

مرفوع المحل بالابتداء وهذا يبعد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان
الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدا وقد خلا الجزاء مهنا
عن العائد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى
انسان ما ان ياتني اكرمه فهو مهنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين فمتى من الظروف
الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا
على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما
ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا انى
وهي بمعنى كيف لانها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق
الاحوال فانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع
اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان تكون الاصل ما ما على ان تكون الثانية
زائدة منها في اينما فاستثقلوا فابدل الالف الاولى منها هاء تحسينا للفظ والثاني
ان يكون مه وافقا قبل ما الشرطية بمعنى كف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا
حيثما واذما وهما بمنزلة اين ومتى الا انها لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما
قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة لا فيهما من الابهام والاضافة
منافية واذا الحقنا ما ابطلت للمجازاة قوله واي يكون واحدا
ومن اثنين وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف
الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا وكون النكرة شايعة اضيف اليها
واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى آخره فلا تستدل

على اسميه من الكلمات باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه
والاضمار يختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها
نحو ايهم وبدخول التنوين نحو اياما تدعوا ومن الدلايل لا تعم جميع من الاشياء بل
تختص بعضها لان اذ ما وحيثما لا يدخلها شي من ذلك والدليل العام على
اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها
مقتصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تتعرى من
الاعراب المحلي على تقدير والحرف لا يكون له اعراب بوجه قوله ومنها اسماء تنصب
اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير
فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم اي نوع
تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة
وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان يضاف
الى امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها جمع المصحح
مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلاثة غلمان لانه للكثرة والثلاثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلاثة غلمة فان لم يكن الاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلاثة شسوع لفقد السماع في اشسع
واشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس
ثلث مئات او مئين لان المائة تبين الالف الا انهم استغنوا بلفظ
الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر وفيما دون
الثلاثة لا يجوز الاضافة لان لفظ اسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة

على الجنس والعدد جميعا نحو رجل رجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما يعين من الاعداد نحو
قول بعضهم ثلاثة اثوابا الا انهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة كقوله
سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون و قد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد
نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة
على ما عسى يجي في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة
على الجنس والنكرة المفردة تكتفي ذلك فاختاروها لانها اخف واما المائة فانها
تضاف الى ما يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم
لان المائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين
من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما يبينها مجرورا لتكون كعشرة ولم
يجمع لتكون كتسعين توفيرا على الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا
مثناها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الالف واما عد الاعداد المركبة
من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في ثمان
الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز
الى غيرها فيحرى ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون
ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في القياسية قلنا انه جعل الاسم
التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة
فهو ينصب ما بعده على التمييز فصح تعديده من جملة القياسية واما ان احد
انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان

قائمة بعدد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم
التام المبهم الممتنع من الاضافة فسبيل هذا ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع
قوله والثاني كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع
للكناية عن العدد وهي للكثرة ويستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما
الاستفهامية فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز بها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون
رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين
وقد سقط للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل
وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس
لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما تبينت بالاضافة اشبهت
باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة
بالخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة رب فجر ما بعدها
حملا على رب وجريا على عادتهم في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب
في الخبرية حيث تتعذر الاضافة وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في
الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير
وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب
وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في وجهيها مبتداء ومفعولا
ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير او اعشرون من الرجال عندك
وكم رجلا او رجلا لقيت اي كثيرا او اعشرين وبرزق كم رجل او رجلا اطلقت
ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام

والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروهما مجرى واحدا في الحالين
ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك لها ثم ان كم لما كان
اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليها حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو
كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كاي وكاي كلمة ركبت من
كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصب مميزها
لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي بوزن
كعي وكائن وكاء بوزن كاع وكيئ بوزن كيع وكاء بوزن كع واكثر ما يستعمل
مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا كذا كناية عن العدد
ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انها لما ركبتا
تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها
ولذلك يستوي فيها الذكر والانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال في هذا
هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب
ما بعده نحو عندي كذا درهما كانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان يبين
لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت
عدد ما درهما والله المعين قوله ومن السماعية العاملة في الاسماء
كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويد الى آخره اعلم ان من الاسماء
قد يؤتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسدون
بها مسدها ولنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سياتي
فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل واستوى فيه الواحد والمذكر

والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه
الاسماء قد يكون امرا وقد يكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد
زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص هذا النوع
من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العامل واما اسماء الاخبار
فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها
رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف
منه الزوائد سمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع معنى
المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني ولهذا استوى فيه الواحد والاثنان
والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع
وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا
منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو ساروا
رويدا اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف لمجرد الخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك والنجاءك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا
فهي اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهي اسم لدع نحو بله زيدا
اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد
بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى
هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل وقد جعل هنا
اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغني عنها فجعلت هنا
اسماء لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد

وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيها
الحركات الثلاث وقرئ بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان
زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها ما توكيدا نحو شتان ما زيد
وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة
لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو بمعنى شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند
شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم عن
القياس لكون ما بينهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد
جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز
كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة
عجفاء واخذ يسنها فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامرأته
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلته مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة
الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلاث مبالغة ليست في مسمياتها
اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان نفسر هيهات ببعد
فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود
بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده
فيه واستبعاده له وكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وما ابعده من جهة
المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن السماعية اربعة
انواع من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلة
في المبتداء والخبر كظننت واخواتها الا انك تقول كان زيدا اخاك ثم تسقط

كان فيكون ما بقي مبتداء وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا
قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان كلاما
مفيدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا تلفظت بالمبتدا وحده
وانما رفعت هذه الافعال المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية
في اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت عنها الدلالة على الحدث
وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام
زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوضت الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يكتف
على مرفوعها قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار
الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله
يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان ترتب على زمان سابق لم يوجد فيه
ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله
في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد
الى عمرو وهي في هذا الوجه تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين
قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان
الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبر
اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان
نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير منه فكان هذه هي

الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر
وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو
ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته
اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة معان احدها ان تقرن مضمون
الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم
وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان تكون بمعنى الدخول
في هذه الاوقات كاعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت
الصباح والثالث ان تكون بمعنى صار من غير ان تقصد بها الدخول في
الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى
زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا ان
المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان
ينبغي ان يقول اصبح واختاه واخواه الا انه تساهل في العبارة
قوله وما في ما زال واخواته نافية اعلم ان ما في اوله من
هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما فيما
عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته تجري
مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان
زيد الا مقيما لان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ابرح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال الا انه لا يستعمل الا مع الحرف

الثاني وقد تحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تالله تفتؤ
تذكر واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها
في تأويل مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت
اجلس ما دمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك
ولهذا كان الواجب فيها ان تتبع بكلام قبله لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه
قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول
غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال وكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وليس هو
فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه
الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان
منه فالقياس لاس كهاب او ترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما
فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان لما صدر الكلام فلا يتقدم ما هو من
شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق
بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما
وهو اختيار اكثر البصريين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا
صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فهو بالحري ان لا يعمل فيما تقدم لانحطاط
رتبته عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة
اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث

الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع
فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو
عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة
قارب زيد الخروج الا انهم الزموا ان مع الفعل لكونها للتقريب الفعل
المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك دل على مقتضاه واوضح
للغرض المقصود منه لان ان لا تكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان
مع ما صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فتكون اذ ذاك بمنزلة قرب
ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا
يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في
الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد
فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما
في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز
في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع
على البدلية كما في قوله وما كان قيس ملكه ملك واحد مجيء النصب صريحا
في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ترفع الاسم ايضا وخبره فعل
مضارع بغير ان متاول باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا
استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته
على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض

من قال فأبت الى فهم وما كدت آئبا وانما حذف أن مع كاد وأثبت
مع عسى لان كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت
الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة
على الاستقبال الا تراك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف على الاستعمال مع كاد وأثبت
مع عسى وقد شبهه بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر بينهما
هو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه
على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعملته العرب لقرب الشبه من الشيء كما
جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد انه قريب من الامارة
قد حصل بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان
هذا ذلك قوله وكرب يستعمل استعمال كاد وعسى اعلم ان ام الباب
هي عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا وجعل
وأخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان
يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء قوله
والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان
ماضيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة
المذهب الاول لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها والمسألة طويلة الذيل
والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس الممدوح

والمذموم ابدا الجنس لا يوجد انفكاكهما وحصولهما في زمان دون زمان
جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي
ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال
وهو على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستقرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو بمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما
فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص
بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس
او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل
وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول
نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز
وقوع سائر المعارف ههنا نحو نعم زيد انسانا ونعم هو وهذا وذلك
احد وكذلك نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى انك
قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان
زيد وعمرو وقد قصدت كل رجلين ولا يقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان كل
المراد باللام للجنس لانك اردت ان تكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك
قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس مجموعهما وكذا الجمع في قولك
نعم الرجال اخوتك قالوا وانما آثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لانهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلها لام الجنس ايذانا
بانه في الممدوح والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم

الواقع بعد الفاعل وهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه مذهبان
احدهما ان يكون مبتدأ مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ
ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر وهذا عني لام الجنس
لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ اغناء عن الضمير العائد اليه ونظير ذلك
قول الشاعر ع فاما القتال لا قتال لديكم بل ان القتال في قوله اما القتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له والضمير فيها له الا ان اشتمال القتال الثاني لكونه
منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه يسد مسد العائد اليه والمذهب الثاني ان يكون
خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته
فقيل زيد اي هو زيد وهذا على كلامين والاول على كلام قوله
ويضمر الفاعل انما اضمر الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد ولان
السامع اذا ورد عليه ما لا يعرفه يحرك تطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
منبه والبيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للفهم ولا شك
ان هذا اكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد واصل
نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب
على التمييز كما في عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار
بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند
الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا

المراة هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها
منهاج الامثال والامثال لا تغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلف
فيها اسم هي ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم
اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو الاقوى
وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها به وذهب
آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول
حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص
بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي هو
في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا لكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضلا
للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها ان يكون
حبذا مبتدأ او زيد خبره وهذا انما يتاتى على قول من يغلب عليها الاسمية والثاني
ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل
حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قال حبذا
من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبره
المقدم عليه وهذا عني اسم الاشارة اغناء عن الضمير فمن جعله فعلا كان متضمنا
لضميره والخامس ان يرتفع زيد بما عليه حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب
عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اي يلحق ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم
لا يفارقها في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار
مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم ولكن

على حذف المضاف والتقدير بئس مثلاً مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز
اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط التجانس بين الفاعل والمخصوص لان المخصوص
كالمبين له وهو المبين لابد وان يجانس المبين قوله والنوع الرابع
افعال القلوب انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك او اليقين
وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت الاربعة بمعنى معرفة الشيء
بصفة يريد بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك
كريما وابنه جوادا او وجدت زيدا ذا الحفاظ ومن الافعال تدخل على الجملة
من المبتدا والخبر كما في وان اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين كظننت
زيدا عالما او علمت لان من الافعال تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى فنصب
كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدا مفعولا اولا والذي كان خبرا
مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا ثم ان لهذه
الافعال خلا حسبت وخلت معاني اخر لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت
فهي اذا كانت بمعنى ترجح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى يظنون
انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة
لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت
فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني كقوله تعالى
زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات
فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذلك رايت قد يكون من

رؤية البصر ووجدت الضالة قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار
على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر فكما
لا يستغني المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني احد المفعولين
عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما
اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان
تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي
ويمنع قوله والغاؤها عند توسطها او تاخرها اعلم ان لهذه الافعال
ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا
كانت متقدمة لان التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعان الثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد
ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا وانما استويا لان واحدا من المفعولين
تقدم والفعل واقع بينهما فهو متاخر من جهة ومتقدم من جهة الثالثة التي يكون
الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل لا حظ له في التقدم بوجه
فضعف امره وحسن الغاؤه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من
الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت
زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم
وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احال قوله والتعليق بالاستفهام
والنفي واللام انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام تقتضي صدر الكلام وكذا اللام
ويجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت

لزيد منطلق كان الجزآن في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم
لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال
لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة
لفظا فكانت معملة من جهة غير معملة من جهة فشبهت بالمراة المعلقة وهي
التي ليست بذات بعل ولا مطلقة **الباب الرابع في العوامل المعنوية** قوله
الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم
ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من العوامل
اللفظية لاجل الاسناد وانما تقيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري من العوامل
ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان
بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا
عن العوامل لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد عن حكم النعيق
واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب ورتبة الاول بالفاعل لكونه
مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه
الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل اذ العامل
عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده في هذه المثابة فوجب ان يكون
عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتداء والخبر يترافعان ووجه الفريقين مذكورة

في الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو
كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من
ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتدأ هو العامل في الخبر وما ذهب اليه آخرون
من انهما جميعا اعني المعنى والمبتداء في الخبر عاملان جميعا قوله وحق
الاول ان يكون معرفة والاصل ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع
الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند
مخاطبك لتحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة
من المعرفة بشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس
وعلى هذا كل موضع يبتدا فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما في الاستفهام
والنفي وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفي لعموم النفي بالمعرفة وارجل
في الدار ام امراة لانه متاول بايهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لامنهم الالتباس
فيها اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجيئان
معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب متصورا الشيئين ولم يعرف
النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف
ان شخصا قد انطلق فتقول له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته
بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة فحسب وجدة استفهام الكلام وقولهم
الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا والثاني ان يقال
للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه واعلم انهما

إذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف إذا كان الخبر نكرة فلو
قلت المنطلق زيد وزعمت أنك قدمت الخبر على المبتدأ لم يجز بل لو ذهبت
تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره ولا يقال إن زيدا يدل على الشخص
متعين للإسناد إليه فيكون مبتدأ قدم أو أخر والمنطلق يدل على المعنى
المنسي متعين للخبرية متقدما كان أو متأخرا إلا أنا لا نجعل زيدا خبرا إلا على
تأويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لأن يكون مبتدأ أو خبرا فأيهما
تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي وذكر أبو علي أنه يجوز تقديم
الخبر وإن كانا معرفتين فإنك إذا قلت زيدا أخوك ومرادك أن تخبر عمن يعرفه
المخاطب بأخوته بأنه مسمى بزيد كان أخوك مبتدأ وزيد خبره وإن كان مقدما
ثم الاختلاف إنما هو في موضع الالتباس أعني ما إذا كان كل واحد منهما صالحا
لأن يكون مبتدأ أو خبرا وأما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد فههنا
لا يلتبس أن المراد الإخبار عن أبناء الأبناء بأنهم بمنزلة الأبناء لا عن الأبناء
بأنهم بمنزلة أبناء الأبناء قوله والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع أكثر
الكوفيين على أن الفعل المضارع إنما يرتفع بما صدر به أوائله من الزوائد الأربع
ومذهب أصحابنا أن رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الأسماء
فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لأنه وقع موقعا يصح وقوع الاسم إذ لو قلت
زيد كاتب كان أسد كلام فعامله إذا معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وإنما
وجب أن يعمل الرفع لأن الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في أقوى أحواله من

المشابهة بالاسم فعمل أقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب أن تعلم أنه ليس
من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه أو قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي
مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا أن يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا
قال لأنك تقدر أن تقول في زيد ضارب زيد يضرب ويضرب زيد فوقع
الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ أخرى وهو اسم محض ومما
يدل على أن وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط أنك تقول يقوم الزيدان ويقوم
الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون
لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة
وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب أن لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم
إذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لأنا نقول إن الأصل أن يقال كاد
زيد قائما على ما سبقت إليه الإشارة فإن قلت فعلى هذا وجب أن يرتفع
الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة
محضة لأن العامل إنما يعمل بعد استحقاق الكلمة الإعراب والماضي لا يستحق الإعراب
فأنى يعمل فيه العامل ألا تراك تقول من أين جئت فتفتح أين وإن كان قد دخله
الجار لأنه مبني غير مستحق للإعراب قوله والمعنى الثالث عامل الصفة
اعلم أن صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والأخفش
يجعل العامل فيه معنويا فإذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم
ورأيت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور أو مرفوع أو منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما أن وقوع المضارع

موضع الاسم وتعرّي المبتدإ من العوامل اللفظية للاسناد كذلك كان ابو علي
يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزلت منزلة الجزء من الموصوف
فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت
انا فيه ما كنت حاملا للاناء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة
ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول بقولهم
يا عمر الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد
نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل
ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما بان كان احدهما
اعرابا والاخرى بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما
اختلف حكمها ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي
هجي فيه كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجوادا فقد سهى اذ
لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى
النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون
العامل فيهما واحدا كما في مذهب اهل البصرة الباب الخامس فصول من العربية
الفصل الاول في المعرفة والنكرة قوله المعرفة ما وضع ليدل على شيء
بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف
طارٍ عليه على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لا يختص بواحد من
جنسه فيكون شايعا في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع

قوله ولم يتناول الشبيه احتراز من سائر المعارف فان قيل لا حاجة
الى هذا القيد لان اسم الله علم ليس له شبيه حتى لم يتناول قيل هذا على زعم الكفار
فان في زعم الكفار له شركاء كما قال الله تعالى اين شركاء الذين زعمتم

ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة
الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق
بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة
كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته
لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض
التعريف وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع
معرفة فاذا اضمرته وقلت ضربته كان ضميرا معرفة لما وانه زيدا في قولك زيد
ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف
هو الضماير لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف
انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني
العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه
غير متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا
قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيد
بقيد الخاص احترازا عما ينكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ
العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد
يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام
التعريف لجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء
بها الا انها لا تثبت للدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما
التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون

المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فرد من افرادها فان كان الاول
كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان لتعريف
ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة
قد يكون بشيء يمكن اثباته لجميع افرادها نحو ان الانسان لفي خسر فقالوا ان اللام
لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك فيه ولا يسمى الاستغراق نحو قوله
واخاف ان ياكله الذئب فاللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق قوله
والرابع المبهم وهي شيئان قالوا ان المبهم وهو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم
والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون
بحيث يستغني عن قصة او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات
وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها
الى الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها معنى شيء ولا جنسه كالمضمرات
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان
في حال الرفع وهذين في حال النصب كما قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا اللذان
واللذين قلنا عن هذا جوابان احدهما انا لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على
حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال النصب والجر كانهم صاغوا الضماير في
الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك هاهنا ولا شك
ان اختلاف الصيغ لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا حذف
الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان

ومما تحقق ما قلنا ان حكم التثنية ان يكون المثنى نكرة بعد التثنية الا ترى انك تقول
هذا زيد الظريف فيكون معرفة فاذا ثنيت وقلت هذان زيدان الظريفان
فيكون زيد بعد التثنية نكرة حتى لو اردت التعريف ادخلت اللام فقلت
الظريفان وذان في تثنية ذا معرفة مثل ذا فيكون ذان صيغة مستانفة للتثنية
كهما وانتما في تثنية هو وانت

ورجلان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت
قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد
لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذي التي ومن وما الموصول
ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة لها نحو الذي ابوه قائم زيد وانما عرفت
بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمي وانما
زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ
متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم يجد له ذلك الانتظام
ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو جاءني
من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى
الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار او اباك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب
ان يكون من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي يتطرق عليها التصديق
والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال
الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا
قلت الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس
بشيء معلوم فيكون تبيينا للمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي
ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان متعجب
بما يستبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارا

نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضربت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد في
الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل
هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزلا منزلة اسم واحد فلا بد من
شيء يصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو قوله تعالى
أهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء آية في التنزيل من باب الجنس
الا وحذف العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى كما يقوم الذي يتخبطه
الشيطان من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات
فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك
وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا
الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا
قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان يكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم
يعرف عينه فافدته بذلك تعيينه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم
من الحضرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان
وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم قوله
والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او
غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل وغلام من عرفته وقد ذكر في باب
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسب من المضاف اليه

ما بال عيني كرما قد جنت
مسلمة تشتكي لما عرفت
دار لسلمى بعد حول قد عفت
بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بوقف فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف
اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم الفصل الثاني
في المذكر والمؤنث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء احترز
بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان
ابدالها جعل حقها كالتانيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت
واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه
قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف
كما تجيء للتانيث تجيء لغيره ايضا للفرق بين الجنس والواحد منه كالتمر وتمرة ومنه
ضربة وقتلة وللمبالغة في نحو علامة ونسابة وللتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة
على النسب او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك نحو قيل دخلت التاء في علامة
ونسابة للتانيث فكانه قيل جماعة علامة اي انه ليس بعلام واحد كانه جماعة
من العلماء وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فرعا للاصول
فرعية التانيث للتذكير قوله والالف الالف تجيء للتانيث مقصورة
وممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي يكون فيها الالف المقصورة قد يكون
مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى
بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين
فان الفعلى قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وذكرى وقد يكون للالحاق
كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من لحاق التاء وروده
غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا يورث عدها سآمة

قوله وهي على ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوانات
كالمراة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح
كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاوثر معه الحاق
العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا في ضرورة الشعر
واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا مستفيضا وان كان الاحسن
طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر
القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يلهه لم يبق له تلك القوة
فيستغنى عن الحاق العلامة لا محالة والاحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه
موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل
يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين
لان البهائم لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها
ذلك القصد فاشبه التانيث غير الحقيقي فاجري سار الناقة وان لم يجز جاء هند
قوله واللفظي على ثلثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة
التانيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحدا لفظا
قدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدرت التاء
دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى مؤنثا
سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان
ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد الى الضمير نحو الشمس طلعت وبالتصغير
اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف

سواء كان للجمع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا باسناد نحو لدغتني
عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث على ما قد سلف
في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة ووريئة حيث ظهر التاء في الرباعي وعكسه
عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان جمع المكسر
فرع على جمع التصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كان تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا
غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا
فرق بين جمع المذكر وجمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال
نسوة قال جار الله العلامة نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث
اللامة وهي اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء
وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع
بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما
عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل اكتفي باخر الواحد واو ونون
بخلاف جمع التكسير فانه استونف له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل
مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند
اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ
الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم تلحق العلامة لم يعرف اسناده
الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيء بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع
الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع ههنا كان الخبر المفرد حكمه

حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك
هكذا وكذا واقع موقعه يتبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق
العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته الى الضمير المستكن
ولكن تسنده الى ضميره البارز نحو الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان
والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمس عشرة
خلت وما ذاك بضرورة لازب قوله والناس والانام والرهط مذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس
قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا من الهمزة والا لم يجتمعا
معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام فيه
بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان يكون كظبية
ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك
الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط
ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا
انه قد يذكر ويونث بدليل الآيتين اللتين اوردهما المص الا ان تانيثه ليس بمعنى
الجمع بل التاء مقدرة فيه والاوجه ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم
الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما
دخل فيه النساء على سبيل التبع فاما القوم يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها
من لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويونث وان صغرت لم يدخل

فيه الهاء وانما يلحق تاء التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل
الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المص يخالفه
حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل والتمر
مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس
ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر
ويونث اما التذكير فللحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد
صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت
شاة مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس
اذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وهذه حمامة ذكر قوله وتانيث
العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جمع اشياء وانما انعكست قضية
التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا
قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد اثبت التكبير فاثبت
العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستحسن الغاء الفرق ومنع عن زيادة
تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء هكذا الى الثلثة
الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس قالوا للمذكر
واحد واثنان وللمونث واحدة واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد
عشر الى تسعة عشر تونث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع

ما يتنف عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اثبات علامة التانيث فيهما لامتناع
اجتماعهما فى اسم واحد فنقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة تؤنث احدى
ولم تسقط التاء التى سقوطها علامة التانيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا
التانيث اعنى اثبات الالف فى احدى وسقوط التاء من عشرة وفى المذكر
تسقط التاء من عشر كيلا يجتمع علامتا تذكير فى اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا
وفى اثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا
الى تسعة عشر تثبت التاء فى الاسم الاول فى المذكر وتسقطها من الاسم الثانى وفى
المونث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما ما لحق
باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلاثون فالمذكر والمونث فيه
سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة قوله والاسمان مبنيان على
الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين فى الاعداد المركبة واما اثنا عشر
فانهم اعربوا اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثنى عشر ومررت باثنى عشر
وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه اعنى عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل
انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثنانك كذلك
لا يجوز اثنا عشرك كما يقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا
فلا يكون مبنيا الفصل الثالث فى التوابع وهى الكلمات التى لا يمسها الاعراب
الا على سبيل التبع لغيرها وهى خمسة قوله اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون
بالتكرير فايدة التوكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان فى كلامهم المجاز
نحو مررت بزيد اى بالمكان الذى يقرب منه زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك

اذ لم يناده الا جبريل عليه السلام فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذى
فى مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز الذى فى قوله فنادته
الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاء زيد نفسه ولا يسوغ فى النكرة لا تقول جاءنى
رجل نفسه عند اصحابنا البصريين لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابت
العين كالمعرفة فلا تفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثانى
ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان
الليلة موقتة فيجوز ان يقام فى بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذى
وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا
وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجئ فى الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو
جاءنى زيد زيد وهو الذى عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا وانه جار فى كل شئ من
الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وبتكرير غير صريح نحو جاءنى زيد نفسه
وهو الذى عبر عنه المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا
ثم ان لفظ النفس مثل العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمونث
ويسند الفعل اليهما اسنادا مستمرا نحو جاءنى نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا
المثنى لما سبق فى هذا الكتاب انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا جمع او شئ
ذو اجزاء معقودة نحو قرات الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك
اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون فى معناه وهو اتباع لا يجئ الا على
اثره ولو قلت جاءنى القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد

غير المعجمة وروى بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان يُبتدأ
بأكتع ثم أبصع ثم أبتع بعد أجمعين وعن بعضهم جاء في القوم
أكتعون وليس بالأعرف وأما جمع بين كل وأجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم أجمعون لأنه إذا قال كلهم أفاد ذلك الإحاطة بالجنس فإنه لم يبق واحد منهم
إلا وقد سجد إلا أنه لو ترك غير مضموم إليه أجمعون لكان لا يُدرى أسجدوا
في وقت واحد أو في أوقات مختلفة فقرن به أجمعون ليفيد الاجتماع
ويدل على أنهم سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره أبو العباس

قوله الصفة وهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ذكر بعض أن الصفة
هي ما يذكر بعد الشيء ليدل على بعض أحوال ذاته تخصيصاً له في النكرات نحو جاءني
رجل عالم وتوضيحاً في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وفصل هي التفرقة
بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين
مشتركين في اسم رجل وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم
سبحانه وتعالى أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التأكيد كقولهم ذهب
أمس الدابر ثم اعلم أن الصفة إما أن تكون بحال الموصوف أو بحال ما هو من سببه
فالأول نحو مررت برجل عالم وأما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير
ليس بحال الرجل وإنما هو حال العدو وهو من سببه والغرض بالسببي أن يتصل به
ضمير راجع إليه فإذا عرفت هذا فاعلم أن الشيء يوصف بخمسة أشياء الأول
ما كان فعلاً للموصوف أو لشيء من سببه نحو مررت برجل قائم وامرأة قاعدة فإن مثل
هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد إلى الموصوف وكذلك مررت برجل

قائم أبوه فترفع الأب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لأن الفاعل من سببه وفعل
ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلام لم يجز لأن القائل
ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف
أو من شيء هو من سببه نحو رجل طويل وطويل أبوه والثالث ما كان غريزة
كالفهم والكريم والعاقل والفرق بين هذا وبين الأولين أن من الصفات قد تكون
علاجاً وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من أفعال الجوارح كالذهاب والقيام
والقعود وغير ذلك وأما الحلية فعلى ضربين أحدهما ما يعرف بالعين كالطويل والقصير
والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر
المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحاً
ولا مشاحة فيه والرابع النسب نحو هاشمي وبصري والاسم الحقيقي إذا نسب إليه
صار وصفاً تقول هاشم أو بصرة فلا يصح الوصف به فإذا نسبت فقلت هاشمي
انخرط في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل
هندي غلامه فترفع به الفاعل لأنه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى سائر الصفات
في إلحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن وشديد في مشابهة
اسم الفاعل والخامس ما وصف بأسماء الأجناس بتوسل ذو نحو مررت برجل
ذي مال فإنهم إذا حاولوا أن يصفوا بالأجناس لم يتأت لهم أن يقولوا رجل مال
أو امرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس
فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب
مال وصاحبة سوار إلا أن صاحباً لا يلزم هذا المعنى لأنك تقول مررت برجل صاحبك

بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف
الى المضمرات والاعلام لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان
لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد
الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية او متزينة واما الذوات
باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في الشيء
كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا
لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت
بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجراها فيه اليوم كونه معرفة
لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم اعلم ان
اعراب هذا الاسم حالة الانفراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف
في صدر الكتاب واما في المونث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت
بامراة ذات مال وكذا الجمع من نسوة ذوات مال ومررت بذوات مال
ورايت ذوات مال بالكسر حالة النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع
فكمسلمان ومسلمون فو فه وكل صفة يتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافق الموصوف في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت هي الموصوف
في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث
والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومونثا في حالة
واحدة وهكذا حكم التنكير والتعريف لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان لا يكون واحدا

وجها

وجها لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان تقول جاء في الرجل ظريف
لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن
احدهما موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك
حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل
عليهما جميعا فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف
اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما
سواها فلك ان تقول برجل حسنة جاريته وبامراة قائم غلامها وبرجلين
ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوتهم وذلك لان الصفة التي هي فعل لسببه
لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا
اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المونث
مذكرا نفسها الا ان من الصفة بعود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل منزلة
صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف
بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فتكون الصفة
فعلا له اعني كريم الاب بدليل احتماله ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب
يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب
ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب لما ذكرنا فو فه
والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين والايضاح ورفع الالتباس
وهو المقصود من الكلام والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا
قلت مررت بقومك ثلثهم كان ثلثهم مجرورا بحرف جر اخر حتى كانك قلت

مررت بقومك ثلثهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن
منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم
تكرير العامل لان البدل يترك اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه
فوق بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية
الاول فاك جاد الله وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه
ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول
واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر
الى المبتدا ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا
اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد وله دخل فيه
من ضرب يرجع الى المبدل والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وثوبه بدل
من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل
الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك
الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود ولا ياتي الا في بداية الكلام والاحسن
ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه
الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين وهو ان البدل لا يخلو من ان يكون عين المبدل
او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل
تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل

الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا
وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستبدا بنفسه كانه ليس من التوابع الا
من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل عنه تعريفا
وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي نوعين شئت من الاخر نحو
قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا انه يحسن
ابدال النكرة من المعرفة الا ان تكون موصوفة لتحصل وتصلح تبيينا وايضاحا
قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد
للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد
فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد
وتقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك
تريد ممن يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة
ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا
وان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل
اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل ولم تقدر جريه
عليه لم يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صفته الطول على الجملة وان العطف
والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما
عند السامع اعرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد
لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام

الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول
وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف
عطف البيان ويوضح ذلك قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر
فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك
داخلا عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد
وقد ذكر ذلك في باب الاضافة قوله والعطف بالحروف
وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف
العطف تشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد اشتراكها
في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى آخر فتكون هي
اصلا والدلايل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة والليق
استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي رضي الله عنه من ان الواو تفيد
الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى
عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه
من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة
فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
فمتاول بانه لما اهلكها حكم بان الباس قد جاءها وبثبات الاهتداء ودوامه
واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكره

الحس منا فوقه واو لاحد الشيئين او الاشياء او يجي على ثلثة اوجه احدها
الشك نحو ضربت زيدا او عمرا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك شك جوزت
له ان تكون ضربت عمرا فاثبت باو وافدت انك ضربت واحدا منهما وقد
تقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو وتدل على انك تستفهم الخاطب عن
احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه
ولم تجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شي موجود
يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق
بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف
التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني
نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن
سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها ووافقه المص حيث
لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة
اعلم ان ام تجي على ضربين احدهما ان تكون متصلة ولا تكون ذلك الا في الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والدال
انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما
والاتصال ان تكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى تكونا جميعا بمعنى
اي والفصل بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه
بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما

نحو زيداً ان كان عنده زيداً او عمراً ان كان عنده عمرو والجواب مع او لا او نعم والثانى ان يكون منقطعة وتقع فى الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك لما استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت سوالا آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة فى معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فرقاً بينها وبين المتصلة واما الثانى فكقولك انها لابل ام شاة كانك رأيت شبحاً من بعيد وظننته ابلاً فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون شاة فاضربت عن الاخبار آخذاً فى السوال عن كونه شاة فقلت ام شاة اى بل اهى شاة قوله ولا للنفى بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك فى ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهى للنفى بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لا عمرو فتدل على ان المجئ صدر من زيد لا من عمرو ولا تجئ الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءنى زيد لا عمرو واما بل فهى للاضراب وهو الاعراض عن الشئ بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيداً بل عمراً كنت قاصداً للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت فى ذلك فاضربت عنه الى عمرو فاكوا بل نقيضه لا لان لا تنفى عن الثانى ما وجب للاول وبل تثبت للثانى ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد النفى كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءنى زيد بل عمرو فابطلت نفى المجئ عن زيد واخبرت ان الذى لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءنى زيد بل ما جاءنى عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفى المجئ لزيد

ثم استدركت فاثبته لعمرو والثانى ان يكون المعنى ما جاءنى زيد بل جاءنى عمرو ويكون نفى المجئ ثابتاً لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك فى الفعل وحده دون الفعل وحرف النفى معاً واما لكن فهى للاستدراك بعد النفى خاصة نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو فهى اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفى دون الايجاب لا تقول ضربت زيداً لكن عمراً هذا فى عطف المفرد على المفرد واما فى عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى جواز الاستدراك بها فى الايجاب ايضاً نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور فى المتن الفصل الرابع فى الاعراب الاصلى وغير الاصلى الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذى هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج فى النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذى هو اضعف بالنصب الذى هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة فاعلاً فى المعنى وتارة مفعولاً بالجر الذى هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكاً للطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحداً البتة وكون المفعول واحداً فصاعداً الى السبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف ليحصل منهج التوازى والتعادل قوله والملحق بالفاعل حسنه جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه خلافاً لابن خصال لنا ما روى عن على رضى الله عنه انه قال الفاعل رفع وما شابه به

والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا
ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم فيكون الجملة الفعلية
متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا
او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدا ابدا
او في الغالب ثالث ثلاثة لافتقاره الى الخبر والى العايد منه اليه ولا شك في
تقديم الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق ما شابهه من الملحقات بالفاعل
فلا نعيدها قوله والمفعول حتى انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول
على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته
فيكون مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا
فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا ساير المفاعيل
وانما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول لجهتين فضلة في الكلام
مثله وللحال شبه خاص بالظرف لكونه مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان
العامل فيه بتوسط حرف قوله والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة
المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لانه مجرور لفظا مرفوع
او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين وكذلك
المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب
الفعل كله غير حقيقي اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا فيما سبق ان حق
الاعراب للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة ومحل
توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغها على

معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل
وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله
وقد يقال للاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون
اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل
كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير المرفوع وكذا اذا
قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت
هذه الاسماء نابت مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز
ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يكن اعرابها
لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا
بناءها وتحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف
الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها
اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير
صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء
فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه
قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم
ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع
فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت ضربا ضربوا وسكنا وهو ما نوى فيه
نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل
الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب

الذكر دون الغائب المونث فهذه الافعال لا بد اسنده الى ما استكن فيهن
من انا ونحن وانت او غيره لازم وهو ما يسند اليه الفعل تارة والى غيره اخرى
كالمنوى فى فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وهند فعلت وانه كما يسند اليه يسند
الى المظهر والبارز من الضماير نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن
فى الصفات نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هى فالصفة
جارية على زيد لكونها خبرا وهى لهند فابرزت ضميرها وذلك لازم فى الصفات
بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته الخطاط لرتبة الصفات عن رتبة الافعال
واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من
خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب
والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لجهيهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل
فهو جار مجرى المظهر فى استقلاله (تلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو
هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت والمجرور لا البتة اذ لا يمكن انفصال
المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز فى كل واحد منهما
ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به
الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا اكرمت بخلاف المجرور فو ــــــــ والفاظ
المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم
والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حالة الدرج
اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفونى

واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المراة والنساء والخلفة والمخاض
وكذا قيل للتثنية نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه
المتكلم وانما يقترن اليه غائب او مخاطب الا ترى انك اذا قلت فى قولك
نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول
انا وانا فعلنا فلهذا استوى فى التثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه
وبنى على الضم لانه يبنى على مقتضيين قوى ومثله قط وقبل واما انت
فهو ضمير الخطاب والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطاب لا محل لها من
الاعراب بخلافها فى ضربت وانما حركوا التاء كيلا يجتمع ساكنان وقالوا
انت وانت ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا اولا لمراتب الحاضر
وهو المتكلم وحركوا فيها النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت لكان غنة فى الخيشوم
واذا حركت آثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب وقالوا انت
ولو فعلوا مثل هذا فى ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد
وانما خص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمونث تغليبا لجانب المذكر على
جانب المونث والفتح خير من الكسرة لخفته ثم قالوا فى التثنية انتما وفى الجمع انتم
وفى الغائب هما وهم وكان القياس انتا وانتوا لان علم التثنية هو الالف
وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف
فيمن يقول انا ولانهم لو قالوا انتا انتوا لزمهم ان يقولوا هوا وهو واو وكان
يفضى الى اجتماع المثلين فى آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا
من الواو فى هوا هما لان الميم من مخرج الواو وهى اجدر على الحركة التزموا

الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو بدليل رجعة في الضرورة
والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها وضربتموه وانما حذف الواو تخفيفا
حين أمن الالتباس ولم يحذف الف التثنية لالتباس
التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به اولى وانما
ضم ما قبل الميم في ضما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا
حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل
حرف التثنية من جنسها في المظهر مضطربين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم
يجمعوا ههنا بالالف والتاء ابقاء للمخالفة بين الاصل والفرع اعني
المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا وضربن وشددت
لان الاصل همن وانتمن فقلبت الميم نونا وادغم واما المنفصل المنصوب
فهو اياي عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق للدلالة
على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء
في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص
امره بالاضافة واستدل بما حكاه من العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياا الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة
فما كان للمرفوع منها وهو التاء في ضربت وهي مضموما للمتكلم ومفتوحا للمخاطب
المذكر ومكسورا للمخاطب المؤنث وخص المتكلم باقوى الحركات وانما

فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكر في المنفصل وقالوا
ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن
جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا
نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه
واما في التثنية والجمع فنقول ضربا وضربوا وضربنا وضربن ولم يزيدوا الميم
فرقا بين المستكن والبارز اذ فيك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتما
للبارز في ضربت فلم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم الفرق هنا بالحاق
التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنا لانه قد دخلت هنالك التاء للخطاب
فزيادته مرة ثانية يفضي الى اجتماع التاءين وهو مستبشع جدا وقالوا
في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل
من الميم في الواحد ولا ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الغايب الواحد المستكن في نحو زيد يضرب
وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد
والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويتميز عن الاحوال بالزوايد
التي اعتقبت في صدره ونقول في الغايبين والغايبين يضربان وحجر يوتى كما قالوا
ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون
ونقول في الغايبتين تضربان ولم يلحقوا آخره التاء لان التاء في اوله يغني
عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في جمع الماضي ضربن ونقول في تثنية المخاطب
وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن

الا لا يمكن زيادة الميم لاجل الفرق الذي ذكرناه

وتقول في المونث المخاطب تضربين فتلحق الياء بآخره علماً للضمير المونث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا بالياء لانها علم للمونث ايضاً في هذي وتقول في تثنيته تضربان ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورةً وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب سواءً وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله يغني عن ابرازه ويومن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم ونون النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب يعمد بنون قبلها نحو ضربني ويضربني صيانةً للفعل من ان يجري عليه الكسر فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها جاز واحذفها للتخفيف مع كثرة الاستعمال عند البيت نحو اني وكاني ولكني ولعلي ولا يقال ليني الا في ضرورة الشعر واما اذا كان غير مجرور فلا يعمد نحو غلامي ولي وبي لان الاسم والحرف لم يجب صونهما بعض حالي عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانت مبنية على السكون عمد الياء معها ابقاءً على سكونها وتفادياً من ان تزيله الكسرة قوله وياء للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكناً في المرفوع وفي المنصوب باقياً على حاله انما اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل

لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل ذلك مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظاً خاتمة الكتاب كما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادراً لما ثبت ان الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق اي رب مهمه مسود الجوانب خالي الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يونثه ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمايم اي عن صبي ذي تمايم وهي جمع تميمة وهي المعاذة والمحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب اي بل رب بلد وهي ههنا بمعنى المعاذة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيراً فخير بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب

جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معاً على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف
والثاني خبر مبتداء محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا
الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعاً كان خيراً
فخيراً فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير
ان كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الثاني
وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث **قوله** ومنه السماعية
لا يضمر الا مع شيء آخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ
تدل عليه مثل ما تدل في اضمار ان مع الفاء التي تدل عليه وفي اضمار الجازم
من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان من حروف
الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل
عليه **قوله** والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر
ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون ثمه دليل من الحال او المقال فالاول نحو
قولك وقد رايت من يتهيأ للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال تدل على
ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين معناه لاجل المنهي او في جهة لان يكون المنهي
الخاطب لهذا لان المضمر يريد وابصروا على الغيبة دون تريدوا ابصرتم واما الثاني
فنحو قوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه ومنه قوله كونوا هوداً او نصارى لانك لما اضربت عن قولهم كونوا
هوداً ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من
فعل هذا زيد باضمار فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك

لان جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان الجواب من ضربت
زيداً باضمار ضربت زيداً لا زيد بالرفع **قوله** وقريب من هذا الاضمار على
شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل
عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابرهيم متقدم عليه
وفي قوله كونوا هوداً وفيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا معنى قوله الا انه
يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعاً بفعل مضمر يفسره الظاهر
وقد يكون منصوباً ايضاً اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل
مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه
بالابتداء لان هل تقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادراً وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو
وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك
عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله
ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولاً عنه بضميره غير ممكن فيلزم اضمار
الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر كما ذكرنا او فعلاً في معناه نحو زيداً مررت به
اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او ما هو لازم معناه نحو زيداً ضربت
غلامه اي اهنت زيداً ضربت غلامه لان اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام وهذا
باب للاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا القدر فليس الخبر كالعيان

التمت

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه على يد العبد الضعيف النحيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف الكريم
خليل بن يوسف بن خليل غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات بمدينة الخاكية المحروسة
في مدرسة الفارسية في تاريخ سلخ شهر المحرم في يوم الخميس من شهور سنة ثمانية وثلثين وثمانمائة

الخط يبقى زماناً في الكتاب وصلى الله على سيدنا محمد
وصاحب الخط رميم في التراب واله وصحبه اجمعين
والحمد لله

يا خالق الخلق طرا بعد اطوار
اغفر لصاحبه ايضاً ولكاتبه

قال النبي صلى الله وسلم
الدنيا جيفة وطالبها كلاب

الندن ايجر باري وفايي قلدردي

اليمه الدم كاسهٔ عشقي ايوش ايدوب ياقدم جسمي

يار الندن مدد برجار ايله بن قولعه ... نجون بوليه وجادار اولمسز

عفي الله عنهم

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ابغض خليقة الله اليه
الكذابون والذين يكنزون البغضاء وصدورهم
لاخوانهم واذا دعوا الى الله ورسوله كانوا بطاء واذا
دعوا الى غيره كانوا سراعا فاذا الهو لقيتموهم تخلقوا
اى كالبدع والاهواء واللهو
واللعب والاغراض النفسانية
والتلذذات الشهوانية وغيرها

اى لدفع ضررهم

خطبة النكاح

الحمد لله الذي اعطانا الفضايل ونصب على ابرعة الدلايل
وجعل النساء بادية للرجال حلايل خلق الانسان من ذكر وانثى
وجعل شعوبا وقبايل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
الذي سبق وجوده الاوايل واشهد ان محمدا عبده ورسوله
الذي جعل من احسن الناس شمايل صلى الله عليه وعلى اله الاخيار
واصحابه الابرار اعلموا ان الله تعالى امركم بالنكاح
ونهاكم عن السفاح وقال في محكم تنزيله وانكحوا الايامى منكم
والصالحين من عبادكم واماءكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من
فضله والله واسع عليم وقال النبي صلى الله عليه وسلم النكاح سنتي
فمن رغب عن سنتي فليس مني وقال النبي صلى الله عليه وسلم
تناكحوا تكثروا فاني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط
وقال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاع الدنيا
المراة الصالحة صدق الله وصدق رسول الله
ونسال الله ما يقال من الالفة ... على الواجب

قال النبي عليه السلام من اراد ان يوسع عليه الرزق فليكتب هذا الدعاء ...

يا الله يا الله يا الله يا رب يا رب يا رب
يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والاكرام اسالك
باسمك العظيم الاعظم ان ترزقني حلالا
طيبا برحمتك يا ارحم الراحمين

الراغب الناكح فلان بن فلان المرغوبة المنكوحة
فلانة بنت فلان والمهر ...
على ما تراضيا اقول قولي هذا استغفر الله لي ولكم
ولسائر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات اجمعين

لازمن تعديسنه لش سبب ورای پیس جنی هم هدی تضعیف بد لیدر حرفنه
رابعنجی نقل ابله حاسنجی حدف الله

يا من يرى الكتب دعني   فإن اعارة المعشوق عار
معشوقي من الدنيا كتابي   فهل ابصرت معشوقا يعار

اسمح كتابا مستعيرا   فإن البخل للانسان عار
انا نسمع حديثا من رواة   جزاء البخل عند الله نار

جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم امراة
قالت يا رسول الله ان لي غنجا ابنا
ليس له عسلتان يشتهي فرطبة
ليس له ضرطة قال النبي صلى الله
عليه وسلم اعطوهم نجتبين
ان درهمين

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısm: AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 418